لُبابُ الخصائص

لابن جنّي

اختصره وهذبه الدكتور

مشعان بن نازل الحربي

عضو هيئة التدريس بجامعة الطائف

دار المأثور

ح دار المأثور للنشر و التوزيع ، ١٤٣٧هـ

فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية أثناء النشر

ابن جني ، عثمان بن جني
لباب الخصائص / عثمان بن جني ابن جني .- الرياض ، ١٤٣٧هـ
..ص ؛ ..سم

ردمك: ٩٧٨-٦٠٣-٩٠٧١٣-٣-٤

١- ابن جني ، عثمان بن جني ، ت ٣٩٢ هـ ٢- اللغة العربية - النحو أ.العنوان

ديوي ٤١٥,١ ١٤٣٧/٨٢١

رقم الإيداع: ١٤٣٧/٨٢١

ردمك: ٩٧٨-٦٠٣-٩٠٧١٣-٣-٤

الطبعة الأولى

١٤٣٨هـ - ٢٠١٧م

دار المأثور للطباعة وللنشر والتوزيع

المدينة المنورة: أمام البوابة الجنوبية للجامعة الإسلامية - هاتف: ٠١٤٨٤٥٣٨٠٠

الرياض: ص ب : ٢٤٠٦٣٥ - الرمز البريدي ١١٣٢٢ - جوال: ٠٥٥٨٨٣٥٠٥٦

هاتف: ٠١١٤٢٥٣٨٨٣ - فاكس: ٠١١٤٢٧٧٣٧٩

القاهرة: جوال ٠١١١٢٣٧١٢٨٠ — www.daralmathour.com

بسم الله الرحمن الرحيم

المقدّمة

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمدُ لله الذي علّم بالقلم، وأسبغ علينا من عظيم النّعَم، حمدًا كثيرًا طيّبًا مُباركًا فيه، والصلاة والسلامُ على أُوتي جوامع الكلم، وعلى صحبه مصابيح الظُّلَم، وعلى أئمّة هذا الدِّين الذين أفنوا أعمارهم في خدمة علوم الإسلام، وبعد،

فهذا لُبابُ كتابٍ «لم أزل على فارِط الحال وتقادم الوقت ملاحظاً له، عاكفَ الفكر عليه، منجذبَ الرأي والرويّة إليه، وادّاً أن أجد مهملاً أصله به، أو خللاً أرتِقُه بعمله. مع إعظامي له، وإعصامي بالأسباب المنتاطة به، واعتقادي فيه أنَّه من أشرف ما صُنِّف في علم العرب، وأذهبِه في طريق القياس والنظر، وأعودِه عليه بِالحَيْطة والصون، وآخذِه له من حِصّة التوقير والأون، وأجمِعه للأدلّة على ما أُودعته هذه اللُّغَة الشريفة من خصائص الحكمة ونِيطت به من علائق الإتقان والصنعة.

ولم نرَ أحدًا من علماء البلدين تعرّض لعمل أصول النحو على مذهب أصول الكلام والفقه. فأمَّا كتاب أصول أبي بكر فلم يلمم فيه بما نحن عليه إلا حرفاً أو حرفين في أوّله»[١].

و«ليس غرضنا فيه الرفع والنصب والجرّ والجزّم؛ لأنَّ هذا أمرٌ قد فُرغ في أكثر الكتب المصنّفة فيه منه، وإنَّما هذا الكتاب مبنيٌّ على إثارة معادن المعاني وتقرير حال الأوضاع، والمبادي، وكيف سَرَت أحكامها في الأحناء والحواشي»[٢].

---

(١) من مُقدّمة المصنّف.

(٢) الخصائص: (١/ ٣٣).

ولكن ربّما عاق كثيرًا من القُرّاء والباحثين عن إدامة النظر في هذا الكتاب النفيس كثرةُ الاستطرادات؛ لذلك رأيتُ تتميمًا للفائدة وتقريبًا للنفع، أنْ أُهذّبَه وأختصره، وأقتصر فيه على ما يفي بالمُراد، ولا يخلّ بالأبواب والكتاب. وقد سمّيته بـ «**لُباب الخصائص**».

وأزعم أنّ من تأمّل هذا المُختصر، وفهمه أنّه قد أتى على ما أراده ابنُ جنّي من تأليفه الأصل.

وقد كان التهذيب والاختصار من طرُق التأليف التي سلكها الأئمّة، فقد ذكر الإمام أبو حيّان في مقدّمة كتابه التذييل والتكميل المعاني التي يصنّف فيها العلماء، ومنها: «مُسهَب قد هُذِّب، ومُخلَّط قد رُتِّب»(١)، كما ذكر السيوطيُّ أنّ المُختصرات التي فُضّلَت على الأمّهات أربعة: مختصر العين للزَّبيدي، ومختصر الزَّاهر للزَّجاجي، ومختصر سيرة ابن إسحاق لابن هشام، ومختصر الواضحة للفضل بن سلمة(٢). وأسأل الله أن يكون هذا الكتاب خامسها.

* **وقد اتّبعتُ في هذا الاختصار المنهج التالي:**

- سرتُ على ترتيب أبواب الكتاب.
- أبقيت العناوين التي وضعها المصنّف كما هي.
- اكتفيت بمثالين إلى ثلاثة من كلّ مسألة، مراعيًا تنوّع الأمثلة.
- حاولت الإبقاء على عبارة المصنّف قدر الاستطاعة، مع حذْف ما لا يخلّ حذفه بالمُراد.

---

(١) التذييل والتكميل: (١/ ١١).

(٢) ينظر: المُزهر: (١/ ٨٧).

- المسائل التي فيها تفريعات كثيرة، رتّبتها بطريقة التشجير في جداول.
- كتبتُ الآيات بالرسم العثماني.
- نسبتُ الشواهد إلى أصحابها، وذكرتُ مصادرها.
- شرحت الكلمات الغريبة من مظانّها.
- علّقت بتعلقات يسيرة في بعض المواضع التي رأيت حاجتها لذلك.
- اكتفيت بفهرس الآيات، والشعر، والموضوعات.

ويحسن في هذا المقام أن أشير إلى أنَّ هذا العمل قد سبق إليه أحد الأئمّة، وهو أحمد بن محمد بن أحمد المعروف بابن الحاجّ الإشبيلي(١)، المتوفَّى عام (٦٤٧هـ)، ولم أجد له ذكرًا في فهارس المخطوطات.

واللهَ أسأل أن يجعل هذا العمل خالصًا لوجهه الكريم، وأن يكتب له القبول، وينفع به.

وصلى الله وسلّم على صفيّه من خلقه محمّد، وعلى آله، وصحبه.

مشعان بن نازل الجابري

المدينة النبويّة

٢٤/ ٦/ ١٤٣٥هـ.

❁ ❁ ❁

---

(١) ينظر: البُلغة: (٨٣)، وبُغيَة الوعاة: (١/ ٣٥٩)، وكشف الظنون: (١/ ٧٠٦).

هذا بابُ القول على الفصل بين الكلام والقول

ولنقدّم أمام القول على فرق بينِهما طرفًا من ذكر أحوال تصاريفهما واشتقاقهما مع تقلب حروفهما، فإنَّ هذا موضع يتجاوز قدر الاشتقاق، ويعلوه إلى ما فوقه، وهو طريقٌ غريبٌ ومسلكٌ من هذه اللغة الشريفة عجيبٌ.

فمعنى «قول» أين وجد، وكيف وقع؛ إنَّما هو للخفوف والحركة.

الأصل الأوّل: «ق و ل» وهو القول؛ وذلك أنَّ الفم واللسان يخِفّان له، ويقلقان ويمذَلان به، وهو بضد السكوت الذي هو داعية إلى السكون.

الأصل الثَّاني: «ق ل و» منه القِلْو: حمار الوحشِ؛ وذلك لخفّته، وإسراعه.

الثَّالث: «و ق ل»، ومنه الوقل للوعِل؛ وذلك لحركته.

الرَّابع: «و ل ق» قالوا: ولَق يلِق: إذا أسرع.

الخامس: «ل و ق» ومنه اللُّوقة للزُّبْدة؛ وذلك لخفّتها وإسراع حركتها.

السَّادس: «ل ق و»، ومنه اللّقْوة للعُقَاب؛ وذلك لخفّتها، وسرعة طيرانها.

فهذه الطرائق التي نحن فيها حَزْنة المذاهب، والتورّد لها وعْر المسلك، ولا يجب مع هذا أن تُسْتَنكَر، ولا تُسْتبعَد. قال أبو بكر: «من عرف أنِس، ومن جهل استوحش»(١). وإذا قام الشاهد، والدَّليل وضح المنهج والسبيل.

---

(١) الأصول: (٣/٣٣٦).

وأمّا «ك ل م» فحيث تقلبت فمعناها الدلالة على القوّة والشدّة. والمستعمل منها أصولٌ خمسةٌ:

الأصل الأوّل: «ك ل م» منه الكَلْم للجرح؛ وذلك للشدّة التي فيه، ومنه الكُلَام: ما غلظ من الأرض؛ وذلك لشدّته وقوّته.

الثّاني: «ك م ل» من ذلك كَمَل الشيء وكَمُلَ، وكمِل فهو كامل وكَمِيل؛ وإلتقاؤهما أنّ الشيء إذا تمّ وكمل كان أقوى وأشدّ.

الثّالث: «ل ك م» منه اللّكم إذا وجأت الرجل ونحوه، ولاشكَّ في شدّة ما هذه سبيله.

الرّابع: «م ك ل» منه بئر مَكُول إذا قلّ ماؤها؛ وإلتقاؤهما أنّ البئر إذا قلّ ماؤها كرُه موردها، وجفا جانبها؛ وتلك شدّةٌ ظاهرة.

الخامس: «م ل ك» من ذلك ملكت العجين، إذا أنعمت عجنه فاشتدّ وقوي، ومنه المُلْك؛ لما يعطي صاحبه من القوّة والغلبة.

فهذا أمرٌ قدّمناه أمام القول على الفرق بين الكلام والقول؛ ليُرى منه غَور هذه اللُغَة الشريفة الكريمة اللَّطيفة، ويُعجَب من وسيع مذاهبها، وبديع ما أمِدّ به واضعها ومبتدئها.

فأمّا الكلام: فكلُّ لفظٍ مستقلٍّ بنفسه مفيدٍ لمعناه. وهو الذي يسميه النَّحويون الجُمَل.

وأمّا القول: فأصله أنّه كلُّ لفظ مُذِل به اللّسان تامًّا، كان أو ناقصًا فالتامّ هو المفيد أعني الجملة، وما كان في معناها من نحو: صهٍ، وإيهٍ، والناقص ما كان بضدّ ذلك. فكلُّ كلامٍ قولٌ، وليس كلُّ قولٍ كلامًا.

❁ ❁ ❁

باب القول على اللُّغة، وماهي؟

حدّها: هي أصواتٌ يعبِّر بها كلُّ قومٍ عن أغراضهم.

تصريفُها، ومعرفةُ حروفها: هي (فُعْلة) من لغوت أي: تكلّمت وأصلها: لُغْوة ككرة، وقُلَةٍ، وثُبَة؛ كلُّ لاماتها واوات.

وقالوا فيها: لُغَات ولُغُون، ككُراتٍ وكُرون. وقيل: منها لَغِي يلغَى إذا هَذَى، ومصدره اللَّغا.

وكذلك اللَّغْو، قال الله ﷻ: ﴿وَإِذَا مَرُّواْ بِٱللَّغْوِ مَرُّواْ كِرَامًا﴾ [الفرقان: ٧٢]، أي: بالباطل، وفي الحديث من قال: «في الجمعة صه فقد لغا»(١)، أي: تكلّم.

❁ ❁ ❁

(١) بهذا اللّفظ في سنن أبي داود: (٢/٢٨٣). وأصله في البخاري: (٢/١٢).

باب القول على النّحو

هو انتحاء سَمْت كلامِ العرب في تصرّفه من إعرابٍ وغيره؛ كالتثنية والجمع، والتحقير، وغير ذلك؛ ليلحق من ليس من أهل اللُّغَة العربيّة بأهلها في الفصاحة.

وهو في الأصل مصدرٌ شائعٌ، أي: نحوت نحوًا، كقولك: قصدت قصدًا ثُمَّ خُصّ به انتحاء هذا القَبِيل من العلم.

❁ ❁ ❁

باب القول على الإعراب

هو الإبانة عن المعاني بالألفاظ؛ فإذا سمعت: أكرمَ سعيدٌ أباه، وشكر سعيدًا أبوه، علمتَ برفع أحدهما ونصب الآخر الفاعلَ من المفعول. ولو كان الكلام شرْجًا[١] واحدًا لاستبهم أحدهما من صاحبه.

وفي نحو: ضرب يحيى بُشْرَى، ممّا يخفى في اللّفْظ حاله، أُلزِم الكلامُ من تقديم الفاعل، وتأخير المفعول ما يقوم مقام بيان الإعراب. فإن كانت هناك دلالةٌ أخرى من قِبَل المعنى وقع التصرف فيه بالتقديم والتأخير؛ نحو: أكل يحيى كُمَّثْرَى، لك أنْ تُقدّم وأنْ تؤخِّر كيف شئت.

وكذلك إن ألحقت الكلام ضربًا من الإتباع جاز لك التصرف لما تُعقب من البيان، نحو: ضرب يحيى نفسَه بشرى، أو: كلّم بشرى العاقل مُعَلّى، أو: كلَّم هذا وزيدًا يحيى.

وأمّا لفظه: فإنَّه مصدرُ أعربتُ عن الشيء؛ إذا أوضحت عنه، وفلانٌ معرِبٌ عمّا في نفسه، أي: مبيّن له، وموضّح عنه، ومنه عرّبت الفرس تعريبًا؛ إذا بزغته وذلك أنْ تنسف أسفل حافره، ومعناه أنَّه قد بان بذلك ما كان خفِيّا من أمره لظهوره إلى مَرْآة العين بعد ما كان مستورًا.

وأصل هذا كلِّه قولهم: «العرب»؛ وذلك لما يُعزَى إليها من الفصاحة والإعراب والبيان.

❁ ❁ ❁

(١) الشَّرْج: الضَّرْب، يقال هُما شَرْج واحدٌ، وعلى شَرْج واحد أي: ضَرْب واحد. لسان العرب: (٢/ ٣٠٥).

باب القول على البناء

وهو لزوم آخر الكلمة ضربًا واحدًا من السكون أو الحركة، لا لشيءٍ أحدث ذلك من العوامل. وكأنَّهم إنَّما سمَّوه بناءً؛ من حيث كان البناء لازمًا موضعه، لا يزول من مكان إلى غيره.

❁ ❁ ❁

باب القول على أصل اللُّغَة أإلهام هي أم اصطلاح؟

أكثر أهل النَّظر على أنَّ أصل اللُّغَة إنَّما هو تواضعٌ واصطلاح لا وحي وتوقيف؛ وذلك كأنْ يجتمع حكيمان أو ثلاثة فصاعدًا فيحتاجوا إلى الإبانة عن الأشياء المعلومات فيضعوا لكلِّ واحدٍ منها سِمة ولفظاً، إذا ذُكِر عرف به.

وذهب بعضهم إلى أنّ أصل اللُّغات كلّها إنّما هو من الأصوات المسموعات، كدويّ الريح، وحنينِ الرعد، وخرِير الماء، وشحيج الحمار، ونعيق الغراب، ونحو ذلك ثمّ وُلدتِ اللُّغَات عن ذلك فيما بعد. وهذا عندي وجهٌ صالحٌ ومذهبٌ مُتقبَّل.

واعلم أنّني على تقادم الوقت دائم التنقير والبحث عن هذا الموضع فأجد الدواعي والخوالِج قويّة التجاذب لي، مختلفة جِهاتِ التغوّل على فكري.

وذلك أنّني إذا تأمّلت حال هذه اللُّغَة الشريفة، وما فيها من الحكمة والدقّة، والإرهاف ما يملك عليَّ جانب الفكر، حتى يكاد يطمح به أمام غَلْوة السحر، قلت: بأنّها من عند اللّه جل وعزّ، فقوي في نفسي اعتقاد كونها توفيقًا من الله سبحانه وأنّها وحي.

ثم أقول: لا ننكر أن يكون الله تعالى قد خلق قَبلنا مَن كان ألطف منّا أذهانًا، وأسرع خواطر، وأجرأ جَنَانًا، فأقف بين تين الخَلّتين حسيرًا، وأكاثرهما فأنكفئ مكثورًا. وإن خطر خاطر فيما بعد يعلّق الكفّ بإحدى الجهتين ويكفها عن صاحبتها قلنا به. وبالله التوفيق.

❀ ❀ ❀

باب ذكر علل العربية أكلامية هي أم فقهية؟

اعلم أنَّ عِلَل النحويين أقرب إلى علل المتكلِّمين منها إلى عِلَل المتفقهين؛ وذلك أنَّهم إنَّما يحيلون على الحسّ، ويحتجّون فيه بثقل الحال، أو خفّتها على النفس، وليس كذلك حديث عِلَل الفقه؛ وذلك أنَّها إنَّما هي أعلامٌ وأماراتٌ لوقوع الأحكام، ووجوه الحكمة فيها خفيّة عنّا غير بادية الصفحة لنا، وليس كذلك عِلَل النحويين.

قال أبو إسحاق الزجّاج في رفع الفاعل ونصب المفعول: إنَّما فُعِل ذلك؛ للفرق بينهما ثم سأل نفسه فقال: فإن قيل: فهلا عُكست الحال فكانت فرقًا أيضًا قيل: الذي فعلوه أحزم؛ وذلك أنَّ الفعل لا يكون له أكثر من فاعلٍ واحدٍ، وقد يكون له مفعولات كثيرة؛ فرفع الفاعل لقلّته، ونصب المفعول لكثرته؛ وذلك ليقلّ في كلامهم ما يستثقلون ويكثر في كلامهم ما يستخفّون.

ولا ندّعي أنَّ عِلَل أهل العربيّة في سمت العلل الكلامية البتّة، بل ندّعي أنَّها أقرب إليها من العلل الفقهية، وإذا حكّمنا بديهة العقل وترافعنا إلى الطبيعة والحسّ فقد وفّينا الصنعة حقّها وربأنا بها أفرع مشارفها وقد قال سيبويه: «وليس شيءٌ ممّا يضطرّون إليه إلا وهم يحاولون به وجهًا»[1].

ولا ندّعي -أيضًا- أنَّها تبلغ قدر عِلَل المُتكلِّمين، ولا عليها براهين المهندسين؛ غير أنّا نقول: إنَّ عِلَل النحويين على ضربين:

أحدهما: واجب لا بدّ منه؛ مثل: قلب الألف واوًا؛ للضمّة قبلها، وياءً؛ للكسرة قبلها. أمّا الواو فنحو قولك في ساتر: سويتر، وفي ضارب: ضويرب. وأمّا الياء فكقولك في نحو تحقير قرطاس وتكسيره:

---

(١) الكتاب: (١/ ٣٢).

قريطيس، وقراطيس. فهذا ونحوه مما لا بدّ منه؛ من قِبَل أنّه ليس في القوّة، ولا احتمال الطبيعة وقوع الألف المدة الساكنة بعد الكسرة ولا الضمة. فهذه علّة برهانية، ولا لبس فيها ولا توقّف للنفس عنها.

الثّاني: ما يُمكن تحمُّله، إلا أنّه على تجشُّم واستكراه. فهذا هو الأكثر، وعليه اعتماد القول، وفيه يطول السؤال والخوض، ونحن نغترِق[١] في آتي الأبواب جميعه، ولا قوة إلا بالله.

❁ ❁ ❁

(١) يقال: اغْتَرَق النَّفَسَ: استَوْعَبَ في الزّفير. تاج العروس: (٢٦/ ٢٤٢).

باب القول على الاطّراد، والشّذوذ

أصل مواضع « ط ر د » في كلامهم التتابع، والاستمرار. من ذلك: طردتَ الطّريدة؛ إذ اتّبعتَها، واستمرّت بين يديك، واطّرد الجدول إذا تتابع ماؤه بالريح.

وأمّا مواضع « ش ذ ذ » في كلامهم فهو التّفَرُّق، والتّفرُّد.

فما استمرّ من الكلام في الإعراب وغيره من مواضع الصناعة فهو المطّرد، وما فارق ما عليه بقيّة بابه، وانفرد عن ذلك إلى غيره، فالشاذّ. وهما على أربعة أضرب:

١- مطّرد في القياس والاستعمال جميعًا، وهذا هو الغايةُ المطلوبة، نحو: قام زيدٌ، وضربت عمرًا، ومررت بسعيد.

٢- مطّرد في القياس شاذّ في الاستعمال، نحو: الماضي من يَذَر، ويَدَع، وقولهم: « مَكانٌ مُبقِل » هذا هو القياس، والأكثر في السماع « باقل »، والأوّل مسموع أيضًا.

٣- مطّرد في الاستعمال شاذّ في القياس، نحو قولهم: أخوَص الرِمْث، واستصوبت الأمر، ومنه استحوَذ، واسْتَنوَق الجملُ.

٤- شاذّ في القياس والاستعمال جميعًا، نحو: ثوب مَصْوُون، ومسك مَدْوُوف، ورجل مَعْوُود من مرضه.

❊ كلُّ شاذّ في القياس والاستعمال لا يسوغ القياس عليه، ولا ردّ غيره إليه، ولا يحسن استعماله إلا على وجه الحكاية.

❊ إذا اطّرد شيءٌ في الاستعمال، وشذّ عن القياس فلا بدّ من اتباع

السمع الوارد به فيه نفسه، لكنه لا يُتّخذ أصلاً يُقاس عليه غيره فإذا سمعت: استحوَذ، واستصوَب؛ أدّيتهما بحالهما، ولم تتجاوز ما ورد به السمع فيهما إلى غيره، فلا يُقال في استقام: اسْتَقْوَم، ولا في استساغ: اسْتَسْوَغ؛ لأنّه لم يُسمَع شيءٌ من ذلك.

※ فإن كان الشيءُ شاذًا في السماع مطّردًا في القياس تحامَيْتَ ما تحامت العرب من ذلك، وجَرَيت في نظيره على الواجب في أمثاله. من ذلك امتناعك من وَذَر ووَدَع؛ لأنّهم لم يقولوهما، ولا غرو عليك أن تستعمل نظيرهما نحو: وَزَن، ووَعَد لو لم تسمعهما.

❀ ❀ ❀

باب في تقاوُد(١) السماع، وتقارُع الانتزاع

❁ **هذا الموضع كأنّه أصل الخلاف الشاجر بين النحويين. وذلك على أضرب:**

- فمنها أن يكثُر الشيء فيُسأل عن علّتِه، كرفْع الفاعل، ونصْب المفعول، فيذهب قومٌ إلى شيء، ويذهب آخرون إلى غيره؛ فقد وجب إذن تأمّل القولين واعتماد أقواهما، ورفض صاحبِهِ. فإنْ تساويا في القوّة لم ينكر اعتقادهما جميعًا، فقد يكون الحكم الواحد معلولاً بعلّتين، وعلى هذا معظم قوانين العربية.

- ومنها أن يُسمَع الشيء، فيستدلّ به من وجه على تصحيح شيءٍ، أو إفساد غيره، ويُستدلّ به من وجه آخر على شيء غير الأوّل. وذلك كقولك: ضربتك وأكرمته، ونحو ذلك ممَّا يتصل فيهِ الضمير المنصوب بالضمير قبله المرفوعِ. فهذا موضعٌ يمكن أن يُستدلّ به على شدّة اتصال الفعل بفاعله. وأمّا وجه إفساده شيئًا آخر فمن قِبلِ أنّ فيهِ ردًّا على من قال: إنّ المفعول إنّما نصبه الفاعل وحده، لا الفعل وحده، ولا الفعل والفاعل جميعًا.

وهذا أمرٌ فيهِ انتشار، وامتداد، وإنَّما أفرضُ منه، وممّا يجرى مَجراه ما يستدلّ بهِ، ويجعل عِيارًا على غيره، والأمر أوسع شُقّةً، وأظهر كُلْفةً ومشقّةً، ولكن إنْ طبِنت(٢) له، ورفَقت بهِ أولاك جانِبه، وأمطاك كاهِله وغارِبه، وإنْ خبطته وتورّطته كدّك مَهَلهُ، وأوعرت بك سبلُه فرِفقًا وتأمّلاً.

❁ ❁ ❁

---

(١) تقاوُد السماع: اطّراده في شيء، وعدم اختلافه فيه، كرفْع الفاعل؛ اتّفق السماع فيه. وتقارع الانتزاع: تخالفه وتغايره، والانتزاع: الاستنباط.

(٢) طَبِنَ فلانٌ لفلان يَطْبَن طَبانةً وطَبَناً: إذا فَطِنَ له فهو طَبِن. تهذيب اللُّغة: (١٣/٢٤٨).

بابٌ في مقاييس العربيّة

وهي ضربان: أحدهما: معنويّ، والآخَر: لفظِيّ.

وأقواهما، وأوسعهما هو القياس المعنويّ؛ ألا ترى أنَّ الأسباب المانعة من الصرف تسعة، واحدٌ منها لفظيّ، وهو شَبَه الفعل لفظًا، نحو: أحمد، ويَرْمَع وتَنْضُب، والثمانية الباقية كلُّها معنويّة، كالتعريف، والعدل، والتأنيث، وغير ذلك.

ومثله اعتبارك باب الفاعل والمفعول بِه؛ بأن تقول: رفعت هذا لأنّه فاعل، ونصبت هذا لأنَّه مفعول؛ فهذا اعتبارٌ معنويٌّ، لا لفظيّ.

وإنّما قال النحويّون: عاملٌ لفظيّ، وعاملٌ معنويّ؛ لِيُرُوك أنّ بعض العمل يأتي مسبّبًا عن لفظٍ يصحبه كمررت بزيدٍ، وليت عمرًا قائمٌ، وبعضه يأتي عاريًا من مصاحبه لفظٍ يتعلّق به، كرفع المبتدأ بالابتداء، ورفع الفعل لقوعه موقع الاسم. وإنّما قالوا: لفظيّ ومعنويّ؛ لمّا ظهرت آثار فعل المتكلم بمضامّة اللفظ للفظ، أو باشتمال المعنى على اللفظ.

واعلم أنَّ القياس اللفظيّ إذا تأمّلته لم تجده عاريًا من اشتمال المعنى عليه؛ ألا ترى أنّك إذا سئلت عن «إنْ» من قوله:

وَرَجِّ الفَتَى لِلخَيرِ مَا إنْ رَأَيتَهُ عَلى السِّنِّ خَيرًا لَا يَزَالُ يَزِيدُ[١]

فإنّك قائلٌ دخلت على «ما» -وإن كانت «ما» ههنا مصدريّة-؛ لشبهها لفظًا بـ«ما» النافية التي تؤكّد بـ«إنْ» من قوله:

مَا إنْ يَكَادُ يُخَلِّيهم لِوِجْهَتِهِمْ تَخالُجُ الأَمْرِ إنَّ الأَمْرَ مُشْتَرَكُ[٢]

(١) للمعلوط بن بدل القريعي. يُنظر في: الكتاب: (٤/ ٢٢٢)، وحروف المعاني: (٨١).

(٢) لزُهَير، في ديوانه: (٤١)، وفي المحكم: (١٠/ ٤٧٧)، وتاج العروس: (٣٤/ ٢٠٦).

بابٌ في مقاييس العربيّة

وهي ضربان: **أحدهما**: معنويّ، **والآخر**: لفظِيّ.

وأقواهما، وأوسعهما هو القياس المعنويّ؛ ألا ترى أنّ الأسباب المانعة من الصرف تسعة، واحدٌ منها لفظيّ، وهو شَبَه الفعل لفظًا، نحو: أحمد، ويَرْمَع وتَنْضُب، والثمانية الباقية كلُّها معنويّة، كالتعريف، والعدل، والتأنيث، وغير ذلك.

ومثله اعتبارك باب الفاعل والمفعول بِه؛ بأن تقول: رفعت هذا لأنّه فاعل، ونصبت هذا لأنّه مفعول؛ فهذا اعتبارٌ معنويٌّ، لا لفظيّ.

وإنّما قال النحويّون: عاملٌ لفظيّ، وعاملٌ معنويّ؛ لِيُرُوك أنّ بعض العمل يأتي مسبّبًا عن لفظٍ يصحبه كمررت بزيدٍ، وليت عمرًا قائمٌ، وبعضه يأتي عاريًا من مصاحبه لفظٍ يتعلّق به، كرفع المبتدأ بالابتداء، ورفع الفعل لقوعه موقع الاسم. وإنّما قالوا: لفظيّ ومعنويّ؛ لمّا ظهرت آثار فعل المتكلم بمضامّة اللفظ للفظ، أو باشتمال المعنى على اللفظ.

واعلم أنّ القياس اللفظيّ إذا تأمّلته لم تجده عاريًا من اشتمال المعنى عليه؛ ألا ترى أنّك إذا سئلت عن «إنْ» من قوله:

وَرَجِّ الفَتَى لِلخَيرِ مَا إنْ رَأَيتَهُ عَلى السِّنِّ خَيرًا لَا يَزَالُ يَزِيدُ[(١)]

فإنّك قائلٌ دخلت على «ما» -وإن كانت «ما» ههنا مصدريّة-؛ لشبهها لفظًا بـ«ما» النافية التي تؤكّد بـ«إنْ» من قوله:

مَا إنْ يَكَادُ يُخَلِّيهم لِوِجْهَتِهِمْ تَخالُجُ الأَمْرِ إنَّ الأَمْرَ مُشْتَرَكُ[(٢)]

---

(١) للمعلوط بن بدل القريعي. يُنظر في: الكتاب: (٤/ ٢٢٢)، وحروف المعاني: (٨١).

(٢) لزُهَير، في ديوانه: (٤١)، وفي المحكم: (١٠/ ٤٧٧)، وتاج العروس: (٣٤/ ٢٠٦).

وشَبَه اللّفظ بينهما يصيّر «ما» المصدريّة كأنّها «ما» التي معناها النفي، ولو لم تجذب إحداهما إلى معنى الأُخرى لم يجز لك إلحاق «إنْ» بها.

فالمعنى إذًا أشيَعُ وأسْيَر حُكْمًا من اللّفظ؛ لأنّك في اللفظيّ متصوِّرٌ لحال المعنويّ، ولست في المعنويّ بمحتاجٍ إلى تصوّر حكم اللفظيّ.

واعلم أنّ العرب تؤثر من التجانس، والتشابه، وحمل الفرع على الأصل ما إذا تأمّلته عرفت منه قوّة عنايتها بهذا الشأن وأنّه منها على بال.

من ذلك: مراعاتهم في الجمع حال الواحد؛ لأنّه أسبق من الجمع ألا تراهم لَمّا أُعِلّت الواو في الواحد أعلّوها أيضًا في الجمع في نحو: قِيمة وقِيَم، ودِيمة ودِيَم، ولمّا صحّت في الواحد صحّحوها في الجمع فقالوا: «زَوْج»، و«زِوَجة»، و«ثَوْر»، و«ثِوَرة».

وقد دعاهم إيثارهم لتشبيه الأشياء بعضها ببعض أن حملوا الأصل على الفرع، ألا تراهم يعلّون المصدر؛ لإعلال فعله ويصحّحونه؛ لصحّته وذلك نحو قولك: قمت قيامًا، وقاومت قِوَامًا، فإذا حملوا الأصل الذي هو المصدر على الفرع الذي هو الفعل، فهل بقي في وضوح الدلالة على إيثارهم تشبيه الأشياء المتقاربة بعضها ببعض شبهة؟

ثُمّ اعلم أنّ من قوّة القياس عندهم اعتقادَ النحويّين أنّ ما قيس على كلام العرب فهو عندهم من كلام العرب.

❁ ❁ ❁

باب في جواز القياس على ما يقِلّ، ورفضِه فيما هو أكثر منه

هذا بابٌ ظاهره التناقض إلا أنَّه مع تأمّله صحيحٌ؛ وذلك أن يقِلّ الشيء وهو قياس، وغيرُه أكثرُ منه إلا أنّه ليس بقياس.

الأوَّل: قولهم في النسب إلى شَنُوءَةَ: «شَنَئي» فلك -من بعدُ- أن تقول في الإضافة إلى «قَتُوبةٍ»: «قَتَبِيّ»، وإلى «رَكُوبة»: «رَكبيّ»، وإلى «حَلُوبة» «حَلَبِيّ» قياسًا على «شَنَئِيّ»؛ وذلك أنَّهم أجَروا «فَعُولة» مُجرى «فَعِيلة».

وأمّا ما هو أكثر من باب «شَنَئِيّ»، ولا يجوز القياس عليه؛ لأنَّه لم يكن هو على قياس فقولهم في ثَقِيف: «ثَقَفِيّ»، وفي «قُرَيش»: «قُرَشيّ»، فهذا وإن كان أكثر من «شنئيّ»؛ فإنّه عند سيبويه(١) ضعيفٌ في القياس، فلا يجيز على هذا في «سعيد» «سَعَدِيّ»، ولا في «كَرِيم» «كَرَمِيّ».

❁ ❁ ❁

(١) يُنظر: الكتاب: (٣/ ٣٣٥).

باب في تعارُض السماع والقياس

إذا تعارضا نَطقْتَ بالمسموع على ما جاء عليه، ولم تَقِسْه في غيره؛ وذلك نحو قول الله تعالى: ﴿ٱسۡتَحۡوَذَ عَلَيۡهِمُ ٱلشَّيۡطَٰنُ﴾ [المجادلة من الآية: ١٩] فهذا لا بدَّ من قبوله، ومع ذلك لا يُقَاس عليه غيره، فلا يُقال: في «استقام»: «استقْوَم»، ولا في «استباع»: «استبْيَع».

وممّا ورد شاذًا عن القياس، ومطّردًا في الاستعمال قولهم: «الحَوَكة»، و«الخَونة». فهذا من الشذوذ عن القياس على ما ترى، وهو في الاستعمال منقادٌ غير متأبٍّ، ولا تقول على هذا في جمع «قائم»: «قَوَمة»، ولا في «صائم»: «صَوَمة»، ولو جاء على «فَعَلة» ما كان إلا مُعَلاّ.

ولا تكادُ تجد شيئاً من تصحيح نحو مثل هذا في الياء. فلم يأت عنهم في نحو: «بائع»، و«سائرٍ»: «بَيَعة»، ولا «سَيَرة»، وإنما شذّ ما شذّ من هذا مما عينه واولاياء نحو: «الحَوكة»، و«الخَوَنة»، و«الخَوَلِ»، وعلّته قرب الألف من الياء وبعدُها عن الواو.

وإن شَذّ الشيء في الاستعمال، وقَوِيَ في القياس؛ كان استعمال ما كثر استعماله أولى، وإن لم ينتهِ قياسه إلى ما انتهى إليه استعماله. من ذلك اللُّغَة التميميّة في «ما» هي أقوى قياسًا، وإن كانت الحجازيّة أسْيَرَ استعمالاً.

واعلم أنّك إذا أدّاك القياس إلى شيءٍ مّا، ثُم سَمعت العرب قد نطقت فيه بشيء آخر على قياسٍ غيره، فدَعْ ما كنت عليه إلى ما هم عليه. فإنْ سمعت من آخَر مثل ما أجَزْته؛ فاستعمل أيَّهما شئت.

وإذا فشا الشيء في الاستعمال وقوِيَ في القياس فذلك مالا غاية وراءه، نحو: منقاد اللُغة من النصب بحروف النصب، والجرّ بحروف الجرّ، وغير ذلك مما هو فاشٍ في الاستعمال قويّ في القياس.

وأمّا ضَعْف الشيء في القياس، وقلّته في الاستعمال فمرذولٌ مُطَّرَحٌ، وقد يجيء منه الشيء، إلا أنّه قليل، وذلك نحو:

اضْرِبَ عَنْكَ الهمومَ طارِقَها ضَرْبَكَ بالسُّوطِ قَونَسَ الفَرَسِ(١)

أراد: اضربنْ عنك؛ فحذف نون التوكيد، وهذا شاذٌّ في الاستعمال، ضعيفٌ في القياس؛ لأنَّ الغرض في التوكيد إنّما هو التحقيق، والتسديد، وهذا ممّا يليق به الأطناب، والإسهاب، وينتفي عنه الإيجاز والاختصار؛ وفي حذف هذه النون نقضٌ للغرض.

ومما ضعف في القياس والاستعمال جميعًا:

له زَجَلٌ كأنّهُ صَوْتُ حادٍ إذا طلب الوَسِيقَةَ أو زَمِيرُ(٢)

فقوله: (كأنّهُ) بحذف الواو، وتبقية الضمّة ضعيفٌ في القياس، قليلٌ في الاستعمال؛ ووجه ضعف قياسه أنَّه ليس على حدّ الوصل، ولا على حدّ الوقف.

❀ ❀ ❀

---

(١) لطرفة بن العبد، وقال ابن بري: مصنوع عليه. وهو في: شرح المفصل: (٦/ ١٠٧)، وخزانة الأدب: (١١/ ٤٥٠)، والدُّرَر: (٥/ ١٧٤).

(٢) للشمّاخ، في: ديوانه: (١٥٥)، والكتاب: (١/ ٣٠). ورواية الديوان: له زجلٌ تقول: أصوت حادٍ...

باب في الاستحسان

وجِمَاعُه أنَّ علّته ضعيفةٌ غير مُستحكِمةٍ، إلاّ أنّ فيه ضربًا من الاتّساع والتصرّف. من ذلك تركُك الأخفّ إلى الأثقل من غير ضرورة، نحو: الفَتْوى، والتَّقوى، والشَّرْوَى، ونحو ذلك ألا ترى أنَّهم قلبوا الياء هنا واوًا من غير استحكام علّة أكثر من أنَّهم أرادوا الفرق بين الاسم والصفة[1]، وهذه ليست عِلّة معتدّة. ألا تعلم كيف يشارك الاسم الصفة في أشياء كثيرة لا يوجبون على أنفسهم الفرق بينهما فيها. من ذلك قولهم في تكسير حَسَن: حِسان، فهذا كجبلٍ وجبال، وقالوا: فَرَس وَرْد، وخيل وُرْد، فهذا كسَقْف وسُقْف.

ولسنا ندفع أن يكونوا قد فَصَلوا بين الاسم، والصفة في أشياء غير هذه إلاّ أنَّ جميع ذلك؛ إنّما هو استحسانٌ، لا عن ضرورة علّة، وليس بجارٍ مَجْرى رفع الفاعل ونصب المفعول.

ومنه:

أريتَ إن جئتُ بهِ أمْلُودا
مُرَجَّلاً ويلبس البُرُودا
أقائِلُنَّ أحضِروا الشُهُودا[2]؟

فألحق نون التوكيد اسم الفاعل؛ تشبيهًا له بالفعل المضارع فهذا استحسان، لا عن قوّة علّة، ولا عن استمرار عادة.

❁ ❁ ❁

(١) يُنظر: شرح التصريف للثمانيني: (٥١٧-٥١٨)، وإيجاز التعريف: (١٣).

(٢) في المحتسب: (١/ ١٩٣)، وخزانة الأدب: (٤/ ٥٧٤).

باب في تخصيص العِلَل

عِلَل النحويين على ضربين:

أحدهما: مالا بدّ منه، وهو قلب الألف واوًا؛ لانضمام ما قبلها؛ وياءً لانكسار ما قبلها، نحو: «ضورب»، و«قراطيس»، ومن ذلك امتناع الابتداء بالساكن.

فهذه العِلَل التي يجوز تخصيصها، كصحّة الواو إذا اجتمعت مع الياء، وسَبَقت الأولى منهما بالسكون، نحو: «حَيْوَة»، ونحو: صحّة الواو والياء في نحو: «غَزَوَا»، و«الغلَيان»، وصحّة الواو في نحو: «اجْتَورُوا»، و«اعتَوَنُوا»، إنّما اضطُرّ القائل بتخصيص العلّة فيها وفي أشباهها؛ لأنَّه لم يحتَطْ في وصف العلّة، ولو قدّم الاحتياط فيها لأمِن الاعتذار بتخصيصها.

فتقول في علّة قلب الواو والياء ألفًا: إنّهما متى **تحرّكتا حركةً لازمةً، وانفتح ما قبلهما**، وعرِيَ الموضع من اللَّبْس، أو أن يكون في معنى ما لابدّ من صحّة الواو والياء فيه، أو أن يخرّج على الصحّة مَنْبَهة على أصل بابه **فإنهما يُقلبَان ألفًا**. فإذا احْتَطْت في وصف العلّة بما ذكرنا؛ سقط عنك الاعتراض عليك بصحّة الواو والياء في «حَوَبِة»، و«جَيَلِ»؛ إذْ كانت الحركة فيهما عارضةً غير لازمة؛ إنّما هي منقولةٌ إليهما من الهمزة المحذوفة للتخفيف في «حَوْأبة»، و«جَيْأَل». وهكذا بالاحتياط في وصف العلّة يسقط عنك الإلزام.

فقد أريتُك بما مثَّلته من الاحتياط في وضع العلّة كيف حاله، والطريقَ إلى استعمالِ مثلهِ فيما عدا ما أوردته، وأن تستشِفّ ذلك

الموضع فتنظر إلى آخِر ما يُلزِمك إيّاه الخصم فتُدْخِل الاستظهار بذكره في أضعاف ما تنصِبه من علّتهِ؛ لتُسقِط عنك فيما بعد الأسولة، والإلزامات التي يُرام الاعتراض بها عليك، والإفساد لما قرّرتَه من عَقْد علّتِك، ولا سبيل إلى ذكر جميع ذلك؛ لطُولِه، ومخافةِ الإملالِ ببعضه، وإنما تراد المُثُل ليكفِي قليلُها من كثيرِ غيرها، ولا قوّة إلاّ بالله.

❁ ❁ ❁

باب ذكر الفرق بين العلّة الموجِبة، وبين العلّة المجوّزة

أكثر العِلَل مبناها على الإيجاب بها، كنصبِ الفَضْلة، ورفْع المبتدأ، وجرّ المضاف إليه.

وضرب آخر يُسمَّى علّة، وإنما هو في الحقيقةِ سببٌ يجوِّزُ، ولا يوجِب. من ذلك الأسباب الداعية إلى الإمالة هي علّةُ جوازٍ، لا علّة وجوبٍ.

ومن ذلك: أن يُقَال ما علّة قلب واو «أقِّتت» همزة، فتقول: عِلّة ذلك أنَّ الواو انضمّت ضمًّا لازمًا. وأنت مع هذا تجيز ظهورها واوًا غير مُبدَلة فتقول: «وُقِّتت». فهذه عِلّة الجوازِ إذن لا علّة الوجوبِ، وهذا وإن كان في ظاهر ما تراه فإنَّه معنى صحيح؛ وذلك أنَّ الجواز معنى تعقِله النفس، كما أنَّ الوجوب كذلك فكما أنَّ هنا علّة للوجوب فكذلك هُنا علّة للجواز. هذا أمرٌ لا ينكَر، ومعنى مفهوم لا يُتدافَع.

وكذلك كلّ ما جاز لك فيهِ من المسائل الجوابان، والثلاثة، وأكثر من ذلك على هذا الحدّ فوقوعه عليه علّة لجواز ما جاز منه لا عِلّة لوجوبهِ.

❁ ❁ ❁

باب في تعارُضِ العِلَلِ

الكلام في هذا المعنى من موضعين:

أحدهما: الحكم الواحد تتجاذب كونَه العِلّتان، أو أكثر منهما. كرفع المبتدأ، فإنَّنا نعتلُّ لرفعه بالابتداء، والكوفيّون يرفعونه إمَّا بالجزء الثاني الذى هو مرافعه عندهم، وإمّا بما يعود عليه من ذكره على حسب مواقعه. وكذلك رفع الخبر، ورفع الفاعل ورفع ما أقيم مقامه، ورفع خبر إن وأخواتها وكذلك نصْب ما انتصب، وجرّ ما انجرّ، وجزم ما انجزم؛ ممّا يتجاذب الخلاف في علله. فكلُّ واحدٍ من هذه الأشياء له حكم واحد تتنازعه العِلل.

الثَّاني: الحكمان في الشيء الواحدِ المختلفان دعت إليهما عِلّتان مختلفتان، وذلك كإعمال أهلِ الحجاز «ما» النافيةَ للحال وتركِ بني تميم إعمالها، وإجرائهم إيّاها مجرى «هل»، ونحوِها ممّا لا يعمل. فكأنّ أهل الحجاز لمّا رأوها داخلةً على المبتدأ، والخبر دخول «ليس» عليهما، ونافية للحال نفيها إيّاها؛ أجرَوها في الرفع والنصبِ مُجراها إذا اجتمع فيها الشبهانِ بها، وكأنّ بني تميم لمّا رأوها حرفًا داخلاً بمعناه على الجملةِ المستقلّةِ بنفسها ومباشِرةً لكلِّ واحدٍ من جزأيها؛ أجروها مُجرى «هل».

هذا طريق اختلاف العِلَل؛ لاختلافِ الأحكامِ في الشيء الواحدِ. **والخلاف بين العلماء أعمّ منه بين العرب**؛ وذلك أنَّ العلماء اختلفوا في الاعتلال لما اتّفقت العرب عليه، كما اختلفوا أيضاً فيما اختلفت العرب فيهِ، وكلّ ذهب مَذْهبًا، وإن كان بعضه قويّاً وبعضه ضعيفًا.

❁ ❁ ❁

باب في أنّ العِلّة إذا لم تتعدّ لم تصِحّ

من ذلك قول من اعتلّ لبناء نحو: «كَمْ»، و«مَنْ»، و«ما»، و«إذْ»، ونحوِ ذلك؛ بأنّ هذه الأسماء لمّا كانت على حرفين شابهت بذلك ما جاء من الحروف على حرفين نحو: «هَلْ»، و«بل». و«قد». فلمّا شابهت الحرف من هذا الموضع وجب بناؤها كما أنّ الحروف مبنيَّة، وهذه علّة غير متعدّية؛ وذلك أنّه كان يجب على هذا أن يُبنى ما كان من الأسماء أيضًا على حرفين نحو: «يدٍ»، و«أخ»، و«أبٍ»، و«دمٍ» و«فمٍ»، و«حِرٍ»، و«هَنٍ»، ونحو ذلك[١].

ومن ذلك قول الفرّاء في نحو: «لغةٍ»، و«ثُبةٍ»، و«رئةٍ»، و«مئةٍ» إنَّ ما كان من ذلك المحذوفُ منه الواو فإنَّه يأتي مضموم الأوّل نحو: «لُغةٍ»، و«بُرَةٍ»، و«ثُبَةٍ»، و«كُرةٍ»، و«قُلَةٍ»، وما كان من الياء فإنَّه يأتي مكسور الأوّل، نحو: «مئةٍ»، و«رئةٍ»، وهذا يفسده قولهم: «سَنَة» فيمن قال: «سنوات»، وهي من الواو كما ترى، وليست مضمومة الأول.

وكذلك قولهم: «عِضة»، محذوفها الواو؛ لقولهم فيها: «عِضَوات».

فهذا وجه فساد العِلَل؛ إذا كانت واقفةً غير متعدّية، وهو كثير، فطالب فيه بواجبه وتأمل ما يَرِد عليك من أمثاله.

❁ ❁ ❁

---

(١) لم يدع ابنُ جنّي رأيه هذا عرضةً لسهام الانتقاد؛ بل افترض أن ثَمّ استدراكًا بكون هذه الأسماء لها أصلٌ في الثلاثة؛ لذلك أطال في الجواب عنه، فانظره في موضعه.

باب في العِلّة، وعلّة العلّة

ذكر أبو بكر في أوّل أصوله[1] هذا ومثّل منه برفع الفاعل قال: فإذا سئلنا عن عِلّة رفعه؟ قلنا: ارتفع بفعله. فإذا قيل: ولِم صار الفاعل مرفوعًا؟ فهذا سؤال عن عِلّة العلّة.

وينبغي أنْ تعلم منه أنّ هذا الذي سّماه علّة العلّة إنّما هو تجوّز في اللفظ، فأمّا في الحقيقة فإنّه شرحٌ، وتفسيرٌ، وتتميمٌ للعلّة؛ ألا ترى أنَّه إذا قيل له: فِلم ارتفع الفاعل؟ قال: لإسنادِ الفعل إليهِ، ولو شاء لابتدأ هذا فقال في جواب رفع زيدٍ من قولنا: قام زيد: إنّما ارتفع لإسنادِ الفعل إليهِ، فكان مغنِيًا عن قوله: إنّما ارتفع بفعله، حتى تسأله فيما بعد عن العلّة التي ارتفع لها الفاعل.

وهذا هو الذي أراده المجيب بقوله: ارتفع بفعله أي: بإسناد الفعل إليهِ.

ولو شاء لماطله فقال له: ولِمَ صار المسند إليهِ الفعل مرفوعًا؟ فكان جوابه أنَّ يقول: إنَّ صاحب الحديث أقوى الأسماء، والضمّة أقوى الحركاتِ؛ فجُعِل الأقوى للأقوى، وكان يجب على ما رتبّه أبو بكر أن تكون هنا علّة وعِلّة العلّة، وعِلّة علّة العلّةِ. والباب واحدٌ، والمسائل كثيرةٌ، فتأمل وقِسْ.

❁ ❁ ❁

---

(١) (١/٣٥).

باب في حكم المعلول بعلّتين

❁ **وهو على ضربين:**

أحدهما: مالا نظرَ فيه. نحو قولك: هذه عِشرِيَّ، وهؤلاء مُسلِميَّ. فقياس هذا على قولك: «عِشروك،» و«مسلمِوك» أن يكون أصله: «عِشْرُويَ»، و«مُسْلُمِويَ»، فقُلِبت الواو ياء؛ لأمرين كلّ واحدٍ منهما موجِب للقلب غير محتاج إلى صاحبه للاستعانة بِهِ على قلبهِ:

الأوّل: اجتماع الواو والياء، وسَبْق الأولى منهما بالسكون.

والثَّاني: أنَّ ياء المتكلّم أبدًا تكسِر الحرف الذي قبلها إذا كان صحيحًا نحو: هذا غلامي، ورأيت صاحبي.

فقد وجب إذًا ألاّ يُقال: هذه عِشْرُويَ بالواو، كما لا يقال: هذا غلامُي بضمّ الميم. فهذه عِلّة غير الأولى في وجوبِ قلب الواو في «عِشروي»، و«صالِحويَ»، ونحو ذلك، وأن يُقال: «عِشرِيَّ» بالياء البتّه، كما يُقال: هذا غلامِي بكسر الميم البتّه.

ومن المعلول بعلّتين قولهم: «سِيٌّ»، و«رِيٌّ»، وأصله: «سِوْيٌ»، «ورِوْيٌ»؛ فانقلبت الواو ياء -إنْ شئت- لأنّها ساكنةٌ غير مدَّغمة وبعد كسرة، و-إن شئت- لأنّها ساكنةٌ قبل الياء. فهاتانِ علّتان: إحداهما كعِلَّة قلبِ «ميزانٍ» والأخرى: كعلَّةِ «طيًا»، و«ليًا» مصدَريْ «طويت»، و«لويت»، وكلُّ واحدةٍ منهما مؤثِّرة.

والآخر: ما فيه النظر، وهو باب ما لا ينصرف، وذلك أن عِلّة امتناعه من الصرف؛ إنّما هي لاجتماع شَبَهين فيه من أشباه الفعل. فأمَّا السبب الواحد فيِقلُّ عن أن يُتِمَّ علَّة بنفسه حتى ينضمّ إليه الشَّبَه الآخر من الفعل.

❁ ❁ ❁

باب في إدراج العلّة واختصارها

وذلك كسائلٍ يسأل عن قولهم: آسيتُ الرجل، فأنا أُواسيه، وآخيته فأنا أُواخيه، فقال: ما أصله؟ فتقول: أؤاسيه، وأؤاخيه، فيقول: فما عِلّته في التغيير؟ فتقول: اجتمعت الهمزتان فقُلِبت الثانية واوًا؛ لانضمام ما قبلها. وفي ذلك شيئان: أحدهما: أنّك لم تستوفِ ذكر الأصل، والآخر: أنّك لم تتقصّ شرح العلّة.

أمّا إخلالك بذكر حقيقة الأصل؛ فلأنّ أصله: «أُؤاسِوُك»؛ لأنّه «أُفاعِلك» من «الأُسوة»، فقُلِبت الواو ياءً؛ لوقوعها طَرَفًا بعد الكسرة، وكذلك «أؤاخيك» أصله: «أؤاخوُك»؛ لأنّه من «الأُخُوّة» فانقلبت اللام كسابقتها.

و أمّا تقصّي عِلّة تغيير الهمزة بقلبها واوًا فالقول فيه أنّه اجتمع في كلمة واحدةٍ همزتان غير عينين، الأُولى منهما مضمومة، والثانية مفتوحة، وهي حَشْو غير طَرَف؛ فاستثِقل ذلك فقلبت الثانية على حركة ما قبلها -وهي الضمّة- واوًا. ولا بدّ من ذكر جميع ذلك و إلاّ أخللت؛ لأنّك قد تجمع في الكلمة الواحدة بين همزتين فتكونان عينين، فلا تغيّر ذلك، وذلك نحو: «سآّل»، و«رآّس».

❁ ❁ ❁

باب في دَوْرِ الاعتلالِ

هذا موضعٌ طريفٌ. ومنه ما أجازه سيبويه[١] في جرّ «الوجه» من قولك: هذا الحَسَن الوجهِ؛ وذلك أنَّه أجاز فيه الجرَّ من وجهين:

أحدهما: طريق الإضافة الظاهرة.

والآخر: تشبيهه بالضاربِ الرجل. وقد أحَطْنا عِلمًا بأنَّ الجرّ إنّما جاز في: الضاربِ الرجل، ونحوه ممّا كان الثاني منهما منصوبًا؛ لتشبيههم إيّاه بالحسن الوجهِ. أفلا ترى كيف صار كلّ واحدٍ من الموضعين عِلّة لصاحبه في الحكم الواحدِ الجاري عليهما جميعًا! وهذا من طريف أمر هذه اللُّغَة، وشدّةِ تداخلها وتزاحم الألفاظ، والأغراض على جهاتها. والعُذْر أنَّ الجر لمّا فَشَا واتَّسع في نحو: الضارب الرجلِ، صار -لتمكّنه فيه وشِياعه في استعماله- كأنَّه أصلٌ في بابه، وإن كان إنَّما سرى إليه؛ لتشبيهه بالحسن الوجه؛ فلمّا كان كذلك قَوِي في بابه، حتى صار لقوَّتِهِ قياسًا وسماعًا كأنَّه أصل للجرّ في: هذا الحسن الوجه.

❁ ❁ ❁

---

(١) يُنظر: الكتاب: (١/ ٢٠٠)،(٢٠١).

باب في الردِّ على من اعتقد فساد عِلَل النحويين؛ لضعفه هو في نفسه عن إحكام العلَّة

هذا الموضع هو الذى يتعسَّف بأكثر مَنْ ترى؛ وذلك أنَّه لا يَعرِف أغراضَ القوم؛ فيرى أنَّ ما أوردوه من العلة ضعيفٌ واهٍ.

كقولهم: يقول النحويون: إنَّ الفاعل رفْعٌ، والمفعول به نصْبٌ، وقد نرى الأمر بضدّ ذلك، ألا ترانا نقول: ضُرِب زيدٌ فنرفعه، وإن كان مفعولاً به! ونقول: إنَّ زيدًا قام، فننصبه، وإن كان فاعلاً! ونقول: عجبتُ من قيام زيدٍ فنجرُّه، وإن كان فاعلاً!

ومثل هذا يُتْعِب مع هذه الطائفة، لا سيَّما إذا كان السائل عنه ممَّنْ يلزم الصبُر عليه! ولو بدأ الأمرَ بإحكام الأصل؛ لسقط عنه هذا الهوَس وذا اللغْوُ. فلو عرف أنَّ **الفاعل عند أهل العربيَّةِ ليس كلَّ من كان فاعلاً في المعنى، وأنّ الفاعل عندهم إنَّما هو كلّ اسم ذكرته بعد الفعل وأسنَدْت ذلك الفعل إليه**؛ لسقط صداع هذا المضعوف السؤال.

وكذلك القول على المفعول أنَّه إنّما يُنصب إذا أسْنِد الفعل إلى الفاعل، فجاء هو فضلةً.

وإنَّما ذكرت هذا الظاهر الواضح؛ ليقع الاحتياط في المشكل الغامض.

❁ ❁ ❁

باب في الاعتلال لهم بأفعالهم

ظاهرُ هذا الحديثِ طريفٌ، ومحصوله صحيحٌ، وذلك إِذا كان الأوّل المردود إليه الثاني جاريًا على صِحّةِ عِلّةٍ.

مِن ذلك أن يُقال: إذا كان الفعل قد حُذِف في الموضع الذي لو ظهر فيه لما أفسد معنى كان ترك إظهاره في الموضع الذي لو ظهر فيه لأحال المعنى، وأفسده أولى وأحجى، ألا ترى أنَّهم يقولون: الذي في الدار زيدٌ، وأصله: الذي استقر أو ثبت في الدار زيدٌ، ولو أظهروا هذا الفعل هنا لما أحال معنًى، ولا أزال غَرَضًا، فكيف بهم في ترك إظهاره في النداء؛ ألا ترى أنّه لو تُجُشِّم إظهاره فقيل: أدعو زيدًا وأُنادي زيدًا لاستحال أمر النداءِ فصار إلى لفظِ الخبر المحتمل للصّدق والكذب، والنّداء مِمّا لا يصحّ فيه تصديقٌ، ولا تكذيبٌ.

وأمثال هذا في الاحتجاج لهم بأفعالهم كثيرة، وإنما أضع من كلِّ شيء رسمًا ما، ليُحتَذى. فأمّا الإطالة والاستيعاب فلا.

❁ ❁ ❁

باب في الاحتجاج بقول المخالِف

هذا -على ما في ظاهره- صحيحٌ، ومستقيمٌ. وذلك أنْ ينبغ من أصحابه نابغ فيُنْشئ خلافًا ما على أهل مذهبِه، فإذا سَمَّع[1] خصمهُ به، وأجلب عليه، قال: هذا لا يقول به أحدٌ من الفريقين فيخرجه مُخْرَج التقبيح له، والتشنيع عليه.

وذلك كإنكار أبي العبّاس جواز تقديم خبر «ليس»[2] عليها، فأحَدُ ما يحتّج به عليه أن يُقال له: إجازةُ هذا مذهب سيبويه، وأبي الحسن وكافّة أصحابنا، والكوفيّون أيضًا معنا. فإذا كانت إجازة ذلك مذهبًا للكافّة من البلدين؛ وجب عليك -يا أبا العبّاس- أن تنفِر عن خِلافِه، وتستوحش منه، ولا تأنس بأول خاطرٍ يبدو لك فيه.

ولَعَمري إنّ هذا ليس بموضع قَطْعٍ على الخصم؛ إلاّ أنَّ فيه تشنيعًا عليه، وإهابة به إلى تركِهِ، وإضافة لعذره في استمراره عليه، وتهالُكه فيه من غير إحكامه، وإنعام الفحص عنه. وإنّما لم يكن فيه قَطْع، لأنَّ للإنسان أن يرتجل من المذاهب ما يدعو إليه القياس ما لم يُلوِ[3] بنصّ، أو ينتهك حُرْمة شرع.

❁ ❁ ❁

---

(١) يقال: سَمّع به، إذا رفعه من الخمول ونشر ذكره، والتسميع: التشنيع. ينظر: الصحاح: (٣/ ١٢٣٢).

(٢) منَعَ تقديم خبر «ليس» الكوفيّون، والمبرّد، وابن السرّاج، وأكثر المتأخرين. وجوّزه البصريّون، والفرّاء، والفارسيّ، واختاره ابن برهان، وابن عصفور. تُنظر هذه المسألة في: الأصول: (١/ ٩٠)، والحلبيّات: (٢٨٠)، والإنصاف: المسألة (١٨)، والتّبيين: المسألة (٤٧)، وشرح المفصّل: (٧/ ١١٤)، وشرح الكافية الشافية: (١/ ٣٩٧)، وشرح الرّضي: (٢/ ٢٩٧)، والهمع: (٢/ ٨٨).

(٣) يُقال: ألوى بالكلام: خالف به عن جهته. المحكم: (١٠/ ٤٥٥).

باب القول على إجماع أهل العربيّة، متى يكون حُجّة؟

إجماع أهل البلدين يكون حُجّة؛ إذا أعطاك خصمُك يدَه ألاّ يُخالف المنصوص، والمقيسَ على المنصوص. فأمّا إن لم يعط يده بذلك فلا يكون إجماعهم حجّة عليه؛ لأنّه لم يرِد ممّن يطاع أمره في قرآن، ولا سُنّة أنّهم لا يجتمعون على الخطأ كما جاء النصّ عن رسول الله ﷺ من قوله: «**أُمّتي لا تجتمع على ضلالة**»[1]، وإنّما هو عِلْمٌ مُنتَزع من استقراء هذه اللغة. فكلّ من فُرِق له عن علّةٍ صحيحةٍ، وطريقٍ نَهْجةٍ[2] كان خَليلَ نفسِه وأبا عَمْرٍو فكرِه.

ومع هذا **لا نسمح له بالإقدام على مخالفةِ الجماعة التي قد طال بحثُها**، وتقدَّم نظرها، والقوم الذين لا نشكّ في أنَّ الله سبحانه قد هداهم لهذا العلْم الكريم، وجعله على أيديهم خادمًا للكتاب المنزل، وكلام نبيه المرسل وعَوْنًا على فهمهما، ومعرفة ما أُمِر به، أو نُهِي عنه الثَّقَلان منهما؛ إلاَّ بعد أن يناهضه إتقانًا، ويثابته عِرفانًا، ولا يُخلِد إلى سانح خاطره، ولا إلى نَزْوةٍ من نَزَواتِ تفكّره. فإذا هو حذا على هذا المثالِ، وباشر بإنعام تصفُّحه أحناء الحال أمضى الرأي غير معازّ به، ولا غاضّ من السَّلَف -رحمهم الله- في شيءٍ منه. فإنَّه إذا فعل ذلك سُدِّد رأيه، وشُيِّع خاطره وكان بالصواب مئِنَّة، ومن التوفيق مَظنَّة.

---

(١) أخرجه أبو داود في سننه/ كتاب الفتن والملاحم/ باب ذكر الفتن ودلائلها: (٤/ ٤٥٢)، حديث رقم (٤٢٥٣)، وحسّنه الألباني: (٣/ ٣٢٠).

(٢) طريق نَهْجٌ: بيّن واضح. يُنظر: المحكم: (٤/ ١٧١)، والمحيط: (٣/ ٣٨١).

قال أبو عثمان المازنيّ: «وإذا قال العالِم قولاً مُتقدّمًا فللمتعلّم الاقتداء به، والانتصار له، والاحتجاج لخلافه إن وجد إلى ذلك سبيلاً»(١).

فمِمّا جاز خلافُ الإجماع الواقِع فيه منذ بُدِيء هذا العلم وإلى آخر هذا الوقت، ما رأيته أنا في قولهم: هذا جُحْر ضَبٍّ خَربٍ. فهذا يتناوله آخِرٌ عن أوّلٍ على أنّه غَلَطٌ من العرب لا يختلفون فيه، ولا يتوقّفون عنه، وأنّه من الشاذّ الذي لا يُحمل عليه، ولا يجوز ردُّ غيره إليه.

وفي القرآن مِثْل هذا الموضع نيِّفٌ على ألْفِ موضِع؛ وذلك أنَّه على حذفِ المضافِ لا غير، فإذا حملته على هذا ساغ وسَلِس، وشاع وقُبِل.

❁ ❁ ❁

(١) يُنظر كلام المازني في: المنصف: (٢/٣١٨).

باب في الزيادة في صِفَة العلّة؛ لضرب من الاحتياط

من ذلك قولك في جواب من سألك عن علّة انتصاب « زيد » في نحو: ضربت زيدًا: إنَّه إنَّما انتصب؛ لأنَّه فَضْلة، ومفعولٌ به، فالجواب قد استقلّ بقولك: لأنَّه فضلة، وقولُك من بعد: « ومفعول به » تأنيسٌ، وتأييد لا ضرورة إليه؛ لأنَّك تقول في نصب « نفس » من قولك: طِبْتُ به نَفسًا: إنّما انتصب؛ لأنّه فضلة، وإن كانت « النفس » هنا فاعلة في المعنى. ففي قولك: « ومفعول به » زيادة على العلّة تطوّعت بها غير أنّه في ذكرك إيّاها معنى ما؛ فإنَّ فيه ضربًا من الشرح؛ إذْ كون الشيء فضلةً لا يُحتّم أن يكون مفعولاً به ألا ترى أن الفَضلات كثيرة كالمفعول به، والظرف، والمفعول له، وغيرها؛ فلمَّا قلت: « ومفعول به »؛ ميَّزت أيّ الفضلات هو.

❁ ❁ ❁

باب في عَدَم النظير

أمّا إذا دلّ الدليل فإنّه لا يجب إيجاد النظير، وذلك مذهب الكِتاب[١]، فإنَّه حَكَى فيما جاء على « فِعِلٍ » « إبِلاً » وحدها، ولم يمنع الحكم بها عنده أنْ لم يكن لها نظير ؛ لأنَّ إيجاد النظير بعد قيام الدليل إنَّما هو للأُنْس به لا للحاجة إليه.

فأمّا إن لم يَقُم دليلٌ فإنَّك محتاجٌ إلى إيجاد النظير ؛ ألا ترى إلى « عِزْويت » لمّا لم يقم الدليل على أن واوه وتاءه أصلان، احتجت إلى التعلّل بالنظير فمنعت من أن يكون « فِعْوِيلا » ؛ لمَّا لم تجِد له نظيرًا وحملته على « فِعليت » ؛ لوجود النظير وهو « عِفريت ».

فإنْ ضامَّ الدليلُ النظيرَ فلا مذهب بك عن ذلك وهذا كنون « عَنْتَر »، فالدليل يقضى بكونها أصلاً ؛ لأنّها مقابلِة لعين « جعفر »، والمثال أيضًا معك وهو « فَعْلَل ».

❁ ❁ ❁

---

(١) (٤/ ٢٤٤).

باب في إسقاط الدليل

من ذلك قول البغداديين: إنَّ الاسم يرتفع بما يعود عليه من ذِكره نحو: زيدٌ مررتُ به، وأخوك أكرمتُه، فارتفاعه عندهم؛ إنَّما هو لأنَّ عائدًا عاد عليه فارتفع بذلك العائد. وإسقاط هذا الدليل أن يقال لهم: فنحن نقول: زَيْدٌ هل ضربته، وأخوك متى كلَّمته، ومعلومٌ أنَّ ما بعد حرف الاستفهام لا يعمل فيما قبله. فقول هؤلاء: إنَّ كلّ عائدٍ على اسم عارٍ من العوامل يرفعه يفسده وجودُ عائدٍ على اسم عارٍ من العوامل وهو غير رافع له، فهذا طريق هذا.

❀ ❀ ❀

باب في اللفظين على المعنى الواحد يرِدَان عن العالِم متضادَّين

❁ وذلك على أوجه:

أحدها: أن يكون أحدهما مُرْسَلاً، والآخَر مُعلَّلاً. فالمذهب الأَخْذ بالمعلَّل ويُتأوّل المرسَل، وذلك كقول صاحب الكتاب في غير موضع[1] في التاءِ من «بنت»، و«أخت»: إنَّها للتأنيث، وقال أيضًا مع ذلك في باب ما ينصِرف وما لا ينصرف[2]: إنَّها ليست للتأنيث، واعتلّ لهذا القول بأنَّ ما قبلها ساكن، وتاء التأنيث في الواحد لا يكون ما قبلها ساكنًا إلا أن يكون أَلفًا كقناة، وفتاة، والباقي كلّه مفتوح، كُرطَبة وعِنَبة وعلاّمة، قال: «ولو سَميت رجلاً بِبِنتٍ، أو أخت لصرفته»[3]. فإذا ثبت هذا القول الثاني بما ذكرناه، وكانت التاء فيه هي عنده بمنزلة تاء «عفريتٍ»، و«مَلَكُوت»؛ وجب أن يُحمل قوله فيها: «إنَّها للتأنيث» على المجاز، وأن يُتأوّل، ولا يُحمل القولان على التضادّ.

الثَّاني: أنْ يَرِد اللَّفظان عن العالِمِ متضادَّين، كأنْ يحكم في شيء بحكم ما، ثُمَّ يَحكم فيه نفسه بضدّه، ولم يُعلِّل أحد القولين؛ فينبغي حينئذٍ أن يُنظَر إلى الأليق بالمذهب، والأجرى على قوانينه فيُجعَل هو المراد المعتزَم منهما ويُتأوّل الآخَر إن أمكن.

---

(١) يُنظر الكتاب: (٣/ ٤٥٥)، (٤/ ٣١٧).

(٢) (٣/ ٢٢١).

(٣) (٣/ ٢٢١).

ومن ذلك كوصْف سيبويه «حتّى» بأنّها ناصبة للفعل[١]، وفي موضع آخر بأنّها جارّة[٢].

و الجمع بين القولين أنّ الفعل لمّا انتصب بعد «حتى»، ولم تظهر هناك «أنْ»، وصارت «حتّى» عوضًا منها، ونائبة عنها نَسَب النصب إلى «حتّى» وإن كان في الحقيقة لـ«أنْ».

وكلام العرب لمن عرفه وتدرَّب بطريقها فيه، جارٍ مجرى السِّحْر لَطَفا، وإن جسا[٣] عنه أكثرُ من ترى وجفا.

الثّالث: أن يرِد اللّفظان عن العالم متضادّين، غير أنّه قد نَصّ على الرجوع عن أحدهما؛ فيعلم بذلك أنّ رأيه مستقِرّ على ما أثبته ولم ينفهِ، وأنَّ القول الآخر مُطَّرَح.

الرّابع: أنْ يكون القولان مُرسَلين غير مُبانٍ أحدُهما من صاحبه بقاطعٍ يحكم عليه به بُحث عن تاريخهما، فعُلِم أنَّ الثاني هو ما اعتزمه وأنَّ قوله به انصرافٌ منه عن القول الأوّل؛ إذا لم يوجد في أحدهما ما يُمَاز به عن صاحبه.

الخامس: أنْ يستبهم الأمرُ فلم يُعرَف التاريخ، فيجب سَبْر المذهبين وإنعام الفَحص عن حال القولين، فإن كان أحدهما أقوى من صاحبه وجب إحسان الظنّ بذلك العالم وأنْ يُنسَب إليه الأقوى منهما، وأنَّ الأضعف منهما هو الأوّل منهما الذي تركه إلى الثّاني. فإنْ تساوى القولان في القوة وجب أن يُعتقد فيهما أنّهما رأيان له؛ فإنّ الدواعي إلى

(١) يُنظر: الكتاب: (٣/١٦).

(٢) يُنظر: الكتاب: (٢/٣٨٣).

(٣) جسا جسوًا، وجساة: صلب وخشن. المحكم: (٧/٥١٧).

تساويهما فيهما عند الباحث هي الدواعي التى دعت القائل بهما إلى أن اعتقد كلاًّ منهما. هذا بمقتضى العُرْف وعلى إحسان الظنّ فأمّا القطع الباتّ فعند الله علْمه.

وكان أبو عليّ رَحِمَهُ اللَّهُ يقول في «هَيْهاتَ» أنا أُفتي مرّة بكونها اسمًا سمّيَ بِه الفعل كـ«صَهْ»، و«مَهْ»، وأُفتي مَرة أخرى بكونها ظَرفًا على قدر ما يحضُرني في الحال. وقال -أيضًا-: أنا أعجب من هذا الخاطِر في حضورهِ تارةً، ومغيبِه أخرى. وهذا يدّل على أنّه مِن عِنْد الله.

❁ ❁ ❁

باب في الدَّوْر، والوقوف منه على أوّل رُتْبة

وذلك أن تؤدّي الصنعة إلى حُكْم ما، مثلُه ممّا يقتضي التغيير؛ فإن أنت غيّرت صرت أيضًا إلى مراجعة مِثْل ما منه هَرَبت. فحينئذٍ وجب أن تقيم على أوَّل رُتْبة، ولا تتكلّف عناء ولا مشقّة.

وذلك كأن تبني من «قويت» مثل «رِسالة» فتقول «قِواءة»؛ ثم تكّسرها على «قواء»، ثُمّ تُبدل من الهمزة الواو؛ لتطرّفها بعد ألف ساكنة، فتقول: «قَوَاو» فتجمع بين واوين مكتنفتي ألِفِ التكسير ولا حاجز بين الأخيرة منهما وبين الطَّرَفَ.

فإنْ أنت فررت من ذلك وقلت: أهمز كما همزت في «أوائل» لزمك أن تقول: «قواء» كما كان أوّلاً، وتصير هكذا، تبدل من الهمزة واوًا ثُمَّ من الواو همزةً إلى ما لا نهاية، فإن أدّت الصيغة إلى مثل هذا وجبت الإقامة على أوّل رتبة ولا يعدل عنها.

❁ ❁ ❁

باب في الحمل على أحسن الأقبحين

وذلك أن تُحضرك الحالُ ضرورتين لا بدّ من ارتكاب إحداهما؛ فينبغي حينئذ أن تَحمل الأمر على أقربهما و أقلّهما فُحشًا. و ذلك كواوِ «وَرَنْتَل»، أنت بين ضرورتين:

إحداهما: أن تدّعي كونها أصلاً في ذوات الأربعة غير مكرَّرة، والواو لا توجد في ذواتِ الأربعة إلا مع التكرير نحو: الوصوصة، وضوضيت.

الآخر: أن تجعلها زائدةً أوّلاً، والواو لا تزاد أوّلاً.

فإذا كان كذلك كان أن تجعلها أصلاً أولى من أن تجعلها زائدة؛ وذلك أنَّ الواو قد تكون أصلاً في ذواتِ الأربعة على وجهٍ من الوجوه، فأما أن تزاد أوّلاً، فإنَّ هذا أمرٌ لم يوجد على حال. فإذا كان كذلك رفضته ولم تحمل الكلمة عليه.

و مثل ذلك قولك: فيها قائمًا رجلٌ؛ لمّا كنت بين أن ترفع قائمًا، فتقدِّم الصفة على الموصوف -وهذا لا يكون- و بين أن تنصب الحال من النكرة، وهذا -على قلّته- جائزٌ حملت المسألة على الحال فنصبت.

❁ ❁ ❁

باب في حمل الشيء على الشيء من غير الوجه الذي أعطى الأوّلَ ذلك الحُكم(١)

هذا باب طريقه الشَّبَه اللفظيّ، وذلك كقولنا في الإضافة إلى ما فيه همزة التأنيث بالواو، نحو: «حَمْراويّ»، و«صفراويّ». وإنما قُلِبت الهمزة فيه؛ لئلاَّ تقع علامةُ التأنيث حَشوًا. فمضى هذا على هذا لا يختلف.

ثُمَّ إنَّهم قالوا في الإضافة إلى «عِلْباء»: «عِلْباوِيّ»، وإلى «حِرْباء»: «حِرْباويّ»؛ فأبدلوا هذه الهمزة، وإن لم تكن للتأنيث لكنها لمَّا شابهت همزةَ «حمراء»، وبابها بالزيادة حملوها عليها.

ولم تُقلب همزة «حمراء» في «حمراويّ»؛ لكونها زائدة فتُشَبَّه بها همزةُ «علباء»، من حيث كانت زائدةً مثلها؛ لكن لمّا اتّفقتا في الزيادة حُملت همزةُ «علباء» على همزة «حمراء».

ثُمَّ إنَّهم تجاوزوا هذا إلى أن قالوا في «كِساء»، و«قَضاء»: «كِساويّ»، و«قضاويّ»؛ فأبدلوا الهمزة واوًا؛ حملاً لها على همزة «عِلْباء»، من حيث كانت همزة «كساءٍ»، و«قضاءٍ» مُبدَلةً من حرفٍ ليس للتأنيث فهذه علّة غير الأولى، ألا تراك لم تبدِل همزة علباء واوًا في علباويّ؛ لأنَّها ليست للتأنيث فتحمل عليها همزة كساءٍ، و قضاء من حيث كانتا لغير التأنيث.

ثم إنّهم قالوا من بعدُ في «قُرّاء»: «قُرّاويّ» فشبّهوا همزة «قُرّاء» بهمزةِ «كساء» من حيث كانت أصلاً غير زائدة كما أنَّ همزة «كساء»

---

(١) الكتاب: (١/ ٣٢).

غير زائدة، وأنت لم تكن أبدلتَ همزة «كساء» في «كساويّ» من حيث كانت غير زائدة. لكن هذه أشباه لفظيّة يُحمَل أحدها على ما قبله؛ تشبُّثًا بِه، وتصوُّرًا له، وإليه وإلى نحوه أومأ سيبويه بقوله: «وليس شيء يُضطَرُّون إليه إلاَّ وهم يحاولون بِه وجهًا»[1].

وسبب هذه الحمول، والإضافات، والإلحاقات، سعة هذه اللُّغَة، وغلبة حاجة أهلها إلى التصرُّف فيها؛ لما يلابسونه ويكُثرون استعماله من الكلام المنثور، والشعر، والخُطَب؛ ولقوّة إحساسهم في كلّ شيء شيئًا وتخيّلِهم، مالا يكاد يَشعر بِه مَن لم يألف مذاهبهم.

❁ ❁ ❁

(١) هذا الباب هو المعروف بقياس الشبه، وهو: أن يُحمل الفرع على الأصل بنوع من الشبه، غير العلة التي علّق عليها الحكم في الأصل. ينظر: لمع الأدلّة: (١٠٦)، (١٠٧)، والاقتراح: (٢٠٣).

باب في الردّ على من ادّعى على العرب عنايتَها بالألفاظ وإغفالَهَا المعاني

هذا الباب مِن أشرف فصول العربيَّة، وأكرمها وأعلاها وأنزهها. وذلك أنَّ العرب كما تُعْنَى بألفاظها فتُصلحها وتهذِّبها وتراعيها؛ فإنَّ المعانَي أقوى عندها، وأكرم عليها، وأفخم قَدْرًا في نفوسها.

فأوّل ذلك عنايتها بألفاظها، فإنَّها لمَّا كانت عُنوان معانيها، وطريقًا إلى إظهار أغراضها ومراميها؛ أصلحوها ورتّبوها وبالغوا في تحبيرها وتحسينها؛ ليكون ذلك أوقع لها في السمع وأذهبَ بها في الدّلالة على القصد. ألا ترى أنَّ المثَلَ إذا كان مسجوعًا لذَّ لسامعه فَحفظه، فإذا هو حفظه كان جديرًا باستعماله، ولو لم يكن مسجوعًا لم تأنس النفسُ، ولم تحفظه. وكذلك الشعر النفس له أحفظ وإليه أسرع.

فإذا رأيتَ العرب قد أصلحوا ألفاظها وحسَّنوها وحَمَوا حواشيهَا وهذَّبوها، وصقَلوا غُرُوبها، وأرهفوها، فلا تَرَيَنَّ أنّ العناية إذ ذاك إنما هي بالألفاظ بل هي عندنا خِدْمةٌ منهم للمعاني، وتنويهٌ بها. ونظير ذلك إصلاح الوعاءِ، وتحصينه، وإنما المبَغيُّ بذلك منه الاحتياط للموعَى عليه، وجِواره بما يُعَطِّر بَشَره، ولا يَعُرُّ جوهَرَه، كما قد نجد من المعاني الفاخرة السامية ما يهجِّنه، ويَغضُّ منه كُدْرةُ لفظه وسوءُ العبارة عنه.

وممّا يدل على اهتمام العرب بمعانيها، وتقدّمها في أنفسها على ألفاظها أنَّهم قالوا في «شمللت»، و«صعررت»، و«بيطرت»، ونحوها: إنَّها ملحقة بباب «دحرجت». وذلك أنَّهم وجدوها على سمتها عدد حروف وموافقة بالحركة والسكون فكانت هذه صناعةً لفظيةً ليس فيها

أكثر من إلحاقها ببنائها. فلمّا كانت هذه الزوائد في هذه المُثُل إنَّما جيء بها للمعاني خَشُوا إن هم جعلوها ملحَقة بذوات الأربعة أن يُقدَّر أن غرضهم فيها إنّما هو إلحاق اللفظ باللفظ؛ نحو: «شملل»، و«بيطر»؛ فتنكَّبوا إلحاقها بها؛ صوناً للمعنى وذَبًا عنه أن يُستهلَك ويسقط حكمه فأخلُّوا بالإلحاق لمَّا كان صناعة لفظيَّة ووقَّروا المعنى ورجَّبوه؛ لشرفه عندهم وتقدُّمه في أنفسهم، فرأوا الإخلال باللَّفظ في جنب الإخلال بالمعنى يسيرًا سهلاً، وحَجْمًا، مُحتقَرًا. وهذا الشمسُ إنارةً مع أدنى تأمّل!

ومن الأدلّة -أيضًا- على تمكنّ المعنى في أنفسهم وتقدّمه للفّظ عندهم تقديمُهم لحرف المعنى في أوّل الكلمة؛ وذلك لقوّة العناية بِهِ فقدّموا دليلَه ليكون ذلك أَمَارة لتمكّنه عندهم. وعلى ذلك تقدّمت حروف المضارعة في أوّل الفعل إذ كُنّ دلائل على الفاعِلِين: مَنْ هم، وما هم، وكم عِدّتهم، نحو: «أفعل»، و«نفعل»، و«تفعل»، و«يفعل».

فانظر إلى حروف المعاني: كيف بابها التقدّم؟ وإلى حروف الإلحاق والصناعة: كيف بابها التأخّر؟ فلو لم يعرف سبق المعنى عندهم وعلوّه في تصوّرهم إلا بتقدّم دليله، وتأخّر دليل نقيضه لكان مغنيًا من غيره كافيًا.

❁ ❁ ❁

باب في أنَّ العرب قد أرادت من العِلَل، والأغراض ما نسبناه إليها، وحملناه عليها

هذا موضع في تثبيته وتمكينه منفعةٌ ظاهرةٌ، وللنفس به مُسْكَةٌ، وعِصْمةٌ؛ لأنَّ فيه تصحيح ما ندّعيه على العرب: من أنّها أرادت كذا لكذا، وفعلت كذا لكذا. وهو أحزم لها، وأجمل بها، وأدلّ على الحكمة المنسوبة إليها.

فإن قلت: فما تُنكِر أن يكون ذلك شيئًا طُبِعوا عليهِ، من غير اعتقاد منهم لعِللِه، ولا لقصدٍ من القُصود التي تنسبها إليهم، بل لأنَّ آخِرًا منهم حذا على ما نهج الأوّل فقال بِه؟

قيل: لن يخلو ذلك من أمرين: أن يكون خبرًا روسلوا به، أو تيقُّظًا نُبِّهُوا على وجه الحكمة فيه.

الأوَّل: إن كان وَحْيًا، أو ما يجري مَجراه، فهو أَنْبه له، وأذهبُ في شرف الحال بِه؛ لأنَّ الله سبحانه إنَّما هداهم لذلك، ووقَفَهم عليه؛ لأنَّ في طِباعهم قبولاً له، وانطواء على صحَّة الوضع فيهِ.

قال المتنبي: كنت عند منصرَفي من مِصْر في جماعة من العرب، وأحدهم يتحدّث. فذكر في كلامه فلاةً واسعةً، فقال: يحِير فيها الطَرْف. فلقَّنه آخَر منهم سرًّا من الجماعة بينه وبينه، فقال له: يحار يحار. أفلا ترى إلى هداية بعضهم لبعض وتنبيهِه إياه على الصواب؟

وسألت أبا عبد الله الشجريّ يومًا فقلت له: كيف تجمع «دُكَّانًا»؟ فقال: «دكاكين»، قلت: فـ«سرْحانًا»، قال: «سراحين»، قلت فـ«عثمان»: قال: «عثمانون». فقلت: هَلَّا قلت: «عثامين»،

قال: أيشٍ «عثامين»؟ أرأيت إنسانًا يتكلّم بما ليس من لغته، والله لا أقولها أبدًا.

الثَّاني: إن كانت شيئًا اصطلحوا عليهِ، وترافدوا بخواطرهم على عمله وترتيبه وقسمة أنحائه، وتقديمهم أصولَه، وإتْباعِهم إيّاها فروعَه، فهو مَفْخَرٌ لهم، ومَعْلَمٌ من معالم السَّدَاد دلّ على فضيلتهم.

حَكَى الأصمعيّ عن أبي عمرو قال: سمعت رجلاً من اليمن يقول: فلانٌ لَغُوبٌ جاءته كتابي فاحتقرها، فقلت له: أتقول: جاءته كتابي؟ قال: نعم أليس بصحيفة؟.

وعن أبي العباس المبرّد أنّه قال: سمعت عُمَارة بن عَقِيل بن بِلَال بن جَرِير يقرأ ﴿وَلَا ٱلَّيۡلُ سَابِقُ ٱلنَّهَارَ﴾ [يس، من الآية: ٤٠] فقلت له: ما تريد؟ قال: أردتُ سابقٌ النهارَ، فقلت له: فهَلاَّ قلته؟ فقال: لو قلُته لكان أوزن. ففي هذه الحكاية لنا ثلاثة أغراضٍ مستنبَطَة منها:

أحدها: تصحيح قولنا: إنَّ أصل كذا كذا.

الثَّاني: قولنا: إنّها فَعَلتْ كذا لكذا؛ يدلّ عليه قولُه: لكان أوزن، أي: أثقلَ في النفس، وأقوى.

الثَّالث: أنَّها قد تنطق بالشيء، وغيره في أَنفُسها أقوى منه؛ لإيثارها التخفيف.

ومن ذلك ما يُروى عن النبيّ ﷺ أنَّ قومًا من العرب أتوه فقال لهم: «مَن أنتم»؟ فقالوا: «نحن بنو غَيّان»، فقال: «بل أنتم بنو رَشْدان»[1]. فهل هذا إلا كقول أهل الصناعة إن الألِف والنون زائدتان

---

(١) تردّد هذا الأثر في كتب التّراجم والسِّيَر، ولم أقف له على ذكْرٍ فيما اطلعت عليه من كتب السنة.

وإن كان ﷺ لم يتفوّه بذلك غير أنّ اشتقاقه إيّاه من الغيّ بمنزلة قولنا نحن: إنَّ الألِف والنون فيه زائدتان.

❁ ❁ ❁

باب في الحمل على الظاهر، وإن أمكن أن يكون المراد غيره

إذا شاهدت ظاهرًا يكون مثله أصلاً أمضيت الحُكمَ على ما شاهدته من حاله، وإن أمكن أن تكون الحال في باطنه بخلافه. فسيبويه قد حمل «سِيدًا» على أنَّه ممَّا عينه ياء، فقال في تحقيره: «سُييد»[1]، كـ«دِيك»، و«دُيَيك»؛ وذلك أنَّ عين الفِعْل لا يُنكَر أن تكون ياء، وقد وُجدت في «سيدٍ» ياء فهي على ظاهر أمرها.

فهذا وأمثاله يدلُّ على قوّة الظاهر عندهم، وأنَّه إذا كان ممّا تحتمله القسمة، وتنتظِمه القضيّة حُكم بهِ وصار أصلاً على بابه. وليس يلزم إذا قاد الظاهر إلى إثبات حكم تقبله الأصول، ولا تستنكره ألاّ يحكم بِهِ حتى يوجد له نظير. وذلك أنَّ النظير مما يؤنَس بهِ، فأمّا ألاّ تثبت الأحكام إلاّ بِهِ فلا.

❁ ❁ ❁

---

(١) يُنظر: الكتاب: (٣/ ٤٨١).

باب في مراتب الأشياء، وتنزيلها تقديرًا، وحُكمًا، لا زمانًا ووقتًا

وذلك كقولنا: الأصل في قام قوَم، وفي باع بيَع، وفي طال طوُل، وفي شدّ شدَد.

ومعنى قولنا: أنّه كان أصله كذا؛ أنّه لو جاء مجيء الصحيح، ولم يُعلَل لوجب أن يكون مجيئه على ما ذُكِر، فأمّا أن يكون استُعمِل وقتًا من الزمان كذلك، ثُمّ انصُرِف عنه فيما بعد إلى هذا اللفظ فخطأٌ لا يعتقده أحدٌ من أهل النظر.

ودليل ذلك نحو: «سماء»، و«قضاء» إذْ الأصل فيهما: «سماوٌ»، و«قضايٌ»، فلمّا وقعت الواو، والياء طَرفًا بعدَ ألفٍ زائدة قلبتا ألفين، فصار التقدير بهما إلى «سماا»، و«قضاا»؛ فلمّا التقت الألفانِ تحرّكت الثانيه منهما فانقلبت همزة فصار ذلك إلى سماء وقضاء. فأحد ما قدّرناه -وهو التقاء الألفين- لا قدرة لأحدٍ على النطق به.

❁ ❁ ❁

باب في فَرقٍ بين البدل والعوَض

البدل أشبه بالمبدَل منه من العِوَض بالمعوَّض منه. وإنّما يقع البدُل في موضع المبدلِ منه، والعِوضُ لا يلزم فيه ذلك. فالألف من «قام» بدلٌ من الواو التي هي عين الفعل، ولا يُقال فيها: إنَّها عِوَض منها. ونقول في العوض: إنّ التاء في «عِدَة»، و«زِنة» عِوضٌ من فاء الفعل، ولا نقول: إنَّها بدل.

فالبدل أعمّ تصرّفًا من العوض، فكلُّ عِوَضٍ بدلٌ، وليس كلُّ بدلٍ عِوضًا.

❀ ❀ ❀

باب في الاستغناء بالشيء عن الشيء

قال سيبويه: اعلم أنّ العرب قد تستغني بالشيء عن الشيء، حتى يصير المستغنىَ عنه مُسقَطًا من كلامهم البتّة[1].

فمن ذلك: استغناؤهم بـ« تَركَ » عن « وَدَع »، و« وَذِر »، وبَـ« لَمْحةٍ » عن « مَلْمحة »، وعليها كُسِّرت « مَلامح »، وبـ« ليلةٍ » عن ليلاةٍ، وعليها جاءت « ليالٍ ». **ومن ذلك**: استغناؤهم بجمع القِلَّة عن جمع الكثرة، نحو قولهم: « أَرْجُل »، لم يأتوا فيهِ بجمع الكثرة، وكذلك « شُسُوع »، لم يأتوا فيهِ بجمع القِلّة. ومن ذلك -أيضًا- استغناؤهم بـ« واحدٍ » عن « اثنٍ »، وبـ« اثنين » عن « واحِدين »، وبـ« ستة » عن « ثلاثتين »، وبـ« عشرة » عن « خمستين »، ونحو ذلك.

❁ ❁ ❁

(١) يُنظر: الكتاب: (١/ ٢٥).

باب في عكس التقدير

هذا موضعٌ من العربيَّة غريبٌ؛ وذلك أن تعتقد في أمرٍ من الأمور حُكمًا ما وقتًا ما ثُمَّ تحورَ[1] في ذلك الشيء عينِه في وقت آخر فتعتقِدَ فيهِ حكمًا آخر.

من ذلك: ما نعتقده في الألفاتِ إذا كنّ في الحروف والأصوات أنّها غير منقلبة، نحو: ألف «لا»، و«ما» وألف «قافٍ»، و«دالٍ»، وأَخواتها وألف «عَلى»، و«إلى». وإنْ نقلتها فجعلتها أسماءً، أو اشتققت منها فعلاً استحال ذلك التقدير، واعتقدت فيها ما تعتقده في المنقلِب. كقولك: «موَّيت» إذا كتبت «ما»، و«لوَّيت» إذا كتبتَ «لا»، و«كوّفت كافًا حسنة»، وهكذا، ولو سَمّيتَ رجلاً بـ«على»، أو «إلى»؛ لقلت في التثنية: «عَلَوان»، و«إلَوان»؛ فاعتقدت في هذه الألِفات مع التسمية بها، وعند الإشتقاق منها الإنقلاب، وقد كانت قبل ذلك عندك غير منقلبة!.

❁ ❁ ❁

---

(١) أي: ترجع.

باب في الفرق بين تقدير الإعراب، وتفسير المعنى

هذا الموضع كثيرًا ما يستهوي مَنْ يضعف نظرهُ إلى أنْ يقوده إلى إفساد الصنعة. وذلك كقولهم في تفسير قولنا: «أهلَكَ والليلَ» معناه: الحق أهلك قبل الليل، فربّما دعا ذاك مَنْ لا دُرْبة له إلى أن يقول: «أهلك والليلِ» فيجرّه؛ وإنّما تقديره: الحق أهلك وسابِق الليلَ. وكذلك قولنا: زيدٌ قام، ربمّا ظنّ بعضهم أنّ زيدًا هُنا فاعلٌ في الصنعة كما أنّه فاعلٌ في المعنى!

ومن ذلك قولهم في قول العرب: كلُّ رجلٍ وصَنْعتُه، وأنت وشأنُك: معناه أنت مع شأنِك، وكل رجل مع صنعته، فهذا يوهم مِن أمَمٍ أنَّ الثاني خبرٌ عن الأوّل، وليس الأمر؛ كذلك بل -لعمري- إنَّ المعنى عليهِ غير أنَّ تقدير الإعراب على غيره، وإنَّما «شأنك» معطوف على «أنت»، والخبر محذوفٌ؛ للحمل على المعنى فكأنَّه قال: كلُّ رجلٍ وصنعته مقرونان، وأنت وشأنُك مصطحِبان.

ألا ترى إلى فرق ما بين تقديرِ الإعراب وتفسيرِ المعنى؛ فإذا مرّ بك شيءٌ من هذا عن أصحابنا فاحفظ نفسك منه، ولا تسترسل إليهِ، فإن أمكنك أن يكون تقدير الإعراب على سَمْت تفسير المعنى فهو مالا غاية وراءه، وإن كان تقدير الإعراب مخالفًا لتفسير المعنى تقبَّلت تفسير المعنى على ما هو عليه، وصحَّحت طريق تقدير الإعراب؛ حتى لا يشِذَّ شيءٌ منها عليك.

❁ ❁ ❁

باب في أنَّ المحذوف إذا دلّت الدّلالة عليه كان في حكم الملفوظِ بهِ إلا أن يعترِض هناك من صِناعة اللّفظ ما يَمنع منه

من ذلك أن ترى رجلاً قد سدَّد سهمًا نحو الغرض ثُمَّ أرسَلَه، فتسمع صوتًا، فتقول: القرطاسَ واللهِ، أي: أصاب القرطاس. فـ« أصاب » في حكم الملفوظ بِه، -وإن لم يوجد في اللّفظ- غير أنَّ دلالة الحال عليه نابت مَناب اللفظ به، وكذلك قولهم لرجل مُهْوٍ بسيفٍ في يدِه: زيدًا، أي: اضرب زيدًا؛ فصارت شهادةُ الحال بالفعل بدلاً من اللفظ به.

وكان رُؤبة إذا قيل له: كيف أصبحت؟ يقول: خيرٍ عافاك الله، أي: بخيرٍ، فيحذف الباء؛ لدلالة الحال عليها بجرْي العادة، والعرف بها.

فإن قلت: فإذا كان المحذوف للدّلالة عليه عندك بمنزلة الظاهر، فهل تجيز توكيد الهاءِ المحذوفَة في نحو قولك: الذي ضربت زيد، فتقول: الذي ضربت نفسَه زيد، كما تقول الذي ضربته نفسَه زيد؟

قيل: هذا غير جائز، وليس ذلك لأنَّ المحذوف هنا ليس بمنزلةِ المثبَت، بل لأمرٍ آخر، وهو أنَّ الحذف هنا إنَّما الغرض به التخفيف لطول الاسم، فلو ذهبْتَ تؤكِّده لنقضْت الغرض، وذلك أنَّ التوكيد، والإسهاب ضدّ التخفيف، والإيجاز؛ فلمّا كان الأمر كذلك تدافع الحُكْمان فلم يجز أن يجتمعا.

ومما يؤكِّد لك أنَّ المحذوف للدلالة عليه بمنزلة الملفوظ بهِ، إنشادهم قول الشاعر:

قَـاتِـلـي الـقَـومَ يـا خُـزاعَ وَلا يَـدْخُـلْـكُـمُ مِـنْ قِـتَـالِـهِـم فَـشَـلُ[1]

فتمام الوزن أن يقال: فقاتلي القوم، فلولا أنّ المحذوف إذا دلّ الدليل عليه بمنزلة المثبت؛ لكان هذا كسرًا لا زِحافًا[2]. وهذا من أقوى، وأعلى ما يحتجّ بهِ؛ لأنَّ المحذوف للدلالة عليه بمنزلة الملفوظ بهِ. فاعرفه واشدُدْ يدك بِه.

وعلى الجملة **فكلُّ ما حُذِف تخفيفًا، فلا يجوز توكيده** لتدافُع حاليه به، من حيث التوكيد للإسهاب والإطناب، والحذف للاختصار والإيجاز. فاعرف ذلك مذهبًا للعرب.

❁ ❁ ❁

(١) للشدّاخ بن يعمر الكناني، في: شرح الحماسة للتبريزي: (١/ ١٠١).

(٢) قال أبو العلاء: «كأنّه مخروم، والخرم: سقوط حرف مُتحرّك من أوّل كلّ شعرٍ أصل بناء أوّله على حرفين مُتحرّكين والثالث ساكن، وذلك لا يجوز في هذا الشعر على رأي الخليل. .والذي أعتقد أنّه جائزٌ - وقد ذكره أبو رياش- على ما يجب من صحّة الوزن، وهو فقاتلي». شرح الحماسة للتبريزي: (١/ ١٠١).

باب في نَقْض المراتب إذا عَرَض هناك عارض

من ذلك: امتناعهم من تقديم الفاعل في نحو: ضرب غلامُه زيدًا. فهذا لم يمتنع من حيث كان الفاعل ليس رتبته التقديم، وإنَّما امتنع لقرينه انضمَّت إليه، وهي إضافة الفاعل إلى ضمير المفعول، وفسادُ تقدّم المضمر على مُظهره لفظًا ومعنىً. فلهذا وجب إذا أردت تصحيح المسألة أن تؤخِّر الفاعل فتقولَ: ضرب زيدًا غلامُه، وعليه قول الله سبحانه: ﴿وَإِذِ ٱبْتَلَىٰٓ إِبْرَٰهِـۧمَ رَبُّهُۥ﴾ [البقرة، من الآية: ١٢٤].

وأجمعوا على أنَّه ليس بجائز: ضرب غلامهُ زيدًا؛ لتقدّم المضمر على مظهَره لفظًا ومعنىً.

وممّا نُقِضتْ مرتبته المفعول في الاستفهامِ، والشرطِ، فإنَّهما يجيئان مقدَّمين على الفعلين الناصبين لهما، وإن كانت رُتْبة المعمول أن يكون بعد العامل فيهِ. وذلك قوله ﷻ: ﴿وَسَيَعْلَمُ ٱلَّذِينَ ظَلَمُوٓا۟ أَىَّ مُنقَلَبٍ يَنقَلِبُونَ﴾ [الشعراء، من الآية: ٢٢٧]، فـ﴿أَىَّ مُنقَلَبٍ﴾ منصوب على المصدر بـ« ينقلبون » لا بـ« سيعلم » وكذلك قوله تعالى: ﴿أَيَّمَا ٱلْأَجَلَيْنِ قَضَيْتُ فَلَا عُدْوَٰنَ عَلَىَّ﴾ [القصص، من الآية: ٢٨] فهذا ونحوه لم يلزم تقديمه من حيث كان مفعولاً؛ وإنَّما وجب تقديمه لقرينة انضمَّت إلى ذلك وهي وجوب تقدُّم الأسماء المستفهَم بها، والأسماءِ المشروط بها. وهذا من النقض العارض.

ومن ذلك وجوب تأخير المبتدأ إذا كان نكرة، وكان الخبر عنه ظرفًا نحو قولهم: عندك مال، وعليك دَين، وتحتك بساطانِ.

واعلم أنَّه لا تُنقَض؛ مرتبة إلاّ لأمر حادثٍ، فتأمَّله، وابحث عنه.

❁ ❁ ❁

باب من غلبة الفروع على الأصول

هذا فصلٌ من فصول العربيَّة طريفٌ، تجده في معاني العرب، كما تجده في معاني الإعراب. ولا تكاد تجد شيئًا من ذلك إلاّ والغرض فيه المبالغة.

فمِمّا جاء فيه ذلك للعرب قولُ ذي الرُمَّة:

ورَمْلٍ كأوراكِ العذارَى قطعتُه   إذا أَلْبَسته المُظلماتُ الحنادِسُ(١)

أفلا ترى ذا الرَّمة كيف جعل الأصل فرعًا، والفرع أصلاً؟ وذلك أنّ العادة والعرف في نحو هذا أنْ تشبَّه أعجاز النساء بكُثْبان الأنقاء، ومثله قول البحتري:

في طَلْعة البدرِ شيء من ملاحتِها   وللقضِيب نصِيبٌ من تثنِّيها(٢)

فهذا من حملهم الأصل على الفرع فيما كان الفرع أفاده من الأصل، ونظائره في هذه اللغة كثيرة.

وهذا المعنى عينُه قد استعمله النحويون في صناعتهم فشبَّهوا الأصل بالفرع في المعنى الذي أفاده ذلك الفرع من ذلك الأصل، ألا ترى أنّ سيبويه أجاز في قولك: هذا الحسن الوجهِ أن يكون الجرّ في الوجه من موضعين:

أحدهما: الإضافة. **والآخر**: تشبيهه بالضارب الرجل، الذي إنّما جاز فيه الجر تشبيهًا له بالحسن الوجه على ما تقدّم.

---

(١) من الطويل، في ديوانه: (١٤٨)، وفي الكامل: والحندس: اشتداد الظلمة، وهو توكيد لها، يقال: ليل حندس، وليل أليل، كما يقال: ليل مظلم.

(٢) في المثل السائر: (١/ ٤٠٤).

ولمّا كان النحويُّون بالعرب لاحقين وعلى سَمْتِهِم آخذين، وبألفاظهم متحلِّين، ولمعانيهم وقُصودهم آمِّين، جاز لصاحب هذا العلم[(١)] الذي جمع شَعاعه، وشرع أوضاعه، ورسم أشكاله، ورسم أغفاله؛ أن يرى فيه نحوًا ممّا رأوا، ويحذوه على أمثلتهم التي حذَوا، وأن يَعتقد في هذا الموضع نحوًا ممّا اعتقدوا في أمثاله، لاسيّما والقياس إليه مُصْغٍ، وله قابل وعنه غير متثاقل.

ومن غلبة الفروع للأصول إعرابهم في الآحاد بالحركات، نحو: «زيدٌ»، و«زيدًا»، و«زيدٍ»، وهو يقوم، وإذا تجووِزت رُتْبة الآحاد أعربوا بالحروف نحو: الزيدان، والزيدَين، والزيدون، والعُمَرين، وهما يقومان، وهم ينطلقون.

ومن ذلك حذفهم الأصل لشَبهه عندهم بالفرع، ألا تراهم لمّا حذفوا الحركات في نحو: لم يذهب، ولم ينطلق، تجاوزوا ذلك إلى أن حذفوا للجزم أيضًا الحروفَ الأصول، فقالوا: لم يخشَ، ولم يرم، ولم يغزُ.

فهذا ونحوه يدلُّ على قوّة تداخُل هذه اللُّغة وتلاحمها، واتصال أجزائها وتلاحُقِها، وتناسُب أوضاعها، وأنّها لم تُقتعث اقتِعاثًا[(٢)]، ولا هِيلت هَيْلاً، وأنَّ واضعها عُنِيَ بها، وأُمِدّ بالإصابة والأصالة فيها.

❁ ❁ ❁

---

(١) أي: سيبويه.

(٢) القَعْثُ: الكَثْرة، والقَعِيث الكثير، وأَقْعَثَ العطيةَ واقْتَعَثَها: أكثرها، وقَعَثَ له من الشيء يَقْعَثُ قَعْثاً حَفَنَ له وأعطاه. اقتَعَثَ الحافرُ اقْتعاثاً إذا اسْتَخْرَجَ تُراباً كثيراً من البئر. ينظر: تهذيب اللُّغة: (١/ ١٤٥)، ولسان العرب: (٢/ ١٧٨).

باب في إصلاحِ اللّفظ

لمَّا كانت الألفاظ للمعاني أزِمَّة، وعليها أدِلَّة، وإليها موصِّلة، وعلى المُراد منها محصِّلة؛ عُنِيَت العرب بها فأولتها صدرًا صالحًا من تثقِيفها وإصلاحها.

فمن ذلك قولهم: أمَّا زيد فمنطلق، وتحرير هذا القول إذا صرَّحت بلفظ الشرط فيه فكأنَّك قلت: مهما يكن من شيء فزيد منطلق، فتجد الفاء في جواب الشرط في صدر الجزأين مقدَّمة عليهما، وأنت في قولك: أمَّا زيد فمنطلق، إنَّما تجد الفاء واسطة بين الجزأين. ولا تقول: أمَّا فزيد منطلق، كما تقول فيما هو في معناه مهما: يكن من شيء فزيد منطلق[1]؛ وإنما فُعِل ذلك لإصلاح اللفظ.

ووجه إصلاحه أنَّ هذه الفاء وإن كانت جوابًا، ولم تكن عاطفةً، فإنَّها على مذهب لفظ العاطفة وبصورتها، فلو قالوا: أمَّا فزيدٌ منطلقٌ، كما يقولون: مهما يكن من شيءٍ فزيدٌ منطلقٌ؛ لوقعت الفاء الجارية مَجرى فاءِ العطف بعدها اسم وليس قبلها اسم، إنَّما قبلها في اللفظ حرف وهو أمَّا، فتنكَّبوا ذلك لمَا ذكرنا، ووسَّطوها بين الحرفين؛ ليكون قبلها اسم، وبعدها آخر فتأتي على صورة العاطفة.

ومن ذلك: قولهم في جمع «تمرة»، و«بُسْرة»، ونحو ذلك: تَمرات، وبُسرات، فكرِهوا إقرار التاء؛ تناكُرًا لاجتماع علامتي تأنيثٍ في اسم واحد، فحُذِفت وهي مُرادة؛ لإصلاح اللفظ؛ لأنَّها في المعنى مقدَّرةٌ منويّة.

---

(١) ينظر: الكتاب: (٤/ ٢٣٥).

ومن **ذلك**: باب الادّغام في المتقارِب نحو: « وَدّ » في « وتِد »، و« من الناس مَيَّقول » في « من يقول » ومنه جميع باب التقريب نحو: « اصطبر »، و« ازدان ».

ومن **ذلك**: تسكينُهم لامَ الفعل إذا اتّصل بها عَلَمُ الضمير المرفوعُ نحو: ضَرَبْتَ، و ضَرَبْن، وضربْنا؛ وذلك أنَّهم أجْرَوُا الفاعل هنا مُجرى جزء الفعل؛ فكُرِه اجتماع الحركات الذي لا يوجد في الواحد، فأسكنوا اللام إصلاحا للَّفظ.

ومن **ذلك**: أنَّهم لمَّا أرادوا أن يصفوا المعرفة بالجُملة كما وصفوا بها النكرة ولم يجز أن يُجروها عليها؛ لكونها نكرةً أصلحوا اللَّفظ بإدخال « الذي »؛ لتباشر بلفظ حرف التعريف المعرفة فقالوا: مررت بزيد الذي قام أخوه، ونحوه.

❀ ❀ ❀

باب في تلاقي اللُّغَة

كان أبو عليٍّ الفارسيُّ يقول في باب أجمع، وجمعاء، وما يتبع ذلك من أكتع، وكتعاء وبقيّتِه: إنَّ هذا اتّفاق وتوارُد وقع في اللُّغة على غير ما كان في وزنه منها؛ لأنَّ باب «أفعل»، و«فعلاء» إنَّما هو للصفات، وجميعها تجيء على هذا الوضع نكراتٍ، نحو: أحمر، وحمراء، وأبلق وبلقاء، وأخرق وخرقاء، هذا كلُّه صفات نكرات، فأمّا أجمع، وجمعاء فاسمان معرفتان، وليسا بصفتين فإنّما ذلك اتّفاق وقع بين هذه الكَلِم المؤكَّد بها.

ومنه قولهم في العلم: سَلْمان، وسَلْمى، فليس سلمان إذاً من سَلْمى، كسكران من سكرى؛ لأنَّ «فعلان» الذي يقاوده «فَعْلَى» إنَّما بابه الصفة كغضبان وغضبى، وعطشان وعطشى، وليس سلمان، ولا سلمى بصفتين ولا نكرتين، وإنَّما سلمان من سلمى كقحطان من ليلى، غير أنَّهما كانا من لفظٍ واحدٍ، فتلاقيا في عُرْض اللُّغَة من غير قصد لجمعهما، ولا إيثارٍ لتقاوُدهما. ألا تراك لا تقول: هذا رجلٌ سلمان، ولا امرأةٌ سلمى، كما تقول: هذا سكران، وهذه سكرى، وهذا غضبان وهذه غضبى.

وكذلك أيْهَم ويهماء ليسا كأدهم ودهماء؛ لأنَّ الأيهم الجمل الهائج أو السيل، واليهماء الفلاة؛ فهما مختلفان.

وإنَّما وضعت من هذا الحديث رَسْمًا لتتنبَّه على ما يجيء من مثله، فتعلمَ به أنَّه توارُدٌ، وتلاقٍ وقع في أثناء هذه اللُّغة عن غير قصدٍ له، ولا مراسَلة بين بعضِه وبعض.

❁ ❁ ❁

باب في هل يجوز لنا في الشعر من الضرورة ما جاز للعرب أو لا؟

قال أبو عليّ: **كما جاز أن نقيس منثورنا على منثورهم، فكذلك يجوز لنا أن نقيس شعرنا على شعرهم.** فما أجازته الضرورة لهم أجازته لنا، وما حظَرته عليهم حظرته علينا.

فإنْ قيل: هلاَّ لم يجز لنا متابعتهم على الضرورة من حيث كان القوم لا يترسّلون في عمل أشعارهم ترسّل المولَّدِين، ولا يتأنّون فيهِ، ولا يتلوَّمون على حَوْكِه، وعمله وإنّما كان أكثره ارتجالاً، وضرورتهم أقوى من ضرورة المحدَثين؟

قيل: يَسقط هذا من أوجهٍ:

أحدها: أنّه ليس جميع الشعر القديم مرتجلاً بل قد كان يعرِض لهم فيهِ من الصبر عليهِ، والملاطفة له، والتلوُّم على رياضته، وإحكام صنعته نحوٌ مما يعرِض لكثير من المولَّدين. يُروى عن زُهَير أنّه عمل سبع قصائد في سبع سنين فكانت تسمَّى حولِّياتِ زهير. قال عدِيّ بن الرقاع العامليّ:

وقَصيدَةٍ قَدْ بِت أَجْمَعُ بَيْنَها ... حَتَّى أُقَوِّمَ مَيْلَها وسِنَادَها
نَظَرَ المُثَقِّفِ في كُعُوبِ قَنَاتِهِ ... حَتَّى يُقِيمَ ثِقَافُهُ مُنَآدَها[1]

الثَّاني: أنَّ من المحدَثين أيضا مَن يسرِع العمَل، ولا يعتاقه بُطْء، ولا يستوقف فكره، ولا يتعتع خاطره.

والثَّالث: كثرة ما ورد في أشعار المحدَثين من الضرورات، كَقصْر الممدود وصرف ما لا ينصرف، وتذكير المؤنَّث ونحوه.

---

(١) في: ديوانه: (٨٨)، (٩٠)، و الحيوان: (٣/ ٦٤).

فإذا جاز هذا للعرب عن غير حَصَر، ولا ضرورة قول، كان استعمال الضرورةِ في الشعر للمولَّدين أسهل، وهم فيه أعذر. فأمَّا ما يأتى عن العرب لحنًا فلا نعذر في مثله مولَّدًا.

ثُمَّ اعلم أنَّ البيت إذا تجاذبه أمران: زَيْغُ الإعراب، وقبحُ الزِحاف فإنَّ الجفاة الفصحاء لا يحفلون بقُبح الزحاف، إذا أدَّى إلى صحَّة الإعراب.

❁ ❁ ❁

باب في الاعتراض

هذا القبيل من العلم كثيرٌ قد جاء في القرآن، وفصيح الشِّعر، ومنثور الكلام. وهو جارٍ عند العرب مَجرى التأكيد، فلا يُستنكر عندهم أن يُعتَرض بهِ بين الفعل وفاعله، والمبتدأ وخبره، وغير ذلك ممَّا لا يجوز الفصل فيه بغيره إلا شاذًا أو متأوَّلاً، قال الله ﷻ: ﴿۞ فَلَآ أُقْسِمُ بِمَوَٰقِعِ ٱلنُّجُومِ ۝٧٥ وَإِنَّهُۥ لَقَسَمٌ لَّوْ تَعْلَمُونَ عَظِيمٌ ۝٧٦ إِنَّهُۥ لَقُرْءَانٌ كَرِيمٌ﴾ [الواقعة: ٧٥ - ٧٧]. فهذا فيه اعتراضان: أحدهما قوله: ﴿وَإِنَّهُۥ لَقَسَمٌ لَّوْ تَعْلَمُونَ عَظِيمٌ﴾؛ لأنَّه اعتُرِض به بين القَسَم الذي هو قوله: ﴿فَلَآ أُقْسِمُ بِمَوَٰقِعِ ٱلنُّجُومِ﴾ وبين جوابه الذي هو قوله: ﴿إِنَّهُۥ لَقُرْءَانٌ كَرِيمٌ﴾، وفي نفسِ هذا الاعتراض اعتراض آخَر بين الموصوف الذي هو (قَسَمٌ) وبين صفته التي هي ﴿عَظِيمٌ﴾، وهو قوله: ﴿لَّوْ تَعْلَمُونَ﴾!

ومن ذلك قول امرئ القيس:

أَلا هَلْ أتاها -والحوادثُ جَمَّةٌ- بِأن امْرَأَ القيس بن تَمْلك بيَقْرا[(١)]

فقوله: «والحوادِثُ جَمَّة» اعتراضٌ بين الفعل وفاعله.

وقول الآخر:

تَعَلَّمْ ولَوْ كَاتَمْتُهُ النَّاسَ أَنَّنِي عَلَيْكَ ولَمْ أَظْلِمْ بِذَلِكَ عَاتِبُ[(٢)]

فقوله: «ولو كاتمته الناس» اعتراضٌ بين الفعل ومفعوله.

وقوله:

وَفيهِنَّ، وَالأَيَّامُ يَعْثُرْنَ بِالفَتَى نَوادِبُ لا يَمْلَلْنَهُ، ونَوائحُ[(٣)]

---

(١) ينظر: ديوانه (٨٦)، والزّاهر: (١/ ٨٢).

(٢) ينظر: المحكم: (٦/ ٧٧٩)، وتاج العروس: (٣٣/ ٣٢٤).

(٣) ينظر: خزانة الأدب: (٧/ ٢٤٣).

ففصل بقوله: (والأيام يعثرن بالفتى) بين المبتدأ وخبره.

والاعتراض في شعر العرب ومنثورها كثيرٌ، وحسنٌ، ودالّ على فصاحة المتكلِّم، وقوّة نَفْسه وامتدادِ نَفَسِه.

❁ ❁ ❁

باب في التقديرين المختلفين لمعنيين مختلفين

هذا في كلام العرب كثيرٌ فاشٍ، والقياس له قابلٌ مسوِّغ.

فمن ذلك قولهم: مررت بزيدٍ، وما كان نحوه ممَّا يلحق من حروف الجرّ مَعُونة لتعدِّي الفعل. فمن وجهٍ يُعتقَد في الباء أنَّها بعض الفعل من حيث كانت معدّيةً، وموصلةً له. كما أنَّ همزة النقل في «أفعلت»، وتكريرَ العين في «فَعَّلت» يأتيان لنقل الفعل وتعديته؛ نحو: قام، وأقمته، وقوّمته، وسار، وأسَرْته، وسيرته؛ فلمَّا كان حرفُ الجرّ الموصلُ للفعل معاقِبًا لأحد شيئين، كلّ واحد منهما مَصُوغ في نفس المثال جرى مَجراهما في كونه جزءًا من الفعل، أو كالجزء منه فهذا وجه اعتدادِه كبعض الفعل.

وأمّا وجه اعتداده كجزء اعتداده كجزءٍ من الاسم فمن حيث كان مع ما جرّه في موضع نصب، وهذا يقضي له بكونه جزءًا ممّا بعده، أو كالجزء منه، وذلك نحو: مررت بزيد وعمرًا، ورغبتُ فيك وجعفرًا، ونظرت إليك وسعيدًا.

ومِن ذلك قولهم: مختار، ومعتاد، ونحو ذلك؛ فهذا يَحمل تقديرين مختلفين لمعنيين مختلفين. وذلك أنّه إن كان اسمَ الفاعل فأصله: مختيِر، ومعتوِد كمقتطِع بكسر العين.

وإن كان مفعولاً فأصله: مختيَر، ومُعْتَوَد، كمقتطَع فـ« مختار» من قولك: أنت مختارٌ للثياب، أي: مستجيدٌ لها أصله: مختير ومختار، من قولك: هذا ثوب مختارٌ أصله: مختيَر فهذان تقديران مختلفان لمعنيين. وإنَّما كان يكون هذا مُنكرًا لو كان تقدير فتح العين وكسرها لمعنى واحد، فأمّا وهما لمعنيين فسائغٌ حسن.

❁ ❁ ❁

باب في تدريج اللغة

وذلك أن يُشْبِه شيءٌ شيئًا من موضع، فيُمْضَى حكمه على حكم الأوّل ثم يُرَقَّى منه إلى غيره.

فمن ذلك قولهم: جالِسِ الحسنَ أو ابنَ سيرين. ولو جالسهما جميعًا لكان مصيبًا مطيعًا لا مخالفًا، وإن كانت «أو» إنَّما هي في أصل وضعِها لأحد الشيئين.

وإنَّما جاز ذلك في هذا الموضع لا لشيءٍ رجع إلى نفس «أو» بل لقرينةٍ انضمَّت من جهة المعنى إلى «أو»؛ وذلك لأنَّه قد عُرِف أنَّه إنَّما رُغِّب في مجالسة الحسن؛ لِما لِمُجالِسِه في ذلك من الحظّ، وهذه الحال موجودةٌ في مجالسةِ ابن سيرين أيضًا، وكأنَّه قال: جالِسْ هذا الضرب من الناس. وعلى ذلك جرى النهي في هذا الطِّرْز من القول في قول الله سبحانه: ﴿وَلَا تُطِعْ مِنْهُمْ ءَاثِمًا أَوْ كَفُورًا﴾ [الإنسان: ٢٥].

ثُمَّ إنَّه لمّا رأى «أو» في هذا الموضع قد جرت مَجرى الواوِ، تدرَّج من ذلك إلى غيره فأجراها مجرى الواو في موضع عارٍ من هذه القرينة، قال الشاعر:

وكَانَ سِيّان أَلَّا يَسْرحُوا نَعمًا ... أو يَسْرَحُوه بها واغْبَرَّتِ السُّوحُ[1]

و«سواء»، و«سِيّان» لا يُستَعمل إلا بالواو.

ومن ذلك قولهم: «صِبْية»، و«صِبيان»، قلبت الواو من «صِبْوان» و«صِبْوة» في التقدير؛ لأنّه من صَبوت لانكسار الصاد قبلها، وضعف الباء أن تُعتدَّ حاجزًا؛ لسكونها. فلمّا أُلِف هذا واستمَّر تدرَّجوا منه

---

(١) ينظر: خزانة الأدب: (٤/ ٨١).

إلى أن أقرّوا قلب الواو ياء بحاله -وإن زالت الكسرة- وذلك قولهم: أيضا «صُبْيان»، و«صُبْية».

ومن ذلك: قولهم في الاستثبات عمّن قال: ضربت رجلاً: منًا؟ ومررت برجلٍ: مني؟ وعندي رجلٌ: منو؟ فلمّا شاع هذا ونحوه عنهم تدرَّجوا منه إلى أن قالوا: ضَرب مَنٌ منًا، كقولك: ضرب رجلٌ رجلاً.

ومن ذلك: أنه لمّا اطّردت إضافة أسماء الزمان إلى الفعل نحو: قمتُ يوم قمتَ، وأجلسُ حين تجلس، شبهّوا ظرف المكان بها في حيث فتدرّجوا من حِين إلى حيث فقالوا: قمت حيث قمت ونظائره كثيرة.

❁ ❁ ❁

باب في أنَّ ما قِيس على كلام العرب فهو من كلام العرب

هذا موضعٌ شريفٌ. وأكثر الناس يضْعُف عن احتماله؛ لغموضهِ ولطفهِ، والمنفعةُ به عامَّة. وقد نصَّ أبو عثمان عليه فقال: ما قيس على كلام العرب فهو من كلام العرب(١)، ألا ترى أنك لم تسمع أنت ولا غيرُك اسم كل فاعل ولا مفعول، وإنما سمعتَ البعض فقسْت عليه غيره، فإذا سمعت: قام زيدٌ؛ أجزْتَ ظَرُف بِشرٌ، وكرم خالدٌ.

قال أبو عليٍّ: لو شاء شاعرٌ، أو ساجع، أن يبني بإلحاق اللام اسمًا، وفعلاً، وصفةً لجاز له، ولكان ذلك من كلام العرب، وذلك نحو قولك: خرْجَجٌ أكرُم من دَخْلَلٍ، وضربَبَ زيدٌ عمرًا، ومررت برجلٍ ضَرْبَبٍ وكَرْمم، ونحو ذلك، قلت له: أفترتجل اللغة ارتِجالاً؟ قال ليس بارتجالٍ، لكنَّه مَقيسٌ على كلامهم فهو إذن من كلامهم؛ ألا ترى أنَّك تقول: طاب الخشْكُنَانُ، فتجعله من كلام العرب، وإن لم تكن العرب تكلَّمت بهِ؛ فبرفعك إيّاه كرفعها صار لذلك محمولاً على كلامها ومنسوبًا إلى لغتها.

وحَكَى الكسائيُّ أنّه سأل بعضَ العرب عن أحد مطايب الجزُور، فقال: مَطْيَب، وضحك الأعرابيُّ من نفسِه كيف تكلَّف لهم ذلك من كلامه. فهذا ضرب من القياس ركبه الأعرابي حتى دعاه إلى الضحك من نفسه في تعاطيه إيّاه!

ومنفعة الاشتقاق لصاحبه أن يسمع الرجلُ اللَّفظة فيشكّ فيها، فإذا رأى الاشتقاق قابلاً لها أَنِس بها وزال استيحاشه منها. فهل هذا إلا اعتمادٌ في تثبيت اللُّغَة على القياس.

❁ ❁ ❁

---

(١) ينظر: الأصول: (٣/ ١٥٢)، والمنصف: (٢/ ١٨٢).

باب في الفصيح يجتمع في كلامه لغتان فصاعدًا

من ذلك قول لَبِيد:

سَقَى قومي بني مَجْدٍ وأَسْقَى   نُمَيرًا والقَبائِلَ مِنْ هِلالِ(١)

وقال:

أمّا ابن طَوْقٍ فقد أوفى بِذمتَّه   كمَا وَفى بِقلاص النجم حاديها(٢)

ومن ذلك قولهم: «بغداد»، و«بغدان»، وقالوا أيضًا: «مغدان». وقالوا للحيَّة: «أَيْم»، و«أَيْن». و«أَعصُر»، و«يَعْصُر»: أبو باهلة. وما اجتمعت فيه لغتان أو ثلاث أكثرُ من أن يُحاط بِهِ. فإذا اجتمع في لغة رجلٍ واحدٍ لغتان فصيحتان فيُتأمّل حال كلامه:

- فإن كانت اللفظتان في كلامه متساويتين في الاستعمال، والكثرة؛ أخلَق الأمر بِه أن تكون قبيلُته تواضعت في ذلك المعنى على ذينك اللَّفْظين؛ لأنَّ العرب قد تفعل ذلك للحاجة إليه في أوزان أشعارها، وسعة تصرُّف أقوالها.

وقد يجوز أن تكون لغته في الأصل إحداهما ثُمَّ إنَّه استفاد الأخرى من قبيلة أخرى، وطال بها عهده، وكثر استعماله لها فلحقت لطول المدّة، واتصال استعمالها بلغته الأولى.

- وإن كانت إحدى اللفظتين أكثر في كلامِه من صاحبتها؛ فأخلَقُ الحالين به في ذلك أن تكون القليلة في الاستعمال هي المُفادَة، والكثيرة هي الأولى الأصليَّة. ويمكن في هذا أيضًا أن تكون القُلّى

---

(١) في: ديوانه: (١٦٨)، والصحاح: (٦/ ٢٣٧٩)(سقى).

(٢) لطفيل الغنويّ، في: ديوانه: (١٤١)، والزاهر: (٢/ ٢٠١)، وسرّ الصناعة: (٢/ ٨٢٩).

منهما إنّما قلَّت في استعماله؛ لضعفها في نفسه، وشذوذها عن قياسه وإن كانتا جميعًا لغتين له ولقبيلته.

وإذا كثر على المعنى الواحد ألفاظٌ مختلفةٌ فسُمِعَت في لغةِ إنسانٍ واحدٍ؛ فإنَّ أحرى ذلك أن يكون قد أفاد أكثرها أو طَرَفًا منها؛ لأنّ القبيلة الواحدة لا تتواطأ في المعنى الواحد على ذلك كله. هذا غالب الأمر وإن كان الآخَر في وجه من القياس جائزًا.

وذلك كما جاء عنهم في أسماء الأسَد، والسيف، والخمر، وغير ذلك، وكما تنحرف الصيغة واللفظ واحد نحو قولهم: هي رَغْوة اللبن، ورُغْوته، ورِغوته، ورُغاوته، ورِغاوته ورُغَايته، ونحوه أشباه له كثيرة.

وكُلَّما كثرت الألفاظ على المعنى الواحد كان ذلك أولى بأن تكون لغاتٍ لجماعاتٍ اجتمعت لإنسانٍ واحدٍ من هَنَّا ومن هَنَّا. قال الأصمعيّ اختلف رجلان في الصَقْر فقال أحدهما: الصقر بالصاد، وقال الآخر: السَقْر بالسين، فتراضيا بأوّل واردٍ عليهما فحكيا له ما هُمَا فيهِ فقال لا أقول كما قلتما إنَّما هو الزَقْر. فكلٌّ واحدٍ من الثلاثة أفاد في هذه الحال إلى لغته لغتين أُخريين معها وهكذا تتداخل اللُّغَات.

❁ ❁ ❁

باب في تركُّب اللُّغات

هذا موضعٌ قد دعا أقوامًا ضعُف نظرهم، وخفَّت إلى تلقِّي ظاهر هذه اللغة أفهامُهم، أن جمعوا أشياء على وجه الشذوذِ عندهم، وادَّعَوا أنَّها موضوعة في أصل اللُّغَة على ما سمعوه بِأَخَرةٍ من أصحابها، وأُنْسُوا ما كان ينبغي أن يذكروه، وأضاعوا ما كان واجبًا أن يحفظوه. ألا تراهم كيف ذكروا في الشذوذ ما جاء على « فَعِل » « يفعُل »؛ نحو: « نعِم » « ينعُم »، و« دِمْتَ » « تدوم »، و« مِتّ » « تموت ». وقالوا أيضًا فيما جاء من « فَعَل » « يَفْعَل »، وليس عينه، ولا لامه حرفًا حَلْقِيًّا نحو: « قَلَى » « يَقْلَى »، و« سَلا » « يسلَى ».

وممّا عدّوه شاذًّا ما ذكروه من « فَعُل » فهو « فاعل »، نحو: « طَهُر » فهو « طاهر »، و« شَعُر » فهو شاعر و« حَمُض »، فهو « حامِض »، ولذلك نظائر كثيرة.

واعلم أنَّ أكثر ذلك وعامته إنَّما هو لغات تداخلت. هذا ما ينبغي أن يُعتقَد، وهو أشبه بحكمة العرب.

وذلك أنّه قد دلّت الدلالة على وجوب مخالَفة صيغة الماضي لصيغة المضارع، إذ الغرض في صِيغ هذه المُثُل إنّما هو لإفادة الأزمنة، فجُعِل لكلّ زمانٍ مثالٌ مخالف لصاحبه، وكلّما ازداد الخلاف كانت في ذلك قوّة الدلالة على الزمان.

وكذلك حالُ قولهم: « قنَط » « يقنَط » إنّما هو لغتان تداخلتا وذلك أنّ « قنِطَ » « يقنَط » لغة، و« قنَط » « يقنِط » أُخرى؛ ثم تداخلتا فتركبّت لغة ثالثة.

قال الكسائيُّ سمعتُ من أخوين من بني سُلَيم يقولان: نما ينمو، ثم سألتُ بني سُلَيمٍ عنه فلم يعرفوه.

والخبر المرفوع في ذلك وهو سؤال أبي عمرٍو أبا خَيْرة عن قولهم: استأصل اللّه عِرْقاتهم، فنصب أبو خَيْرة التاء من «عِرْقاتهم»، فقال له أبو عمرو: هيهات أبا خيرة لان جِلدُك؛ وذلك أنَّ أبا عمرو استضعف النصب بعد ما كان سمعها منه بالجّر. ثُمَّ رواها فيما بعد أبو عمرو بالنصب والجّر، فإمّا أن يكون سمع النصب من غير أبي خَيْرة ممن يرَضى عربيَّته، وإمّا أن يكون قوِيَ في نفسه ما سمعه من أبي خيرة مِن نصبها.

❁ ❁ ❁

باب فيما يرِدُ عن العربيّ مخالِفًا لِمَا عليه الجمهور

إذا اتَّفق شيءٌ من ذلك نُظِر في حال ذلك العربيّ، وفيما جاء بِه:

- فإن كان الإنسان فصيحًا في جميع ما عدا ذلك القدرَ الذي انفرد بِه، فله حالتان:

الأولى: إنْ كان ما أورده ممّا يقبله القياس، إلا أنّه لم يَرِد بِه استعمال إلا من جهة ذلك الإنسان فإنَّ الأَوْلى في ذلك أن يُحْسَن الظنّ بِه، ولا يُحمَل على فساده. فقد يمكن أن يكون ذلك وقع إليه من لغةٍ قديمةٍ قد طال عهدُها وعفا رسمها وتأبّدت معالمها. قال أبو عمرو بن العلاء: ما انتهى إليكم ممّا قالت العرب إلاّ أقلُّه، ولو جاءكم وافرًا؛ لجاءكم علمٌ، وشعرٌ كثير.

الثانية: إنْ لم يكن القياس مسوِّغًا له، كرفع المفعول، وجرّ الفاعل، ورفع المضاف إليه، فينبغي أن يُرَدّ؛ لأنَّه جاء مخالفًا للقياس، والسماع جميعًا. فلم يَبقَ له عِصْمةٌ تُضيفه، ولا مُسْكةٌ تجمع شَعاعه.

- فإنْ كان الرجل الذي سُمعت منه تلك اللُّغَة المخالفة للغاتِ الجماعة مضعوفًا في قوله، مألوفًا منه لحنُه وفسادُ كلامه؛ رُدّ ذلك عليه، ولم يُتقبَّل منه.

❀ ❀ ❀

باب في امتناع العرب من الكلام بما يجوز في القياس

وإنّما يقع ذلك في كلامهم إذا استغَنتْ بلفظٍ عن لفظ؛ كاستغنائهم بقولهم: ما أَجْودَ جوابَه! عن قولهم: ما أَجْوبه، أو لأنَّ قياسًا آخَر عارضه فعاق عن استعمالهم إيّاه، وكاستغنائهم بـ « كاد زيد يقوم » عن قولهم: كاد زيدٌ قائمًا أو قيامًا.

ومثل ذلك استغناؤهم بالفعل عن اسم الفاعل في خبر « ما » في التعجّب، نحو قولهم: ما أحسنَ زيدًا!، ولم يستعملوا هُنا اسم الفاعل، وإن كان الموضع في خبر المبتدأ إنَّما هو للمفرد دون الجملة.

وممّا رفضوه استعمالاً، وإن كان مسوَّغا قياسًا « وذَر »، و« وَدَع » استغُنيَ عنهما بـ« ترك ».

وممًّا يجوز في القياس -وإن لم يرد به استعمال- الأفعال التي وردت مصادرها ورُفضت هي نحو قولهم: فاظ الميّت يَفِيظ فَيْظًا وفَوْظا، ولم يستعملوا من « فَوْظ » فِعْلاً. وكذلك « الأين » للإعياء لم يستعملوا منه فِعْلاً. قال أبو زيد: قالوا: رجل مُدَرْهَم ولم يقولوا: دُرْهِم.

فأمّا امتناعهم من استعمال أفعال « الوَيْح »، و« الوَيْلِ »، و« الوَيْس »، و« الوَيْبِ » فليس للاستغناء؛ بل لأنَّ القياس نفاه ومَنَع منه، وذلك أنَّه لو صرُف الفعل من ذلك لوجب اعتلال فائِه كـ« وعد »، وعينِه كـ« باع » فتحامَوا استعماله لِمَا كان يُعقِب من اجتماع إعلالين.

وممّا يجيزه القياس غير أن لم يرد به الاستعمال خبر « العَمْر »، و« الأيمُن » من قولهم: لعَمْرُك لأقومنّ: ولأيمُن الله لأنطلقنّ، فهذان مبتدآن محذوفا الخبرين؛ وصار طول الكلام بجواب القسم عِوضًا من الخبر.

ومن ذلك امتناعهم من استعمال « استحْوَذ » مُعتَلاً وإن كان القياس داعيًا إلى ذلك، ومؤذِنًا به لكن عارض فيه إجماعهم على إخراجه مصحَّحًا؛ ليكون دليلاً على أصول ما غُيِّر من نحوه، كـ« استقام »، و« استعان ».

واعلم أنَّ استعمال ما رفضته العرب؛ لاستغنائها بغيره جارٍ في حكم العربيّة مَجرى اجتماع الضدّين على المحلّ الواحد في حكم النظر، وذلك أنَّهما إذا كانا يعتقبان في اللُّغَة على الاستعمال جَرَيا مَجرى الضدّين اللذين يتناوبان المحلّ الواحد. فكما لا يجوز اجتماعهما عليه؛ فكذلك لا ينبغي أن يُستَعمل هذان، وأن يُكتفى بأحدهما عن صاحبه كما يحتمِل المحلّ الواحد الضدّ الواحد دون مراسلِه.

وما يحتمله القياس ولم يَرِد به السماع كثير منه القراءات التي تُؤثَر رِوايةً، ولا تُتجاوز؛ لأنَّها لم يسمع فيها ذلك كقوله عزّ اسمه: ﴿بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ﴾ [الفَاتِحَة، الآية: ١]، فالسُّنَّة المأخوذ بها في ذلك إتباع الصفتين إعرابَ اسم الله سبحانه. والقياس يبيح أشياء فيها، وإن لم يكن سبيل إلى استعمال شيء منها. وهناك من قوّة غير هذا المقروء به ما لا يشكّ أحد من أهل هذه الصناعة في حُسْنه كأن يُقرأ (بسم الله الرحمنَ الرحيمَ) بنصبهما جميعًا عليه، ويجوز (الرحمنُ الرحيمُ) برفع الصفتين جميعًا على المدح، ويجوز (الرحمنُ الرحيمَ) برفع الأول ونصب الثاني، ويجوز (الرحمنَ الرحيمُ) بنصب الأوّل ورفع الثاني، كلُّ ذلك على وجه المدح، وما أحسنه هاهنا!.

وإذا كان ثناء فالعدول عن إعراب الأوّل أولى به؛ وذلك أنَّ إتباعه إعرابه جارٍ في اللفظ مَجرى ما يتبع للتخليص والتخصيص، فإذا هو عُدِل

به عن إعرابه عِلِم أنَّه للمدح أو الذمّ في غير هذا عزّ الله وتعالى فلم يبق فيه هنا إلا المدح. فلذلك قوي عندنا اختلاف الإعراب في «الرحمن الرحيم» بتلك الأوجه التي ذكرناها، ولهذا في القرآن والشعر نظائر كثيرة.

❁ ❁ ❁

باب في ترك الأخذ عن أهل المَدَرِ كما أُخِذ عن أهل الوبر

عِلّة امتناع ذلك ما عَرَض لِلُغاتِ الحاضرِة وأهلِ المَدرِ من الاختلال والفساد والخَطَل. **ولو عُلِم أنَّ أهل مدينةٍ باقون على فصاحتهم، ولم يعترِض شيءٌ من الفساد للغتهم لوجب الأخذ عنهم**، كما يؤخذ عن أهل الوبر.

ولو فشا في أهل الوبر ما شاع في لغة أهل المدَرِ من اضطراب الألسنة وخبالها، وانتقاضِ عادة الفصاحة وانتشارها لوجب رفض لغتها، وترك تلقّي ما يَرِد عنها. وعلى ذلك العملُ في وقتنا هذا لأنّا لا نكاد نرى بدويًا فصيحًا -وإن نحن آنسنا منه فصاحة في كلامه- لم نكد نعدَم ما يفسد ذلك، ويقدح فيه، وينال ويَغُضّ منه.

فإيّاك أن تُخلِد إلى كلّ ما تسمعه بل تأمَّلْ حال مُورِده، وكيف موقعُه من الفصاحة فاحكم عليه وله.

❁ ❁ ❁

باب اختلاف اللُغات، وكُلُها حُجَة

- إذا كانت اللُغتان في الاستعمال، والقياس متراسِلتين، أو كالمتراسلتين؛ فليس لك أن تردَّ إحداهما بصاحبتها؛ لأنَّها ليست أحقَّ بذلك من رَسِيلتها. لكن غاية ما لَك في ذلك أن تتخيرَّ إحداهما فتقوّيَها على أختها، وتعتقد أنَّ أقوى القياسين أقبلُ لها، وأشدّ أنْسًا بها. فأمّا ردّ إحداهما بالأخرى فلا. ألا ترى أنَّ لغة التميميين في ترك إعمال «ما» يقبلها القياس، ولغة الحجازيين في إعمالها كذلك؛ لأنَّ لكل واحدٍ من القومين ضربًا من القياس يؤخَذ به، ويُخْلَد إلى مثله.

- وأمّأ إذا قلّت إحداهما جدًّا وكثرت الأخرى جِدًّا فإنَّك تأخذ بأوسعِهما رواية، وأقواهما قياسًا، ألا تراك لا تقول: مررت بَكَ، ولا المال لِكَ، قياسًا على قول قُضَاعة: المالُ لِه، ومررت بَه. ولو أنَّ إنسانًا استعملها لم يكن مخطئًا لكلام العرب، لكنَّه مخطئٌ لأجود اللُغتين. فأمَّا إن احتاج إلى ذلك في شِعرٍ أو سجع؛ فإنَّه مقبولٌ منه غير مَنِعيّ عليه.

وكيف تصرَّفت الحال فالناطق على قياس لغةٍ من لُغات العرب مصِيبٌ غير مخطئٍ، وإن كان غير ما جاء بهِ خيرًا منه.

❁ ❁ ❁

باب في العربي الفصيح ينتقل لسانه

المعمول عليه في نحو هذا أن تنظر حال ما انتقل إليه لسانه:

- فإن كان إنما انتقل من لغته إلى لُغَةٍ أخرى فصيحةٍ مثلها؛ فيجب أن يُؤخَذ بلغته التي انتقل إليها كما يؤخذ بها قبل انتقال لسانه إليها.

- فإن كانت اللُّغَة التي انتقل لسانه إليها فاسدة لم يؤخذْ بها، ويؤخذ بالأولى، وكأنَّه لم يَزل من أهلها.

فإن قلت: فما يؤمنك أن تكون كما وجدت في لغته فسادًا بعد أن لم يكن فيها فيما علمت، أن يكون فيها فساد آخر فيما لم تعلمه؟

قيل: هذا يوحشك من كلِّ لُغَةٍ صحيحةٍ؛ لأنَّه يتوجه منه أن تتوقَّف عن الأخذ بها مخافة أن يكون فيها زيغٌ حادثٌ لا تعلمه الآن، ويجوز أن تعلمه بعد زمانٍ، كما علمت من حال غيرها فسادًا حادثًا لم يكن فيما قبل فيها. وإن اتّجه هذا انخرط عليك منه ألاّ تَطيب نَفْسًا بلغة، وإن كانت فصيحة مستحكمة.

❁ ❁ ❁

باب في العربيّ يسمع لغة غيره أيراعيها، ويعتمدها أم يلغيها، ويطّرح حكمها

عن أبي زيدٍ قال سألت خليلاً عن الذين قالوا: مررت بأخواك، وضربت أخواك فقال: هؤلاء قولهم على قياس الذين قالوا في ييأس: ياءس؛ أبدلوا الياء لانفتاح ما قبلها. ومثله قول العرب من أهل الحجاز: «ياتزن»، وهم «ياتعدون» فروًا من «يَوْتزن»، و«يَوتعدون».

فقد علمت بهذا أنَّ صاحبَ لغة قد راعى لغة غيره؛ لأنَّ العرب وإن كانوا كثيرا منتشِرين وخَلْقا عظيمًا في أرض الله غير متحجرين، فإنَّهم بتجاورهم، وتلاقيهم، وتزاورهم يَجرون مَجرى الجماعة في دارٍ واحدة. فبعضهم يلاحظ صاحبه، ويراعي أمر لغته كما يراعي ذلك من مُهمّ أمره.

ومن هذا حذف بني تميم ألف «ها» من قولهم: «هَلُمَّ» لسكون اللام في لغة أهل الحجاز إذا قالوا: «الْمُمْ»، وإن لم يقل ذلك بنو تميم، أو أن يكونوا حذفوا الألف؛ لأنَّ أهل الحجاز حذفوها. و أيًا كان فقد نَظَر فيه بنو تميم إلى أهل الحجاز.

ومن ذلك قول بعضهم في الوقف: «رأيت رَجُلأَ» بالهمزة. فهذه الهمزة بدل من الألف في الوقف في لغة مَن وقف بالألف، لا في لغته هو؛ لأنَّ من لغتة هو أن يقف بالهمزة. أفلا تراه كيف راعى لغة غيره فأبدل من الألف همزة؟

❁ ❁ ❁

باب في الامتناع من تركيب ما يخرج عن السماع

سألت أبا عليّ رَحِمَهُ اللَّهُ فقلت: من أجرى المضمر مُجرَى المظهر في قوله: أعطيتكمه، فأسكن الميم مستخِفًا كما أسكنها في قوله: أعطيتكم درهمًا. كيف قياس قوله على قول الجماعة: أعطيته درهمًا إذا أضمر الدرهم على قول الشاعر:

لـه زَجَـلٌ كـأنّـهُ صَـوْتُ حـادٍ إذا طلـب الـوَسِـيقَـةَ أو زَمِـيرُ[1]

إذا وقع ذلك قافية؟ فقال: لا يجوز ذلك في هذه المسألة، وإن جاز في غيرها لا لشيءٍ يرجع إلى نفس حذف الواو من قوله: (كأنّهُ صَوْتُ حادٍ)؛ لأنَّ هذا أمرٌ قد شاع عنهم وتُعولمتْ فيه لغتُهم بل لقرينة انضمَّت إليه ليست مع ذلك، ألا ترى أنه كان يلزمك على ذلك أن تقول: أعطيتُهُهُ خلافًا على قول الجماعة: أَعْطَيتُهوه. فإن جعل الهاء الأولى روِيًا، والأخرى وَصلاً، لم يجز ذلك؛ لأنَّ الأولى ضميرٌ، والتاء متحركة قبلها وهاء الضمير لا تكون روِيًّا إذا تحرّك ما قبلها.

ونحوٌ من ذلك أن يقال لك: كيف تضمِر «زيدًا» من قولك: مررت بزيدٍ وعمرٍو، فلا يمكنك أن تضمِره هنا والكلام على هذا النَضَدِ حتى تغيّره فتقول: مررت به وبِعمرو؛ فتزيد حرف الجرّ لِما أعقب الإضمارُ مِن العطف على المضمر المجرور بغير إعادة الجارّ.

أفلا ترى إلى ما كان يحدث هناك من خبال الكلام، وانتقاضِ الأوضاع. فالزم هذه المحجّة. فمتى كان التصرّف في الموضع ينقض **عليك أصلًا، أو يخالف بك مسموعًا مقِيسًا فألغِه، واطّرحه، فالأمثال واسعة.** وإنَّما أذكر من كل طَرَفًا يستدّل به، وينقاد على وتيرته.

❁ ❁ ❁

(١) في الكتاب: (١/ ٣٠)، والأصول: (٣/ ٤٦١).

باب في الشيء يُسمع من العربيّ الفصيح لا يسمع من غيره

وذلك ما جاء به ابن أحمر في تلك الأحرف المحفوظة عنه. عن الأصمعيّ أنّه ذكر حروفًا من الغريب فقال: لا أعلم أحدًا أتى بها إلا ابن أحمر الباهليّ، منها: «الجَبْر» وهو المَلِك، و«كأس رَنَوناة» أي: دائمة، و«الدَيْدَبُون» أي: اللّهو، و«ماريَّة» أي: لؤلؤيَّة لونها لون اللؤلؤ، و«البابوس» يعنى ولد ناقتِه، وهو أعجميّ، و«الرُبَّان»، وهو العيش، و«المأنوسة»، وهي النار.

والقول في هذه الكِلم وجوب قبولها؛ وذلك لما ثبتت به الشهادة من فصاحة ابن أحمر. فإمّا أن يكون شيئًا أخذه عمّن ينطق بلغةٍ قديمةٍ لم يشارَكْ في سماع ذلك منه، وإمّا أن يكون شيئًا ارتجله ابن أحمر؛ فإنَّ الأعرابي إذا قويت فصاحته، وسمت طبيعته تصرَّف وارتجل ما لم يسبقه أحدٌ قبله به. فقد حُكِى عن رؤبة وأبيه أنّهما كانا يرتجلان ألفاظًا لم يسمعاها، ولا سُبِقا إليها. وما قيس على كلام العرب فهو من كلام العرب.

وكذلك إنْ جاء نحو هذا الذي رويناه عن ابن أحمر عن فصيحٍ آخر غيره كانت حاله فيه حاله. لكن لو جاء شيء من ذلك عن ظَنينٍ، أو مُتّهم، أو من لم تَرْقَ به فصاحته، ولا سَبَقت إلى الأنفس ثقتُه كان مردودًا غير متقبَّل.

فإن ورد عن بعضهم شيءٌ يدفعه كلامُ العرب، ويأباه القياس على كلامها؛ فإنه لا يُقنع في قبوله أن تسمعه من الواحد، ولا من العِدّة القليلة إلا أن يكثر من ينطق به منهم. فإن كثر قائلوه إلا أنّه مع هذا

ضعيفُ الوجه في القياس؛ فإنَّ ذلك مجازه وجهان:

أحدهما: أن يكون مَنْ نطق به لم يُحكم قياسَه على لغة آبائهم.

الثَّاني: أن تكون أنت قَصَّرت عن استدراك وجه صحَّته. سألت مرَّةً الشجريَّ أبا عبدالله، ومعه ابن عمّ له دونه في فصاحته -وكان اسمه غُصْنًا- فقلت لهما: كيف تُحقِّران «حمراء» فقالا: حميراء. قلت: فـ«سوداء» قالا: سويداء. وواليتُ من ذلك أحرفًا وهما يجيئان بالصواب. ثُمَّ دَسَسْت في ذلك «عِلْباء»، فقال غصن: «عليباء»، وتبعه الشجريّ. فلمَّا هَم بفتح الباء تراجع كالمذعور ثم قال: آه ! «عليبيّ» ورام الضمة في الياء. فكانت تلك عادة له. إلا أنَّهم أشدّ استنكارًا لزيغ الإعراب منهم لخلاف اللغة؛ لأنّ بعضهم قد ينطق بحضرته بكثير من اللُّغَات فلا ينكرها. إلا أنَّ أهل الجفاء وقوَّةِ الفصاحة يتناكرون خلاف اللغة تناكُرهم زَيْغ الإعراب.

وبعد فأقوى القياسين أن يُقبلِ ممن شُهِرت فصاحته ما يورده، ويحمل أمره على ما عرف من حاله لا على ما عسى أن يكون من غيره. وذلك كقبول القاضي شهادة من ظهرت عدالته وإن كان يجوز أن يكون الأمر عند الله بخلاف ما شهد به.

❁ ❁ ❁

باب في هذه اللغة: أفي وقتٍ واحدٍ وضِعت أم تلاحق تابع منها بفارط؟

على أيّ الأمرين لا بدَّ أن يكون وقع في أوّل الأمر بعضُها، ثم احتيج فيما بعدُ إلى الزيادة عليه؛ لحضور الداعي إليه، فزيد فيها شيئًا فشيئًا، إلا أنَّه على قياس ما كان سبق منها في حروفه، وتأليفه، وإعرابه المبين عن معانيه لا يخالف الثاني الأول، ولا الثالث الثاني كذلك متَّصلاً متتابعًا. وليس أحدٌ من العرب الفصحاء إلاّ يقول: إنَّه يحكي كلام أبيه، وسَلفه يتوارثونه آخرٌ عن أوّل وتابع عن مُتَّبَع.

وقد ذهب أبو الحسن إلى أنَّ اختلاف لغات العرب إنَّما أتاها من قِبَل أنّ أوّل ما وضع منها وُضع على خلاف وإن كان كله مَسُوقًا على صحَّة وقياس، ثُمَّ أحدثوا من بعدُ أشياء كثيرةً للحاجة إليها غير أنَّها على قياس ما كان وُضع في الأصل مختِلفًا وإن كان كلُّ واحدٍ آخذًا من صحة القياس حظًّا. ويجوز أيضًا أن يكون الموضوع الأوّل ضربًا واحدًا، ثُمَّ رأى من جاء مِن بعد أن خالف قياس الأوّل إلى قياسٍ ثانٍ جارٍ في الصحَّة مَجرى الأول.

ولا يبعد ما قال من موضعين:

أحدهما: سعة القياس. **والآخر**: أنَّه كان يجوز أن يبدأ الأوّل بالقياس الذي عدل إليه الثَّاني فلا عليك أيُّهما تقدَّم وأيُّهما تأخَّر.

وذهب أبو عليٍّ إلى أنَّ هذه اللغة وقعت طبقة واحدة كالرّقْم تضعه على المرقوم، والميسَم يباشَر به صَفْحة الموسوم، لا يُحْكَم لشيءٍ منه بتقدّم في الزمان.

❁ ❁ ❁

باب في اللُّغة المأخوذة قياسًا

هذا موضعٌ كأنَّ في ظاهره تَعَجْرُفًا، وهو مع ذلك تحت أرجِل الأحداثِ ممن تعلَّق بهذه الصناعة، فضلاً عن صدور الأشياخ. وهو أكثر من أن يُحصى. ولا تجد مختصَرًا من العربية إلاّ وهذا المعنى منه في عِدة مواضع؛ ألا ترى أنّهم يقولون: إنّ ما كان من الكلام على «فَعْلٍ» فتكسيره على «أفعُل» كـ«كلب» و«أكْلُب»، و«كَعْب»، و«أكْعُب»، و«فرخ» و«أفرُخ». وما كان على غير ذلك من أبنية الثلاثيّ فتكسيره في القِلَّة على «أفعال»، نحو: «جَبَل» و«أجبال»، و«عُنُق» و«أعناق»، و«إبِل» و«آبال»، و«عَجُز»، و«أعجاز»، و«رُبع» و«أرباع»، و«ضِلَع» و«أضلاع»، و«كبِدِ» و«أكباد»، و«قُفْل» و«أقفال»، و«حِمْل» و«أحمال». فليت شعري هل قالوا هذا ليُعرف وحده؟ أو ليعرف هو ويقاس عليه غيره؟ ألا تراك لو لم تسمع تكسير واحد من هذه الأمثلة بل سمعته منفردًا أكنت تحتشم من تكسيره على ما كُسِّر عليه نظيره؟ لا، بل كنت تحمله عليه؛ وذلك كأن تحتاج إلى تكسير «الرِجز» الذي هو العذاب لكنت قائلاً لا محالة: «أرجاز»؛ قياسًا على «أحمال»، وإن لم تسمع «أرجازًا» في هذا المعنى. وكذلك لو احتجت إلى تكسير «عَجُر»، قلت: «أعجار»؛ قياسًا على يَقُظٍ وأيقاظ وإن لم تسمع «أعجارًا».

وكذلك قولهم: إنَّ كان الماضي على «فَعُل» فالمضارع منه على«يَفْعُل»، فلو أنَّك على هذا سمعت ماضيًا على «فَعُل» لقلت في مضارعه: «يَفْعُل»، وإن لم تسمع ذلك، ولا يحتاج أن يتوقّف إلى أن

يسمعه؛ لأنَّه لو كان محتاجًا إلى ذلك لما كان لهذه الحدود، والقوانين التي وضعها المتقدمون، وتقبلوها، وعمل بها المتأخِّرون معنى يفاد، ولا غرض ينتحِيه الاعتماد، ولكان القوم قد جاؤوا بجميع المواضي، والمضارِعات وأسماء الفاعلين والمفعولين...، لكن القوم بحكمتهم وزنوا كلام العرب فوجدوه على ضربين:

أحدهما: ما لا بدّ من تقبله كهيئته لا بوصيَّة فيه، ولا تنبيه عليه، نحو: حجر، ودار.

الثَّاني: ما وجدوه يُتدارَك بالقياس وتخفّ الكُلْفة في علمه على الناس، فقنَّنوه، وفَصَّلوه إذْ قدَروا على تداركه من هذا الوجه القريب المغنى عن المذهب الحَزْنِ البعيد. وعلى ذلك قدّم الناس في أوّل المقصور والممدود ما يتدارك بالقياس والأماراتِ، ثم أتْلَوْه ما لا بدّله من السماع والروايات.

فلمَّا رأى القوم كثيرا من اللُّغَة مقيسًا منقادًا وسموه بمواسمه، وغَنُوا بذلك عن الإطالة والإسهاب فيما ينوب عنه الاختصار والإيجاز. ثُمَّ لمَّا تجاوزوا ذلك إلى ما لا بدّ من إيراده ونصِّ ألفاظه التزموا كُلْفته إذْ لم يجدوا منها بدًا ولا عنها منصرَفًا. ومَعَاذ الله أن ندّعي أنَّ جميع اللُّغَة تُستدرك بالأدلَّة قياسًا، لكن ما أمكن ذلك فيه قلنا به، ونبَّهنا عليه كما فعله مَن قبلنا ممن نحن له متّبعون وعلى مُثُله وأوضاعه حاذُون.

فهذا مذهب العلماء بلغة العرب وما ينبغي أن يعمل عليه ويؤخذ به، فأمضه على ما أريناه وحدّدناه غير هائب له ولا مرتاب به. وهو كثيرٌ.

❁ ❁ ❁

باب في تداخل الأصول الثلاثيَّة والرباعيَّة والخماسيَّة

❁ **الثلاثي على ضربين:**

أحدهما: ما يصفو ذوقُه، ويسقط عنك التشكّك في حروف أصله، كـ« ضرب »، و« قتل »، وما تصرَّف منهما. فهذا لا يُرتاب به في جميع تصرُّفه نحو: « ضارب »، و« يضرب ».

والآخر: أن تجد الثلاثيّ على أصلين متقاربين، والمعنى واحد؛ فيتداخلان، ويوهم كلُّ واحدٍ منهما كثيرًا من الناس أنَّه من أصل صاحبه، وهو في الحقيقة من أصلِ غيره، نحو: شيء رِخو ورِخْوَدّ. فهما شديدا التداخل لفظًا، وكذلك هما معنى. وإنَّما تركيب « رِخْو » من « رخ و »، وتركيب « رخود » من « رخ د »، وواو « رِخْوَدّ » زائدة.

ومن ذلك: « حيَّة »، و« حواء »، فليس « حوّاء » من لفظ « حيَّة » كـ« عطَّار » من « العِطر »، و« قطَّان » من « القُطْن »، بل « حَية » من لفظ « ح ي ي » من مضاعف الياء وحوَّاء من تركيب « ح و ي » كـ« شوّاء »، و« طوّاء ». ويدلّ على أنَّ « الحيّة » من مضاعف الياء قولهم في الإضافة إلى حَيَّة بن بَهْدَلة: « حَيَوِيّ »[1]؛ فظهور الياء عينًا في « حيويّ » قد علمنا منه كون العين ياء، وإذا كانت العين ياء، واللام معتلَّة فالكلمة من مضاعف الياء البتّة؛ إذْ ليس في كلامهم نحو: « حَيَوْتُ ».

وقد يعرض هذا التداخل في صنعة الشاعر، فيَرى أو يُرى أنَّه قد جنَّس وليس في الحقيقة تجنيساً وذلك كقوله:

مستحقِبِين فؤادًا ما له فادِ[2]

---

(١) يُنظر: الكتاب: (٣/ ٣٤٥).

(٢) للقطامي، في: ديوانه: (٧٩)، وسرّ الفصاحة: (١٩٤).

ومن ذلك قولهم: عدد طَيْس وطَيْسل. فالياء في طيس أصل وتركيبه من «ط ى س»، و هي في «طيسل» زائدة وهو من تركيب «ط س ل».

ففؤاد من لفظ «ف أ د»، وفادٍ من تركيب «ف د ى»، لكنَّهما لمّا تقاربا هذا التقارب دَنَوا من التجنيس.

فهذه طريق تداخل الثلاثيّ بعضه في بعض.

فأمّا تداخل الثلاثيّ والرباعيّ؛ لتشابههما في أكثر الحروف فكثيرٌ، منه قولهم: سَبِطٌ وسِبطْر. فهذان أصلان لا محالة ألا ترى أنَّ أحدًا لا يدّعي زيادة الراء. ومثله سواء دَمِث ودِمثْر، وزَرِم وازرأَمّ، وخضِل واخضألَّ، وبعير أشدق وشَدْقَم.

وأمّا تزاحُم الرُّباعيّ مع الخماسي فقليلٌ؛ وسبب ذلك قلَّة الأصلين جميعًا، ومنه قولهم: ضَبَغْطى وضَبْغطرى.

❁ ❁ ❁

باب في (المثلين)، كيف حالهما في الأصليّة والزيادة، وإذا كان أحدُهما زائدًا فأيُّهما هو؟

متى اجتمع في الأسماء والأفعال حرفٌ أصلٌ ومعه حرفان مِثْلان لا غَيْرُ فهما أصلان، متصلين كانا أو منفصلين.

- فالمتَّصلان نحو: الحَفَفِ، والصَدَدِ، والقَصَص، وصبَبْت، وحلَلْت، وشَدْدت، ودَدَن، ويَيَن.

- والمنفصلان نحو: دَعْدٍ، وتُوتٍ، وطُوطٍ، وقَلِق، وسَلِس.

وكذلك إن كان هناك زائدٌ، فالحال واحدة نحو: حَمَام، وسِمام[1] وثالثٍ، وكذلك كَوكب، ودَوْدَح. وليس من ذلك دُوَادِم لأنَّه مهموز.

وكذلك إن كان هناك حرفان تُسقطهما الصنعة جَرَيا في ذلك مَجرى الحرف الواحد (كألف حمام)، وذلك أَلَنْدَد ويلندد؛ يوضح ذلك الاشتقاقُ في ألندد؛ لأنّه هو الألدّ.

فهذه أحكام المِثلين إذا كان معهما أصلٌ واحدٌ في أنهما أصلان لا محالة.

❊ وأمّا إذا كان أصلان ومعهما حرفان مِثلان، فهما أصلان في المواضع التالية:

- أن يكون هناك تكريرٌ على تساوي حال الحرفين، فالكلمة كلها أصولٌ، وهي رباعيّة، نحو: «قلقلَ»، و«صعصع»، و«قرقر».

---

(١) جمع سُمّ.

- أن يتَّفق الأوّل والثَّالث، ويختلف الثّاني والرابع، نحو: فَرْفَخ[(١)]، وزَهزَقَ[(٢)]، وقَرْقَرٍ[(٣)].

- أن يتَّفق الثّاني والرابع، ويختلف الأوّل والثالث، نحو: قِسْطاس، وهزَنْبزان[(٤)]، وشعَلَّع[(٥)].

- أن يتَّفق الأوّل والرابع، ويختلف الثاني والثالث، نحو: قُرْبَقٍ[(٦)].

- أن يتَّفق الأوّل والثاني، ويختلف الثالث والرابع، نحو: دَيْدَبون[(٧)]، وَزْيزفون[(٨)].

- إن جاء ثلاثة أحرف أصول، ومعهما مثلان غير ملتقِيين، نحو: زَبَعْبَق[(٩)]، وشَمْشلِيق[(١٠)].

❊ مواضع زيادة أحد المثلين:

- أن يأتي حرفان أصلان من بعدهما حرفان مثلان، فأحدهما زائد. وذلك كمهدد وسردد، وجلبب، وشملل وصعرر، واسحنكك.

---

(١) البقلة الحمقاء، التي يقال لها الفرفين. ينظر: تاج اللغة: (١/ ٤٢٨)(فرفخ).

(٢) الزَّهْزَقة من الضحك، كالقهقهة. وقيل: زَهْزَق الرجل: اشتد ضحكه، وقيل غير ذلك. ينظر: المحكم: (٤/ ٤٥٥).

(٣) قَاعٌ قَرْقَرٌ أيْ: مُسْتَوٍ. ينظر: المصباح المنير (قرو).

(٤) هو سيّئ الخلق. يُنظر: جمهرة اللُّغة:

(٥) هوالطويلُ. ينظر: لسان العرب: (٨/ ١٨٣)(شعلع).

(٦) يُقال: كُرْبُجٌ، وكُرْبَق، وقُرْبَق. ينظر: لسان العرب: (١٠/ ٣٢٢).

(٧) اللَّهو. ينظر: تهذيب اللغة: (١٤/ ٥٣).

(٨) نَاقَةٌ زَيْزَفُونٌ: سَرِيعةٌ، وقَوْسٌ زَيْزَفُونٌ: مُصَوِّتَةٌ عند التَّحريك. ينظر: المحكم: (٩/ ٦٠)، وتاج العروس: (٣٥/ ١٤٨).

(٩) هو السَّيِّءُ الخُلُقِ. ينظر: وتاج العروس: (٢٥/ ٣٩٠).

(١٠) الشَّمْشَلِيقُ من النساء السريعةُ المشي الصَّخَّابةُ. ينظر: لسان العرب: (١٠/ ١٨٦).

- إن جاء حرفان أصلان بينهما حرفان مثلان، وذلك نحو: سلّم وقلّفٍ، وكسّر وقطّع.

- إن فصل بين المثلين المتأخرين عن الأصلين المتقدمين أو المتوسطين بينهما زائد فالحال واحدة، وذلك نحو: قردود، واعشوشب، واخلولق.

- أن يجيئا بعد الثلاثة الأصول، نحو: قَفَعْدَدٍ، وسَبهْلَلٍ[1]، وهِرْشَفّ[2].

- أن يلتقي المثلان حَشْوًا، نحو: عِلّكْد[3]، وشُمَّخْر[4]، وهَمَلَّع[5].

- أن يحجز بين المثلين زائد، نحو: هلْبَسِيس[6]، وحَنْدَقوق[7].

ومذهب الخليل أنّ الأوّل منهما هو الزائد، ومذهب يونس أنّ الثاني منهما هو الزائد[8].

وقد أتينا على أحكام المثلين: متى يكونان أصلين، ومتى يكون أحدهما زائدًا بما لا تجده متقصّى متحجّرًا في غير كلامنا هذا.

❁ ❁ ❁

(١) يقال للفارغ النشيط: سَبَهْلَلٌ، ويقال: جاء سبهللاً لا شيءَ معه. ينظر: تهذيب اللّغة: (٦/ ٢٧٣).

(٢) قال أبو عبيد: عجوزٌ هِرْشَفَّةٌ: كبيرة. ينظر: تهذيب اللّغة: (٦/ ٢٧٢).

(٣) الضّخم. ينظر: تاج العروس: (٨/ ٤١٠).

(٤) يقال: رَجُلٌ شُمَّخْرٌ ضُمَّخْرٌ، إذا كان مُتَكَبِّرًا. ينظر: تاج العروس: (١٢/ ٢٤٢).

(٥) هُوَ المُتَخَطْرِفُ الخَفِيفُ الوَطْءِ. ينظر: تاج العروس: (٢٢/ ٤١٢).

(٦) الشيءُ اليسير. ينظر: المحكم: (٤/ ٤٧٧).

(٧) حشيشة كالقَتّ الرَّطْب. ينظر: تهذيب اللّغة: (٥/ ١٩٧).

(٨) ينظر: الكتاب: (٤/ ٣٢٩).

باب في الأصلين يتقاربان في التركيب بالتقديم والتأخير

كلُّ لفظين وُجد فيهما تقديمٌ، وتأخير فأمكن أن يكونا جميعًا أصلين، ليس أحدهما مقلوبًا عن صاحبه؛ فهو القياس الذي لا يجوز غيره. وإن لم يمكن ذلك؛ حكمت بأنَّ أحدهما مقلوبٌ عن صاحبه، ثم أريتَ أيُّهما الأصل وأيُّهما الفرع.

فممَّا تركيباه أصلان لا قلب فيهما قولهم: «جَذَب»، و«جَبَذ»، ليس أحدهما مقلوبًا عن صاحبه؛ لأنَّهما يتصرّفان تصرّفًا واحدًا، نحو: جذب يجذب جذبًا، فهو جاذبٌ، والمفعول مجذوب، وجبَذَ يجبِذ جَبْذًا فهو جابذٌ، والمفعول مجبوذٌ. ولا يُجعَل أحدهما أصلاً لصاحبه؛ لأنه ليس بأسعد بهذه الحال من الآخر.

فإن قَصُر أحدهما عن تصَرّف صاحبه، ولم يساوه فيه **كان أوسعُهما تصرّفًا أصلاً لصاحبه.** كقولهم: أنى الشيءُ يأني، وآن يئين. فـ«آنَ» مقلوب عن «أنى»؛ لوجود مصدر أَنَى يأني، وهو الإنَى، ولا مصدرَ «لآن». فلمَّا عُدم من «آن» المصدرُ الذي هو أصلٌ للفعل؛ عُلِم أنَّه مقلوب عن أنى يأني إنىً.

ومن ذلك: هذا لحم شخِم، وخَشِم، وفيه تشخِيم ولم يُسمَع تخشيم. «فشخِم» أصل «الخشِم».

ومنه «الحادِي»؛ لأنَّه فاعل من «وحد»، وأصله «الواحد»، فنقِل عن «فاعل» إلى «عالف» فانقلبت الواو -التي هي في الأصل فاء- ياءً؛ لانكسار ما قبلها.

والقلب في كلامهم كثيرٌ. ومتى أمكن تناول الكلمة على ظاهرها لم يَجُز العدول عن ذلك بها، وإن دعت ضرورةٌ إلى القول بقلبها كان ذلك مُضْطَرًا إليه لا مختارًا.

❁ ❁ ❁

باب في الحرفين المتقاربين يُستعمل أحدُهما مكان صاحبه

هذا الباب لاحقٌ بما قبله وتالٍ له. **فمتى أمكن أن يكون الحرفان أصلين لم يَسُغ العدول عن ذلك.** فإن دلّ دالٌّ أو دعَتْ ضرورةٌ إلى القول بإبدال أحدهما من صاحبه؛ عُمِل بموجَب الدّلالة وصِير إلى مقتضَى الصنعة.

ومن ذلك: سُكّر طَبَرْزَل، وطَبَرْزَن[1]؛ فهما متساويان في الاستعمال، فلست بأن تجعل أحدهما أصلاً لصاحبه أولى منك بحمله على ضدّه.

ومن ذلك قولهم: هتلتِ السماء، وهتنت: هما أصلان ألا تراهما متساويين في التصرُّف يقولون: هتنتِ السماء تَهْتِن تهْتانا، وهتلت تهتل تهتالاً، وهي سحائب هُتَّن وهُتَّل.

فأمَّا قولهم: ما قام زيد بل عمرو، وبَنْ عمرو، فالنون بدلٌ من اللام؛ لكثرة استعمال «بل»، وقلَّة استعمال «بَنْ»، والحكم على الأكثر لا على الأقل. هذا هو الظاهر من أمره. ولستُ -مع هذا- أدفع أن يكون «بَنْ» لغةً قائمةً برأسها. وكذلك قولهم: رجل «خامِلٌ»، و«خامِنٌ، النون فيه بدلٌ؛ لأنَّه أكثر وأنَّ الفعل عليه تصرَّف، فيُقال: خَمَل يَخْمُلُ خُمولاً، ومثله: قام زيدٌ فُمَّ عمرٌو، الفاء بدلٌ من ثاء «ثُمَّ».

فأمَّا قولهم: إناء قَرْبان، وكَرْبان إذا دنا أن يمتلئ فينبغي أن يكونا أصلين؛ لأنَّ لكلّ واحدةٍ منهما متصرَّفًا، أي: قارب أن يمتلئ، وكَرَب

---

(١) السُّكَّر فارسيٌّ معرَّب. لسان العرب: (١١/٣٩٩). قال الجواليقي: «طبرزدٌ، وطبرزلٌ، وطبرزنٌ: ثلاث لغات معربات، وأصله بالفارسيّة «تبرزد»، كأنَّه يُراد: نُحِت من نواحيه بفأس». المعرَّب: (٢٧٦).

أن يمتلئ، إلا أنهم قد قالوا: جُمْجُمة قَرْبَى، ولم نسمعهم قالوا: «كَرْبَى». فإن غلبت القاف على الكاف من هنا فقياسٌ ما.

فعلى هذا الاعتبار ينبغي أن يتلقَّى ما يرِد من حديث الإبدال إن كان هناك إبدال أو اعتقادِ أصليَّة الحرفين إن كانا أصلين. وفيما أوردناه من مقاييسه كافٍ بإذن الله.

❁ ❁ ❁

باب في قلب لفظ إلى لفظ بالصنعة والتلطُّف، لا بالإقدام والتعجرف

أمَّا ما طريقه الإقدام من غير صنعة فنحو قولهم: ما أطيبه، وأيطبه. فهذا ونحوه طريقه طريق الاتساع في اللُّغَة من غير تأتٍّ ولا صنعة. ومثله موقوف على السماع وليس لنا الإقدام عليه من طريق القياس.

فأمّا ما يُتأتّى له ويُتطرّق إليه بالملاينة والإكثاب، من غير كَدّ ولا اغتصاب، فهو ما عليه عَقْد هذا الباب. وذلك كأن يقول لك قائل: كيف تُحِيل لفظ «وأيت» إلى لفظ «أويت» فطريقه أن تبني من «وأيت» فَوْعلاً، فيصير بك التقدير فيه إلى «وَوْأَى»، فتقلب اللام ألفًا؛ لتحرّكها، وانفتاح ما قبلها فيصير «وَوْأى»، ثُمَّ تقلب الواو الأولى همزة؛ لاجتماع الواوين في أول الكلمة فيصير «أوأى»، ثم تخفّف الهمزة فتحذفها، وتلقى حركتها على الواو قبلها، فيصير «أَوًا» اسمًا كان أو فعلا. فقد رأيت كيف استحال لفظ «وأى» إلى لفظ «أوا» من غير تعجرف، ولا تهكّم على الحروف.

وقد فعلت العرب ذلك منه قولهم: أُوار النارِ، وهو وَهَجها، ولَفْحُها. ذهب فيه الكسائيّ مذهبًا حسنًا وهو أنَّ «فُعَال» من وَأَرْتُ الإرَة[1]، أي: احتفرتها لإضرام النار فيها. وأصلها «وُآر» ثم خفّفت الهمزة فأُبدلت في اللفظ واوًا فصارت «وُوَار»، فلمَّا التقت في أوّل الكلمة الواوان، وأُجرِيَ غير اللازم مُجرى اللازم؛ أبدلت الأولى همزة فصارت «أوَار»، أفلا ترى إلى استحالة لفظ «وأر» إلى لفظ «أور» بالصنعة.

---

(١) الإرة: النار، ويقال: الحُفْرة للنار. ينظر: لسان العرب: (٥/ ٢٧٠).

ومن ذلك قول العرب: «تسرَّيت» من لفظ «س ر ر» أحالته الصنعة إلى لفظ «س ر ى». ومثله «قصَّيت أظفاري» هو من لفظ «ق ص ص» وقد آل بالصنعة إلى لفظ «ق ص ى».

ومن طريف هذا الباب قولك في النسب إلى «مُحَيًّا: مُحَوِيّ، وذلك أنّك حذفت الألف؛ لأنّها خامسة فبقيَ «مُحَيّ» كـ«قُصَيّ»؛ فحذفْتَ للإضافة ما حذفت من «قُصَيّ»، وهي الياء الأولى التي هي عين «مُحيًّا» الأولى، فبقي «مُحَيٌ» فقُلبت الياء ألِفًا؛ لتحرّكها وانفتاح ما قبلها فصارت «محاً» كـ«هُدًى». فلمّا أضفْتَ إليها قلبتَ الألِف واوًا فقلت «مُحَوِيّ» كقولك في هُدىً: هُدَوِيّ. فمثال محُوِىّ في اللفظ «مُفَعِيّ»، واللام على ما تقدم محذوفة.

والقياس من بعدُ أنّه متى ورد عليك لفظٌ فتناوله على ظاهره، ولا تدّعي فيه قلبًا ولا تحريفًا إلا أن يتّضحَ سبيلٌ، أو يقتادَ دليل.

وهذا الباب ونحوه إنّما الغرض فيه الرياضة به، وتدرُّب الفِكْر بتجشُّمِه، وإصلاحُ الطبع لما يعرض في معناه وعلى سَمْتِه. ولو كان لا يُخاض في علم من العلوم إلا بما لا بدّ له من وقوع مسائلة معيَّنة محصَّلة لم يَتم علمٌ على وجهٍ، ولبقيَ مبهوتًا بلا لحظٍ.

❁ ❁ ❁

باب في اتفاق اللفظين واختلاف المعنيين
في الحروف والحركات والسكون

وغرضنا هُنا القولُ على هذا النحو، في الحروف، والحركات، والسكونُ المَصُوغة في أنفُس الكلِم من تلك الحروف.

فقد يتّفق لفظ الحروف، ويختلف معناها، كقولهم: دِرْع دِلاص، وأَدْرُع دِلاص وناقة هِجان، ونُوق هِجان. فالألف في دِلَاص في الواحد بمنزلة الألف في ناقةٍ كِنازٍ[١]، وامرأة ضِناكٍ[٢]. والألف في دلاص في الجمع بمنزلة ألف «ظِرافٍ»، و«شِرافٍ»؛ لأنَّ العرب كسَّرت «فِعالاً» على «فِعالٍ»، كما كسَّرت «فَعِيلاً» على «فِعالٍ»، نحو: «كريم وكِرامٍ». وعُذرها في ذلك أنَّ «فَعِيلاً» أختُ «فِعالٍ» ألا ترى أنَّ كلَّ واحدٍ منهما ثلاثيُّ الأصل، وثالثه حرف لِين، وقد اعتقَبا -أيضًا- على المعنى الواحد نحو: «كَلِيبٍ»، و«كِلابٍ»، و«عَبِيدٍ»، و«عِبادٍ».

وإنّما بينهما اختلاف حرف اللين لا غير، ومعلومٌ مع ذلك قرب الياء من الألف، وأنّها أقرب إلى الياء منها إلى الواو.

ومثل ذلك قولهم في تكسير «عُذَافِر»[٣]، و«جُوَالِقٍ»[٤]: «عَذافِر»، و«جَوالِق»، وفي تكسير «قُناقِنٍ»[٥]: «قَناقِن»، و«هُداهِدٍ»[٦]: «هَداهِد».

---

(١) ناقة كناز بالكسر، أي مكتنزة اللحم. ينظر: تاج اللغة: (٣/ ٨٩٣).

(٢) الضخمة. ينظر: المُحكم: (٦/ ٦٩٩).

(٣) جمل عُذافِرٌ: صُلْبٌ عظيمٌ شديدٌ، واسمٌ من أسماء الأسد. ينظر: اللسان: (٤/ ٥٥٥).

(٤) وعاء. ينظر: اللسان: (١٠/ ٣٦).

(٥) البَصيرُ بالماءِ في حَفْرِ القُنِيِّ، وقيلَ: هو البَصيرُ بالماءِ تحت الأرضِ. ينظر: تاج العروس: (٣٦/ ٢٤).

(٦) والهُداهِد الكثيرُ الهَدِيرِ من الحمام وفَحْلٌ هُداهدٌ كثير الهَدْهَدَةِ يَهدِرُ في الإبل ولا يَقرَعُها. ينظر: اللسان: (٣/ ٤٣٢).

فألف « عُذافِر » زيادة لحقت الواحد للبناء لا غير، وألف « عَذافِر » ألفُ التكسير كألف « دَراهم »، و« منابر ». فألف « عُذافِر » تُحذَف كما تحذف نون « جَحَنْفَلٍ »، في « جحافِل »، وواو « فَدَوْكسٍ » في « فداكِس »، وكذلك بقيَّة الباب.

ومن الحركات في هذا الباب أن ترخِّم اسم رجلٍ يُسمَّى منصورًا، فتقول على لغة من قال يا حارِ: يا مَنْصُ، ومَن قال: يا حارُ قال كذلك أيضًا بضمّ الصاد في الموضعين جميعًا. أمَّا على يا حارِ؛ فلأنّك حذفت الواو وأقررت الضمَّة بحالها، كما أنّك لمَّا حذفت الثاء أقررت الكسرة بحالها. وأمَّا على يا حارُ؛ فلأنَّك حذفت الواو والضمة قبلها، كما أنّك في يا حارِ، حذفت الثاء والكسرة قبلها، ثُمَّ اجتلبت ضمة النداء فقلت: يا مَنْصُ. فاللفظان مُتّفقانِ، والمعنيان مختلفان!

ومن ذلك قولهم: « قِنْوٌ » و« قِنْوانٌ »، و« صِنْو » و« صِنْوانٌ »، ونحو ذلك مما كُسِّر فيه « فِعْل » على « فِعْلان »، كما كسَّروا « فَعَلاً » على « فِعْلان »؛ وذلك أنَّ « فِعْلاً » و« فَعَلاً »، قد اعتقبا على المعنى الواحد نحو: « بِذْلٍ » و« بَذَلٍ »، و« شِبْهٍ » و« شَبَهٍ »، و« مِثْلٍ » و« مَثَلٍ ». فكما كسّروا « فَعَلاً »، على « فِعْلان » كـ« شَبَثٍ »[1] و« شِبْثان »، ومن المعتلّ « تاج » و« تِيجان »، كذلك كسَّروا أيضًا « فِعْلاً » على « فِعْلان » فقالوا: « قِنْو » و« قِنْوانٌ »، و« صِنْو » و« صِنْوانٌ ».

وأمَّا السكون في هذه الطريقة فهو كسكون نون « صِنْو »، و« قِنْوٍ »، فينبغي أن يكون في الواحد غيرَ سكون نون « صِنْوان » و« قِنْوان »؛ لأنَّ هذا شيء أحدثته الجمعيّة، وإن كان بلفظ ما كان في الواحد؛ ألا ترى أنَّ

(١) دُوَيْبَّةٌ كثيرة الأرجل عظيمة الرأس. ينظر: تهذيب اللغة: (١١/ ٢٣٠).

سكون عين «شِبْثان»، و«بِرقْان» غير فتحة عين «شَبَث»، و«بَرَق»؛ فكما أنَّ هذين مختلفان لفظًا فكذلك ذانك السكونان هما مختلفان تقديرًا.

❁ ❁ ❁

باب في اتفاق المصاير على اختلاف المصادر

منْ ذلك اسم الفاعل والمفعول في «افتعل» ممّا عينه معتلّة، أو ما فيه تضعيف.

فالمعتلّ نحو قولك: «اختار» فهو «مُختار»، و«اختِير» فهو «مُختَار»؛ الفاعل، والمفعول واحدٌ لفظًا، غير أنَّهما مختلِفان تقديرًا. إذْ أصل الفاعل «مُختيِر» بكسر العين وأصل المفعول «مُختيَر» بفتحها. وكذلك هذا رجلٌ معتادٌ للخير، وهذا أمرٌ مُعتادٌ، وهذا فرسٌ مُقتادٌ إذا قاده صاحبه، والصاحب مُقتادٌ له.

وأمّا المدَّغَم فنحو: أنا مُعتدٌّ لك بكذا وكذا، وهذا أمر مُعتدٌّ به. فأصل الفاعل «معتدِد» كمُقتطِع، وأصل المفعول «معتدَد» كمقتطَع.

وكذلك «افعَلَّ»، و«افعالَّ» من المضاعف -أيضًا- نحو: هذا بُسرٌ محمرٌّ، ومحمارٌّ، وهذا وقتٌ محمرٌّ فيه، ومحمارٌّ فيه. فأصل الفاعل «مُحمرِر»، و«محمارِر»، مكسور العين، وأصل المفعول محمرَر فيه، ومحمارَر فيه، مفتوحها.

و«انفعل» في المضاعف كـ«افتعل» نحو: هذا أمرٌ منحَلٌّ، ومكان منحَلٌّ فيه، ويوم منحَلّ فيه، أي: تنحلّ فيهما الأمور.

ومن ذلك: قولنا في جمع «تعزِية» و«تَعْزُوة»: تَعازٍ، وكذلك اللَّفظ بمصدر تعازَينا أي: عَزّى بعضُنا بعضًا تعازٍ يا فتى. فهذه «تفاعُل» كـ«تضارُب»، و«تحاسد»، وأصلها: «تعازُوٌ» ثُمَّ «تعازِيٌ» ثُمَّ «تعازٍ».

فأمّا «تَعَازِ» في الجمع فأصل عينها الكسر كـ«تتافِل»، و«تناضِب» جمع «تَتْفُل»[١]، و«تَنْضُبِ»[٢]. ونظائره كثيرةٌ.

❁ ❁ ❁

(١) الثُّعْلبُ. وقيل جرْوُه. ينظر: لسان العرب: (١١/٧٧).

(٢) شجر له شوك. ينظر: كتاب النبات: .(٣٤)

باب في ترافع الأحكام

هذا موضع من العربيّة لطيفٌ، لم أرَ لأحد من أصحابنا فيه رَسْمًا، ولا نقلوا إلينا فيه ذِكرًا.

من ذلك: مذهب العرب في تكسير ما كان من «فَعَلٍ» على «أفْعَال»، نحو: «علَم»، و«أعلام»، و«قَدَمٍ»، و«أقدام». قال سيبويه: فإن كان على «فَعَلة» كسَّروه على «أَفْعُلٍ» نحو أَكَمةٍ وآكُمٍ[1]. انتهى كلامه إلا أنّه أرسله ولم يعلِّله.

والقول فيه أنَّ حركة العين قد عاقبت في بعض المواضع تاءَ التأنيث، وذلك في الأدواء نحو قولهم: رَمِث رَمَثًا، وحَبِط حَبَطا، فإذا ألحقوا التاء أسكنوا العين فقالوا: حَقِل حَقْلة، ومغَل مَغْلة. فقد ترى إلى معاقبة حركة العين تاء التأنيث. ومن ذلك قولهم: جَفْنة وجَفَنات، وقَصْعة وقَصَعات؛ لَمَّا حذفوا التاء حَرَّكوا العين.

فلمَّا تعاقبت التاءُ وحركة العين جَرَيا لذلك مَجْرَى الضِدَّين المتعاقِبَين. فلمَّا اجتمعا في «فَعَلة» ترافعا أحكامَهما فأسقطتِ التاءُ حكم الحركة وأسقطتِ الحركة حكم التاءِ. فآل الأمر بالمثال إلى أن صار كأنّه «فَعْل»، و«فَعْل» بابُ تكسيره «أَفْعُل».

وهذا حديثٌ من هذه الصناعة غريب المأخذ لطيف المضطَرب. فتأمَّله فإنه مُجْدٍ عليك مُقَوٍّ لنظرك.

ويزيد عندك في وضوح ذلك أنهم قالوا في الإضافة إلى اليَمَن، والشَأم وتهامة: يَمانٍ، وشآمٍ، وتَهَامٍ. فجعلوا الألِف قبل الطَرَف عِوضًا

---

(١) ينظر: الكتاب: (٣/ ٥٩٤).

من إحدى الياءين اللاحقتين بعدها. وهذا يدلّك أن الشيئين إذا اكتنفا الشيء من ناحيتيه تقاربت حالاهما وحالاه بهما.

ومن ذلك قولهم في الزكام: آرضه الله، وأملأه، وأضأده. وقالوا: هي الضُؤدة، والمُلأة، والأُرْض. والصنعة في ذلك أنَّ «فُعْلاً» قد عاقبت «فَعَلاً»، على الموضع الواحد نحو: العُجْم والعَجَم، والعُرْب والعَرَب، والشُغْل والشغَل. وقد عاقبتها أيضًا في التكسير على «أفعال»، نحو: «بُرْدٍ»، و«أبراد»، و«جُنْد»، و«أجناد»، فهذا كـ«قَلم»، و«أقلام»، و«قَدَم»، و«أقدام». فلمّا كان «فُعْل» من حيث ذكرنا كـ«فَعَل» صارت «المُلأة»[1]، و«الضُؤدة»[2]، كأنّها «فَعَلة»، و«فَعَلة» قد كُسّرت على «أَفعُل» -على ما قدّمنا- فكما رَفعت التاءُ في «فَعَلة» حُكْمَ الحركة في العين؛ رفعت حركةُ العين حكمَ التاء، فصار الأمر لذلك إلى حكم «فَعْلٍ» حتى قالوا: أكَمة، وآكُم، ككعب وأكعب، فكذلك جرت «فُعْلة» مجرى «فُعْل» حتى عاقبته في الضؤدة، والمُلأةِ والأَرْض، فصارت الأَرْض كأنّه أُرْضة أو صار المُلأة والضُؤدة كأنّهما مَلْء، وضَأد. أفلا ترى إلى الضَّمة كيف رفعت حكم التاء كما رفعت التاء حكم الضَّمة وصار الأمر إلى «فَعْل».

❁ ❁ ❁

---

(١) الزُّكَام يُصيب من امتلاءِ المِعدة. ينظر: تاج العروس: (١/ ٤٣٤).

(٢) ضُئِدَ الرَّجُلُ ضُؤَادًا وَضُئُودًا، وضُؤودَةً: زُكِمَ، والاسْمُ الضُؤْدَةُ. ينظر: المحكم: (٨/ ٢١٩).

باب في تلاقِي المعاني على اختلاف الأُصول والمبانِي

هذا فصلٌ من العربيَّة حَسَنٌ كثيرُ المنفعة قويّ الدّلالة على شرف هذه اللُّغَة. وذلك أن تجد للمعنى الواحد أسماء كثيرة، فتبحث عن أصل كلّ اسمٍ منها فتجده مُفضيَ المعنى إلى معنى صاحبه.

وذلك كقولهم: «خُلُق الإنسان» فهو «فُعُل» من خَلَّقتَ الشيء أي: ملَّسته، ومنه صخرة خَلْقاء للملساء. ومعناه أن خُلُق الإنسان هو ما قُدِّر له ورُتِّب عليه، فكأنَّه أمر قد استقرّ وزال عنه الشك. و«الخَلِيقة» «فَعِيلة» منه.

وقد كثرت «فعِيلة» في هذا الموضع، وهو قولهم: «الطبيعة»، وهي من طبعت الشيء، أي: قرّرته على أمر ثبتَ عليه، ومنها: «النَحِيتة»، و«الغريزة»، و«النَّقِيبة»، و«النَّحيزة»، و«الطريقة» من طَرَّقت الشيء أي: وطَّأته، وذلَّلته، وهذا هو معنى: ضربته، ونقبته، وغرزتَه، ونحتَّه؛ لأنَّ هذه كلها رياضاتٌ، وتدريبٌ، واعتماداتٌ، وتهذيبٌ.

فاعَجبْ للطف صنع الباري سبحانه في أنْ طَبَع الناس على هذا، وأمكنهم من ترتيبه، وتنزيله وهداهم للتواضع عليه وتقريره.

ومن ذلك قولهم للقطعة من المسك: «صُوَار» «فُعَال» من صاره يصوره إذا عطَفه، وثَنَاه، قال الله سبحانه: ﴿فَخُذْ أَرْبَعَةً مِّنَ ٱلطَّيْرِ فَصُرْهُنَّ إِلَيْكَ﴾ [البقرة، من الآية: ٢٦٠]، وإنَّما قيل له ذلك؛ لأنَّه يجذب حاسَّة مَن يَشمُّه إليه، وكذا تجد أيضًا معنى المسْك. وذلك أنَّه «فِعْل» من: أمسكت الشيء، كأنَّه لِطيب رائحته يُمسك الحاسَّة عليه، ولا يعدِل بها صاحبُها عنه.

فقولهم إذن: «مِسْك» يلاقي معناه معنى الصُّوار، وإن كانا من أصلين مختلفين وبناءين متباينين.

ومن ذلك قولهم: «صبيٌّ»، و«صبيَّةٌ»، و«طِفْلٌ»، و«طِفلةٌ»، و«غلامٌ»، و«جاريةٌ»، وكله لِلّين والانجذاب، وترك الشدّة والاعتياص.

فالتأتّي والتلّطف في جميع هذه الأشياء، وضمُّها وملاءمةُ ذات بينها هو خاصّ أمر هذه اللُّغة وسرّها، وطلاوتها الرائقة، وجوهرها. فأمّا حِفظها ساذجةً وقمشها[١] محطوبة هِرجة[٢]، فنعوذ بالله منه، ونرغب بما آتاناه سبحانه عنه.

ومن ذلك قولهم في أسماء الحاجة: «الحاجة» و«الحَوْجاء»، و«اللوجاء»، و«الإرْب» و«الإرْبة»، و«المأرُبة»، و«اللُّبانة»، و«التُّلاوة» (بقيَّة الحاجة)، و«الأشكَلة» و«الشَّهْلاء». وتجد مع ذلك من اختلاف أصولها ومبانيها جميعها راجعًا إلى موضع واحدٍ، ومخطومًا بمعنىً لا يختلف، وهو الإقامة على الشيء والتشبّث به. وذلك أنَّ صاحب الحاجة كلِفٌ بها، ملازمٌ لها، مقيمٌ على تنجزها واستحثاثها.

وتفسير ذلك أنَّ الحَاج شجرٌ له شوك، وما كانت هذه سبيله فهو متشبّث بالأشياء فأيّ شيءٍ مرَّ عليه اعتاقه وتشبّث به. فسميّت الحاجةَ؛ تشبيهًا بالشجرة ذات الشوك. والحوجاء منها، وعنها تصَرف الفعل: احتاج يحتاج احتياجا، وأخوج يُخوِج، وحاج يحُوج فهو حائج.

و«اللّوجاء» من قولهم: لُجْتُ الشيءَ أُلوجه لَوْجًا، إذا أدَرْته في فيك. والتقاؤهما أنَّ الحاجة متردّدة على الفكر ذاهبة جائية إلى أن تُقضى

(١) القَمْش: جمع الشيء من هاهنا، وها هنا. ينظر: الصحاح: (٣/١٠١٦).

(٢) الهِرْجُ الضعيف من كل شيء. ينظر: لسان العرب: (٢/٣٨٩).

كما أنَّ الشيء إذا تردّد في الفم، فإنّه لا يزال كذلك إلى أن يُسيغه الإنسان أو يلفِظَه.

و« الإرب »، و« الإربة »، و« المأربة » كلُّه من « الأُزْبة »، وهي العُقْدة.

و« اللُّبَانة » من قولهم: تلّبن بالمكان إذا أقام به ولزِمه. وهذا هو المعنى عينه.

و« التُّلاوة » و« التليَّة » من تلوت الشيء إذا قَفَوته واتَّبعته لتدركه.

فقد ترى إلى ترامي هذه الأصول، والميل بمعانيها إلى موضعٍ واحد.

وهذا مذهبٌ في هذه اللغة طريفٌ غريبٌ لطيفٌ. وهو فقهها وجامع معانيها وضامُّ نَشَرها. وهذا بابٌ إنّما يُجمَع بين بعضه وبعض من طريق المعاني مجَّردَةً من الألفاظ، وليس كالاشتقاق الذي هو من لفظٍ واحدٍ فكأنَّ بعضه مَنْبَهة على بعض. وهذا إنَّما يعتنق فيه الفكرُ المعانيَ غير منبهة عليها الألفاظُ. فهو أشرف الصنعتين وأعلى المأخذين. فتفطَّن له وتأنّ لجمعه؛ فإنَّه يؤنقك ويُفِيء عليك، ويبسط ما تجعَّد من خاطرك ويُريك من حِكَم الباري - عزَّ اسمه - ما تقف تحته وتسلّم لعظم الصنعة فيه.

❁ ❁ ❁

باب في الاشتقاق الأكبر

هذا موضعٌ لم يسمّه أحد من أصحابنا غير أنَّ أبا علي رَحِمَهُ اللَّهُ كان يستعين به ويُخلِد إليه مع إعواز الاشتقاق الأصغر، ويَسْتروِح إليه ويتعلَّل به. وهذا التلقيب لنا نحن. وستراه فتعلم أنّه لقب مستحسن. وذلك أنَّ الاشتقاق عندي على ضربين: كبير، وصغير.

فالصغير ما في أيدي الناس، وكتبهم، كأنْ تأخذ أصلاً من الأصول فتتقَّراه فتجمع بين معانيه وإن اختلفت صيغه ومبانيه. وذلك كتركيب (س ل م)؛ فإنَّك تأخذ منه معنى السلامة في تصرفه نحو: سلم، ويسلم، وسالم، وسلمان.

وأمّا الاشتقاق الأكبر فهو أن تأخذ أصلاً من الأصول الثلاثية فتعقد عليه وعلى تقاليبه الستة معنًى واحدًا تجتمع التراكيب الستة، وما يتصرف من كلٍّ واحدٍ منها عليه، وإن تباعد شيءٌ من ذلك عنه رُدّ بلطف الصنعة والتأويل إليه. وقد كنا قدّمنا ذكر طَرَف من هذا الضرب من الاشتقاق في أوّل هذا الكتاب عند ذكرنا أصل الكلام، والقول وما يجيء من تقليب تراكيبهما، وهذا أعوص مذهبًا وأحزن مُضطرَبًا. وذلك أنّا عقدنا تقاليب «الكلام» الستةَ على «القوّة»، و«الشدَّة». وتقاليبَ «القول» الستّة على «الإسراع»، و«الخِفّة».

وسنذكر هنا ممّا يتّصل بهِ أحرفًا تؤنِّس المتأوّل، وتُشجّع منه المتأمّل.

فمن ذلك تقليب «ج ب ر» فهي -أين وقعت- للقوّة، والشدّة. منها:

- جبرت العظم والفقير؛ إذا قوّيتهما وشددْت منهما.

- والجَبْر: الملِك لقوّته وتقويته لغيره.

- ومنها رجل مجرَّب إذا جَرَسْته الأمور، ونجذَته فقويت مُنَّته واشتدَّت شكيمته.

- ومنه الجِرَاب؛ لأنه يحفظ ما فيه وإذا حُفظ الشيء وروعي اشتدّ وقوى وإذا أُغفل وأُهمل تساقط ورَذِيَ.

- ومنه البُرْج لقوته في نفسه وقوّة ما يليه به وكذلك البَرَج لنقاء بياض العين وصفاء سوادها هو قوّة أمرها.

ومن ذلك تراكيب (ق س و)، (ق و س)، (و ق س)، (و س ق)، (س و ق). وأُهمِل (س ق و)، وجميعُ ذلك إلى القوّة والاجتماع. منها:

❊ القسوة وهي شِدّة القلب واجتماعه.

❊ والقوس لشدّتها واجتماع طَرَفيها.

❊ والوَقْس لابتداء الجرب؛ لأنه يجمع الجِلْد ويُقْحِله.

❊ والوَسْق للحِمل؛ لاجتماعه وشدّته، ﴿وَٱلَّيۡلِ وَمَا وَسَقَ﴾ [الانشقاق، من الآية: ١٧] أي: جَمَع.

❊ والسَّوق؛ لأنّه استحثاثٌ، وجَمْع للمسوق بعضِه إلى بعض.

فإن شَذَّ شيءٌ من شُعَب هذه الأصول عن عَقْده ظاهرًا رُدَّ بالتأويل إليه، وعُطِف بالملاطفة عليهِ. بل إذا كان هذا قد يَعْرِض في الأصل الواحد حتى يُحتاج فيه إلى ما قلناه كان فيما انتشرت أصوله بالتقديم، والتأخير أولى باحتماله، وأجدر بالتأوّل له.

ومن ذلك تقليب (س م ل)، (س ل م)، (م س ل)، (م ل س)، (ل م س)، (ل س م)، والمعنى الجامع لها المشتملُ عليها الإصحاب والملاينة.

ولا ندَّعي أنَّ هذا مستمرٌّ في جميع اللُّغة كما لا ندَّعي للاشتقاق الأصغر أنَّه في جميع اللغة بل إذا كان ذلك -الذي هو في القسمة سدس هذا أو خمسه- مُتعذِّرًا صعبًا كان تطبيق هذا وإحاطته أصعب مذهبًا، وأعزَّ ملتمَّسًا.

❁ ❁ ❁

باب في الادّغام الأصغر

❁ الادّغامُ المألوفُ المعتادُ: هو تقريبُ صوتٍ من صوت. وهو على ضربين:

أحدهما: أن يلتقي المثْلان على الأحكام التي يكون عنها الادّغام فيدغم الأوَّل في الآخِر.

والآخر: أن يلتقي المتقارِبان على الأحكام التي يسوغ معها الادّغام فتقلب أحدهما إلى لفظ صاحبه فَتدغمه فيه. مثل: «وُدٌّ» في اللُّغة التميمية، و«امَّحى»، و«امّاز»، واصَّبر. والمعنى الجامع لهذا كله تقريب الصوت من الصوت.

فهذا حديث الادّغام الأكبر، وأمَّا **الادّغام الأصغر فهو تقريب الحرف من الحرف، وإدناؤه منه من غير ادّغام يكون هناك. وهو** ضروب:

الأوّل: الإمالة، وإنَّما وقعَتْ في الكلام؛ لتقريب الصوت من الصوت، نحو: «عالِم»، و«كتاب»، و«سَعَى»، و«قضى»، ألا تراك قرَبت فتحة العين من عالِم إلى كسرة اللام منه بأن نحَوت بالفتحة نحوَ الكسرة فأَملْت الألِف نحو الياء. وكذلك «سعى»، و«قضى»: نحوت بالألف نحو الياء التي انقلبت عنها. وعليه بقيّة الباب.

الثّاني: أن تقع فاء «افتعل» صادًا، أو ضادًا، أو طاءً، أو ظاءً، فتُقلَب لها تاؤه طاء. وذلك نحو: «اصطبر»، و«اضطرب»، و«اطّرد»، و«اظطلم». فهذا تقريبٌ من غير ادّغام.

الثّالث: أن تقع فاء «افتعل» زايًا، أو دالاً، أو ذالاً؛ فتقلب تاؤه لها دالاً نحو: «ازدان»، و«ادّعى»، و«ادّكر».

الرَّابع: أن تقع السين قبل الحرف المستعلِي فتقرَّب منه بقلبها صادًا على ما هو مبيَّن في موضعه من باب الادّغام. وذلك كقولهم في سُقْت: صُقْت.

الخامس: «فَعَل يَفْعَل» ممّا عينه أو لامه حرف حلقي نحو: سأل يسأل، وقرأ يقرأ، وسَحَل يسحَل، وسَبَح يَسْبَح. وذلك أنهم ضارعوا بفتحة العين في المضارع جنس حرف الحلق لمّا كان موضعا منه مخرج الألف التي منها الفتحة.

وجميع ما هذه حاله مما قُرِّب فيه الصوت من الصوت جارٍ مجرى الإدغام بما ذكرناه من التقريب. وإنما احتطنا له بهذه السِمَة التي هي الادّغام الصغير؛ لأنَّ في هذا إيذانًا بأنَّ التقريب شاملٌ للموضعين، وأنّه هو المراد المبغِي في كلتا الجهتين.

❁ ❁ ❁

باب في تصاقُب الألفاظ لتصاقُب المعاني

هذا غَوْرٌ من العربيّة لا يُنتصَف منه، ولا يكاد يُحاط به. وأكثر كلام العرب عليه وإن كان غُفْلا مسهوّا عنه. وهو على أضرب، منها:

- **اقتراب الأصلين** الثلاثيين كـ« ضيّاطٍ » و« ضيْطار »، و« لُوقةٍ » و« أَلُوقَةٍ »، و« رِخْو » و« رِخْوَدٍّ »، وَ« يَنْجُوج » و« أَلَنْجُوج ».

- **اقتراب الأصلين**، ثلاثيًّا أحدهما ورباعيًّا صاحبُه، أو رباعيًّا أحدهما وخماسيًا صاحبه، كـ« دَمِثٍ » و« دِمَثْر »، و« سَبِط » و« سِبَطْرٍ »، و« لؤلؤ » و« لأّل »، و« الضَبَغْطى » و« الضَبَغْطَرَى ».

- **ومن ذلك** قول الله سبحانه: ﴿أَلَمْ تَرَ أَنَّآ أَرْسَلْنَا ٱلشَّيَٰطِينَ عَلَى ٱلْكَٰفِرِينَ تَؤُزُّهُمْ أَزًّا﴾ [مريم، الآية: ٣٨] أي: تزعجهم، وتقلقهم. فهذا في معنى تهزُّهم هَزًّا، والهمزة أخت الهاء؛ فتقارب اللفظان لتقارب المعنيين. وكأنَّهم خَصّوا هذا المعنى بالهمزة؛ لأنَّها أقوى من الهاء، وهذا المعنى أعظم في النفوس من الهزّ؛ لأنَّك قد تهزّ ما لا بال له كالجِذْع وساقِ الشجرة ونحو ذلك.

- **ومنه** « العَسْف » و« الأسَف »، و« العين » أخت الهمزة كما أنَّ « الأسف » يعسِف النفْسَ، وينال منها، والهمزة أقوى من العين، كما أنَّ أسَف النفس أغلظ من التردّد بالعسْف.

- **ومن ذلك** تركيب (ح م س)، و (ح ب س)، قالوا: حبست الشيء، وحمِس الشرُّ إذا اشتدّ. والتقاؤهما أنَّ الشيئين إذا حبس أحدهما صاحبه تمانعا وتعازّا فكان ذلك كالشرّ يقع بينهما.

- واستعملوا تركيب (ج ب ل)، و(ج ب ن)، و(ج ب ر)؛

لتقاربها في موضعٍ واحدٍ وهو الالتئام والتماسك. منه الجَبَل لشدّته وقوّته وجَبُن إذا استمسك، وتوقّف، وتجمع، ومنه جَبَرت العَظْم ونحوه أي: قوّيته.

وهذا النحو من الصنعة موجودٌ في أكثر الكلام وفَرْش اللُّغة، وإنّما بقي مَنْ يثيره، ويبحث عن مكنونهِ، بل مَنْ إذا أُوضِح له وكُشِفت عنده حقيقته طاع طبعُه لها فوعاها وتقبّلها. وهيهات ذلك مطلبًا وعزّ فيهم مذهبًا! ومن عرف ألِف ومن جهِل استوحش.

❁ ❁ ❁

باب في إمساس الألفاظ أشباهَ المعاني

هذا موضعٌ شريفٌ لطيفٌ. وقد نبّه عليه الخليل وسيبويه، وتلقَّته الجماعة بالقبول، والاعتراف بصحّتِه.

قال الخليل: كأنهم توهّموا في صوت الجُنْدُب استطالة ومدّا فقالوا: «صَرّ»، وتوهّموا في صوت البازي تقطيعًا فقالوا: «صَرْصَر».

وقال سيبويه[1] في المصادر التي جاءت على الفَعَلان: إنَّها تأتي للاضطراب والحركة نحو: «النَقَزان»، و«الغليان»، و«الغثيان». **فقابلوا بتوالي حركات المثال توالي حركات الأفعال.**

وقد وردت أشياء كثيرة على سَمْت ما حدّاه ومنهاج ما مثّلاه. من ذلك:

- المصادر الرباعيَّة المضعَّفة تأتي للتكرير، نحو: «الزعزعة»، و«القلقلة»، و«الصلصلة»، و«القعقعة»، ونحوها؛ فجعلوا المثال المكرّر للمعنى المكرّر.

- و«الفَعَلى» في المصادر والصفات، تأتي للسرعة، نحو: «البَشَكى»، و«الجَمَزَى»، و«الوَلَقَى»؛ فتوالي الحركات في المثال؛ لتوالي حركات الأفعال!

---

(١) عبارة سيبويه: «ومن المصادر التي جاءت على مثال واحدٍ حين تقاربت المعاني قولك: النزوان، والنقزان، وإنَّما هذه الأشياء في زعزعة البدن واهتزازه في ارتفاع، ومثله العسلان والرتكان». الكتاب: (٤/ ١٤).

قال الهذليّ:

كـأنّـي ورَحْـلِـي إذا هـجّـرت عـلى جَمَزَى جازِئ بـالـرِمـال[1].

- ومن ذلك أنَّهم جعلوا «استفعل» في أكثر الأمر للطلب نحو: «استسقى»، و«استطعم»، و«استوهب»، و«استمنح». وقد جعلوا الكلام عبارات عن المعاني، **فكلمّا ازدادت العبارة شَبَهًا بالمعنى كانت أدلّ عليهِ، وأشهد بالغرض فيهِ.**

- ومن ذلك أنَّهم جعلوا تكرير العين في المثال دليلاً على تكرير الفعل فقالوا: «كسَّر»، و«قطَّع»، و«فتَّح»، و«غلَّق». وذلك أنَّهم لمّا جعلوا الألفاظ دليلة المعاني فأقوى اللفظ ينبغي أن يقابل بهِ قوّة الفعل، والعين أقوى من الفاء واللام؛ وذلك لأنَّها واسطة لهما ومكنوفة بهما فصارا كأنَّهما سِيَاج لها ومبذولان للعوارض دونها.

فلمّا كانت الأفعال دليلة المعاني كرَّروا أقواها، وجعلوه دليلاً على قوّة المعنى المحدَّث به، وهو تكرير الفعل كما جعلوا تقطيعه في نحو: صَرْصَر وحقحق دليلاً على تقطيعه.

فهذا طريق المُثُل واحتياطاتهم فيها بالصنعة ودلالاتهم منها على الإرادة والبغيةِ.

فأمّا مقابلة الألفاظ بما يشاكل أصواتها من الأحداث فباب عظيمٌ واسع، ونَهج مُتْلَئِبّ عند عارفيه مأموم. وذلك أنَّهم كثيرًا ما يجعلون أصوات الحروف على سَمْتِ الأحداث المعبرَّ بها عنها فيعدلونها بها، ويحتذُونها عليها.

---

(١) لأمَيّة ابن أبي عائِذِ الهُذَليّ في: ديوان الهذليين: (٢/١٧٥)، والمحكم: (٢/٧٦)، وتاج العروس: (٢/٢٦٥).

- من ذلك: «خَضَم»، و«قضم». فـ«الخَضْم» لأكل الرَّطْب، كالبِطّيخ والقِثّاء، وما كان نحوهما من المأكول الرَّطْب. و«القَضْم» للصُلْب اليابس نحو: قضمتِ الدابَّة شعيرها ونحو ذلك. وفي الخبر قد يُدْرَك الخَضْم بالقَضْم[1] أي: قد يدرك الرخاء بالشدّة، واللين بالشَظَف. وعليه قول أبي الدرداء[2]: «يخضمون، ونقضم والموعِد الله»؛ فاختاروا الخاء لرخاوتها للرَّطْب، والقافَ لصلابتها لليابس حَذْواً لمسموع الأصوات على محسوس الأحداث.

- ومن ذلك قولهم: «النَّضْح» للماء ونحوه، و«النَّضْخ» أقوى من النضح؛ فجعلوا الحاء لرقّتها للماء، الضعيف والخاءَ لغِلَظها لما هو أقوى منه.

- ومن ذلك «القَدّ» طُولاً، و«القطُّ» عَرْضًا. وذلك أنّ الطاء أحصر للصوت وأسرع قطعًا له من الدال.

- ومن ذلك قولهم: «الخذا» في الأُذُن، و«الخذأ»: الاستخذاء، فجعلوا الواو في «خذواء»؛ لأنَّها دون الهمزة صوتًا للمعنى الأضعف؛ لأنَّ استرخاء الأذن ليس من العيوب التي يُسبّ بها ولا يُتناهى في استقباحها. وأمَّا الذلّ فهو من أقبح العيوب وأذهبها في المَزْراةِ والسبّ فعبّروا عنه بالهمزة لقوّتها، وعن عيب الأذن المحتمل بالواو لضعفها.

- ومن ذلك «القَسْم»، و«القَصْم». فـ«القَصْم» أَقوى فِعْلاً من «القَسْم»؛ لأنَّ «القصْم» يكون معه الدقّ، وقد يقسم بين الشيئين فلا يُنكأ أحدهما؛ فلذلك خصّت بالأقوى الصادُ، وبالأضعف السينُ.

---

(١) ينظر: الأمثال لأبي عبيد: (٢٣٦)، وجمهرة الأمثال: (٢/ ٨١).

(٢) نسَبَ هذا القول أبو عبيد في الغريب المُصنَّف: (٢/ ٣٣) لأبي ذرّ ﷺ.

فهذا ونحوه أمر إذا أنت أتيتَه من بابه، وأصلحت فكرك لتناوله، وتأمّله؛ أعطاك مَقادته، وأركبك ذِروته، وجلا عليك بَهَجاته ومحاسنه. وإن أنت تناكرته وقلت: هذا أمر منتشِرٌ، ومذهبٌ صعبٌ موعِرٌ، حرمت نفسك لذّته وسددت عليها باب الحُظْوة به.

نعم ومن وراء هذا ما اللطف فيه أظهر والحكمة أعلى وأصنع. وذلك أنَّهم قد يضيفون إلى اختيار الحروف وتشبيه أصواتها بالأحداث المعبَّر عنها بها ترتيبها، وتقديم ما يضاهي أوّل الحدث، وتأخير ما يضاهي آخره، وتوسيط ما يضاهي أوسطه سَوْقًا للحروف على سَمْت المعنى المقصود والغرض المطلوب.

- من ذلك قولهم: «بحث». فالباء لغلظها تُشبه بصوتها خَفقة الكفّ على الأرض، والحاء لِصَحَلِها تشبه مخالب الأسد، وبراثِن الذئب، ونحوهما إذا غارت في الأرض والثاء للنفثِ والبث للتراب، وهذا أمر تراه محسوسًا محصَّلاً!

- ومنه: جرَّ الشيءَ يجره، قدّموا الجيم؛ لأنّها حرف شديد، وأوّل الجرّ فيه مشقّة، ثم عقّبوا ذلك بالراء وهو حرف مكرر وكرّروها مع ذلك في نفسها؛ لأنَّ الشيء إذا جُرّ اهتزّ، واضطرب صاعدًا، ونازلاً؛ فكانت الراء لما فيها من التكرير، ولأنَّها أوفقَ لهذا المعنى من جميع الحروف غيرها.

فإن أنت رأيت شيئا من هذا النحو لا ينقاد لك فيما رسمناه، ولا يتابعك على ما أوردناه، فأحد أمرين:

الأوّل: إمَّا أن تكون لم تنعِم النظر فيه، فيقعد بك فكرك عنه.

الثَّاني: وإمّا لأنَّ لهذه اللّغة أصولاً وأوائل قد تخفى عنا، وتقصُر أسبابها دوننا.

ومن طريف ما مرَّ بي في هذه اللُّغة التي لا يكاد يعلم بُعْدُها، ولا يحاط بقاصِيها ازدحام، الدال، والتاء، والطاء، والراء، واللام، والنون، إذا مازجتهنَّ الفاءُ على التقديم والتأخير، فأكثر أحوالها ومجموع معانيها أنّها للوهن والضعف ونحوهما.

من ذلك «الدالفِ» للشيخِ الضعيف، و«الطلِيف» و«الظلِيف»: المجّان وليست له عِصمة الثمين، و«الطَنَف» لِمَا أشرف خارجًا عن البناء، وهو إلى الضعف؛ لأنَّه ليست له قوّة الراكب، و«النَطَف»: العيب، وهو إلى الضعف، والدنِف: المريض، ومنه «الفَرْد»؛ لأنَّ المنفرد إلى الضعف والهلاك.

❁ ❁ ❁

باب في مشابهة معاني الإعراب معانيَ الشِعر

- من ذلك قولهم في « لا » النافية للنكرة: إنَّها تُبنى معها فتصير كجزء من الاسم، نحو: لا رجلَ في الدار، ولا بأسَ عليك، ويُنشَد في هذا المعنى قوله:

خِيطَ على زَفْرةٍ فتمَّ ولم يرجِع إلى دِقَّةٍ ولا هضَم[(١)]

وتأويل ذلك أنَّ هذا الفرس لسعة جوفه؛ كأنَّه زَفَر فلمّا اغترق نَفَسه، بُنِيَ على ذلك فلزمته تلك الزفرة؛ فصِيغ عليها لا يفارقها، كما أنَّ الاسم بُنِيَ مع « لا » حتى خُلط بها لا تفارقه ولا يفارقها، وهذا موضع متناهٍ في حسنه آخذ بغاية الصنعة من مستخرِجه.

- ومن ذلك قول النحويين: إنَّهم لا يبنون من « ضرب »، و« علم »، وما كانت عينه لامًا، أو راءً مِثْل « عَنْسَل ». قالوا: لأنَّا نصير به إلى « ضنرب »، و« عنلم » فإنْ أدغمنا ألبسَ بـ« فعَّل »، وإن أظهرنا النون قبل الراء واللام ثقلت فتركنا بناءه أصلاً، وعليه قوله:

فقال: غَدْرٌ وثُكْلٌ أنتَ بينهما فاخترْ، وما فيهما حَظٌّ لمختارِ[(٢)]

- ومن ذلك قول من اختار إعمال الفعل الثاني؛ لأنَّه العامل الأقرب نحو: ضربتُ، وضربني زيدٌ، وضربني، وضربت زيدًا. فنظير معنى هذا معنى قوله:

بلى إنَّها تَعْفو الكُلُومُ وإنَّما نوكَّلُ بالأدْنَى وإنْ جَلَّ ما يمضي[(٣)]

---

(١) للنابغة الجعدي، في: ديوانه: (١٦١)، وتهذيب اللُّغة: (٤/ ٣٢٤)، والصحاح: (٢/ ٦٧٠).

(٢) للأعشى، في ديوانه: (١٧٩)، وفي: الصبح المُنير: (١٢٦).

(٣) لأبي خراش الهذلي، في: ديوان الهذليين: (٢/ ١٥٧)، والخزانة: (٢/ ٤٥٩).

ومّما جاء في معنى إعمال الأول قوله:

نَقِّلْ فُؤادك حيثُ شِئْتَ من الهَوى ... ما الحُبُّ إلّا لِلحَبيبِ الأوَّلِ[١]

❁ ❁ ❁

(١) لأبي تمام، في: ديوانه: (٢/ ٧٤٥)، ومعاهد التنصيص: (١/ ٢٢٩).

باب في خَلع الأدِلَّة

من ذلك حكاية يونس: ضَرَبَ مَنْ مَنًا، أي: إنسانٌ إنسانًا، أو رجلٌ رجلاً، أفلا تراه كيف جرَّد «مَنْ» من الاستفهام؛ ولذلك أعربها. ونحوه قولهم في الخبر: مررت برجل أيِّ رجلٍ، فجرَّد «أيا» من الاستفهام. وعليه بيت الكتاب:

حتى كأنْ لم يكنْ إلّا تَذَكُّرُهُ والدَّهْرُ أَيَّتَما حالٍ دَهاريرُ[1]

- وممَّا خُلِعت عنه دلالة الاستفهام قول الشاعر:

أَنَّى جَزَوْا عامرا سَيْئاً بفعلهمُ أم كيف يجزونني السُّوأى من الحَسَنِ؟
أَمْ كَيْفَ ينفع ما تُعْطِي العَلُوقُ به رِئْمان أَنْفٍ إذا ما ضُنَّ باللَّبَنِ[2]؟

فـ«أم» في أصل الوضع للاستفهام كما أنَّ «كيف» كذلك. ومحالٌ اجتماع حرفين لمعنًى واحدٍ، فلا بدّ أنْ يكون أحدهما قد خُلِعت عنه دلالةُ الاستفهام. وينبغى أن يكون ذلك الحرف «أم» دون «كيف» حتى كأنَّه قال: بل كيف ينفع فجعلها بمنزلة «بل» في الترك، والتحوّل.

- **ومن ذلك** كاف المخاطب للمذّكر والمؤنث، نحو: رأيتك، فهي تفيد شيئين: الاسمية، والخطاب. ثم خُلِع عنها دلالة الاسم في قولهم: «ذلك» و«أولئك»، و«هاك»، وأبصِرْك زيدًا، وأنت تريد: أبصِرْ زيدًا، وليسك أخاك، في معنى ليس أخاك.

و نظير الكاف في رأيتك إذا خُلعتْ عنها دلالة الاسميّة واستقرّت للخطاب «التاءُ» في: «قمت»، و«قعدت»، ونحو ذلك، فهي تفيد

---

(١) في: الكتاب: (١/ ٢٤٠)، والصحاح: (٢/ ٦٦١).

(٢) لأفنون التغلبيّ، في المفضليات: (٢٦٣)، والمحكم: (١٠/ ٢٩٢)، ومعجم مقاييس اللُّغة: (٤/ ١٣٠).

الاسميّة والخطاب، ثُمَّ تخلع عنها دلالة الاسمية وتخلُص للخطاب البتّة في: «أنتَ» و«أنتِ». فالاسم «أن» وحده والتاء للخطاب.

ولسنا ندّعي أنَّ كلّ اسمٍ مُضمَر لا بدّ من أن يُخلع عنه حكم الاسمية ويخلص للخطاب والحرفيّة، كما أنَّ **الخلع العارض فيها إنَّما لحق متّصلَها دون منفصِلها**؛ لضعف المتّصل، فاجترئ عليه لضعفه فخُلِع معنى الاسمية منه. وأمّا المنفصل فجارٍ بانفصاله مجرى الأسماء الظاهرة القويّة المعربة.

- ومن ذلك واو العطف فيها معنيان: العطف ومعنى الجمع. فإذا وُضعت موضع «مع» خلصت للاجتماع، وخُلِعت عنها دلالة العطف، نحو قولهم: استوى الماءُ والخشبةَ، وجاء البردُ والطيالسةَ.

ومن ذلك فاء العطف فيها معنيان: العطف، فإذا استعملت في جواب الشرط خُلِعت عنها دلالة العطف، وخلصت للإتباع، نحو قولك: إنْ تقم فأنا أقوم.

❀ ❀ ❀

باب في تعليق الأعلام على المعاني دون الأعيان

الأعلامُ أكثرُ وقوعها في كلامهم إنَّما هو على الأعيان دون المعاني. والأعيان هي الأشخاص نحو: زيد، وأبي محمد، وعبدالله، وذي النُون، وأعوج، وشَدقَم، والثريّا. ومنه مَحْوةُ للشَّمال؛ لأنَّها على كلّ حال جسم وإن لم تكن مرئية.

وكما جاءت الأعلام في الأعيان فكذلك أيضا قد جاءت في المعاني نحو قوله:

أَقُولُ لَمَّا جَاءنِي فَخْرُهُ سُبْحَانَ مِنْ عَلْقمةَ الفَاخِرِ[1]

فـ« سبحان » اسمُ علمٍ لمعنى البراءة، والتنزيه.

ومنه أسماء الأعداد كقولك: ثلاثةُ نصف ستَّةَ، وثمانيةُ ضِعف أربعة، إذا أردت قدر العدد لا نفس المعدود، فصار هذا اللفظ علمًا لهذا المعنى.

ومن الأعلام المعلَّقة على المعاني ما استعمله النحويّون من عباراتهم في المثُلُ المقابَلِ بها الممَّثلات، نحو قولهم: « أفعَلُ » إذا أردت به الوصف وله « فَعْلاء » لم تصرفه. فلا تُصرَفُ « أفعَلُ » هذه من حيث صارت علمًا لهذا المثال، نحو: أحمر، وأصفر، وأسود. فتُجرَى « أفعَلُ » مُجرى « أحمد »، و« أصرم » عَلَمين. وتقول: « فاعلة » لا تنصرف معرفة، وتنصرف نكرة. فلا تصرف « فاعلة »؛ لأنَّها عَلَم لهذا الوزن فجرت مَجْرَى « فاطمة »، و« عاتكة ». وتقول: « فَعْلان » إذا كانت له « فَعْلَى »، فإنَّه لا ينصرف معرفة ولا نكرة. فلا تصرف « فعلان » هذا؛

---

(١) للأعشى، في: ديوانه (١٤٣)، وفي: الكتاب: (١/ ٣٢٤)، والمقتضب: (٣/ ٢١٨).

لأنه عَلَم لهذا الوزن بمنزلة « حَمْدان »، و« قحطان ».

وقلَّت الأعلام في المعاني، وكثُرت في الأعيان، نحو: زيد وجعفر؛ لأنَّ الأعيان أظهر للحاسَّة وأبدى إلى المشاهَدة فكانت أشبه بالعلَمية ممَّا لا يُرىَ ولا يشاهَد حِسًّا، وإنَّما يُعلَم تأمّلاً، واستدلالاً.

❁ ❁ ❁

باب في الشيء يَردُ مع نظيره مَوْرِدَه مع نقيضه

❁ **وذلك أضرب، منها:**

- اجتماع المذَّكر، والمؤنَّث، في الصفة المؤنّثة نحو: رجل علَّامة، وامرأة علَّامة، ورجل هُمَزةٌ لمُزَةٌ، وامرأةٌ هُمزةٌ لُمزة، ورجل صَرُورة وفَروقة، وامرأة كذلك. وهو كثير.

وذلك أنَّ الهاء في نحو ذلك لم تلحق لتأنيث الموصوف بما هي فيه؛ وإنَّما لحِقت لإعلام السامع أنَّ هذا الموصوف بما هي فيه قد بلغ الغاية والنهاية؛ فجعل تأنيث الصفة أمارةً لمَا أريد من تأنيث الغاية والمبالغة. يدلّ على ذلك أنَّ الهاء لو كانت في نحو: امرأة فروقة، إنَّما لحقتْ لأنَّ المرأة مؤنَّثة لوجب أن تحذف في المذكَّر فيُقال: رجل فَروُق، كما أنَّ التاء في نحو: امرأة قائمة، وظريفة لَمَّا لحقت لتأنيث الموصوف حُذِفَت مع تذكيره في نحو: رجل ظريف، وقائم.

- واجتماع المذكَّر والمؤنَّث في الصفة المذكرّة، نحو: رجل عَدْل، وامرأة عدل، ورجل ضيف وامرأة. وكذلك ما فوق الواحد نحو: رجلين رضًا وعدل وقوم رضا وعدل قال زُهيَر:

متى يَشْتجِرْ قوم يَقُلْ سَرَواتُهمْ   همُ بيننا فهمْ رضًا وهمُ عدلُ[1]

وسبب اجتماعهما هنا في هذه الصفة؛ أنَّ التذكير إنَّما أتاها من قِبَل المصدريّة.

ولمَّا كان الغرض في قولهم: رجل عدل، وامرأة عدل؛ إنَّما هو إرادة المصدر والجنس جُعِل الإفراد والتذكير أمارةً للمصدر المُذكَّر.

---

(١) في ديوانه: (٤٩)، والصاحبي: (٢١٧).

- ومن ذلك فرس وَسَاعٌ، الذكرُ، والأُنثى فيه سواء، وفرس جوادٌ وناقةٌ ضامرٌ، وجملٌ ضامرٌ، وناقةٌ بازلٌ وجملٌ بازلٌ، وهو لُبابُ قومه، وهي لُباب قومها، وهم لُباب قومهم.

❁ ❁ ❁

باب في ورود الوِفاق مع وجود الخلاف

- هذا الباب ينفصل من الذي قبله بأنَّ **ذلك تبع فيه اللفظُ ما ليس وَفْقًا له** نحو: رجل نسَّابة وامرأة عدل. وهذا **الباب ليس بلفظٍ تبع لفظًا، بل هو قائمٌ برأسه**. وذلك قولهم: غاض الماءُ، وغِضْته؛ سوَّوا فيه بين المتعدّي وغير المتعدّي، ومثله جبرتْ يدُه، وجبرتها، وعَمَر المنزلُ، وعمرته، ودان الرجلُ، ودِنْته من الدين في معنى أدنته -وعليه جاء «مديون» في لغة التميميّين- ومثله هبط الشيء.

- فأمَّا قول الله سبحانه: ﴿وَإِنَّ مِنْهَا لَمَا يَهْبِطُ مِنْ خَشْيَةِ ٱللَّهِ﴾ [البقرة، من الآية: ٧٤] فأجود القولين فيه أن يكون معناه: وإن منها لَمَا يهبط مَنْ نظر إليه لخشيةِ الله. وذلك أنَّ الإنسان إذا فكَّر في عِظَم هذه المخلوقات تضاءل، وتخشّع وهبطت نفسُه لعظم ما شاهد. فنسب الفعل إلى تلك الحجارة؛ لمَّا كان السقوط والخشوع مسببًا عنها، وحادثًا لأجل النظر إليها[(١)] ونحوه نكزتِ البئر، ونكزتها أي: أقللتَ ماءها.

فهذا كلّه شاذٌّ عن القياس، وإن كان مطّردًا في الاستعمال، إلا أنَّ له عندي وجهًا لأجله جاز. وهو أنَّ كل فاعل غير الله سبحانه، فإنما الفعل منه شيءٌ أُعيره وأُعطيه وأُقدر عليه، فهو وإن كان فاعلاً فإنَّه لمَّا كان مُعانًا مُقْدَرًا صار كأن فعله لغيره، فلمّا كان قولهم: غاض الماء؛

---

(١) قال ابنُ كثير: وقد زعم بعضهم أنَّ هذا من باب المجاز؛ وهو إسناد الخشوع إلى الحجارة كما أسندت الإرادة إلى الجدار في قوله: ﴿يُرِيدُ أَن يَنقَضَّ﴾ قال الرازي والقرطبي وغيرهما من الأئمة: ولا حاجة إلى هذا فإن الله تعالى يخلق فيها هذه الصفة كما في قوله تعالى: ﴿وَٱلنَّجْمُ وَٱلشَّجَرُ يَسْجُدَانِ ۝﴾ وفي الصحيح: «هذا جبل يحبنا ونحبه»، وفي صحيح مسلم: «إنّي لأعرف حجرًا بمكة كان يسلِّم علي قبل أن أبعث إني لأعرفه الآن»، وغير ذلك مما في معناه. ينظر: تفسير ابن كثير: (١/ ٣٠٥).

أنَّ غيره أغاضه -وإن جرى لفظ الفعل له- تجاوزت العرب ذلك إلى أن أظهرت هناك فعلاً بلفظ الأوّل متعدّيًا؛ لأنَّه قد كان فاعله في وقت فعله إياه إنَّما هو مُشَاء إليه أو مُعانٌ عليه. فخرج اللفظان لما ذكرنا خروجًا واحدًا.

❁ ❁ ❁

باب في نقض العادة

المعتاد المألوف في اللُّغة أنَّه إذا كان « فَعَل » غير متعدٍّ كان « أَفعل » متعدّيًا؛ لأنَّ هذه الهمزة كثيرًا ما تجيء للتعدية، نحو: قام زيدٌ، وأقمتُ زيدًا. فإن كان « فَعَل » متعدّيًا إلى مفعولٍ واحدٍ فنقلْته بالهمزة؛ صار متعدّيًا إلى اثنين نحو: طعِم زيدٌ خبزًا، وأطعمتُه خبزًا.

غير أنَّ ضربًا من اللُّغة جاءت فيه هذه القضِيَّة معكوسةً مخالِفةً، فتجد « فعَل » فيها متعدّيًا، و« أفعل » غير متعدٍّ !

من ذلك: أجفل الظليمُ، وجفلتْه الريحُ، وأشنق البعيرُ -إذا رفع رأسه-وشَنقْتُه، وأنزف البئرُ -إذا ذهب ماؤها- ونَزَفتُها، وأقشع الغيمُ، وقَشَعتْه الريح، وألوت الناقةُ بذَنَبها، ولوَتْ ذَنَبها.

وعلَّة ذلك أنَّه جُعِل تعدِّي « فعلت »، وجمودُ « أفعلت » كالعِوَض لـ« فعلت » من غلبة « أفعلت » لها على التعدّي نحو: جلس وأجلسته، ونهض وأنهضته. كما جعل قلب الياء واوًا في « التَقوى »، و« الفتوى » عوضًا للواو من كثرة دخول الياء عليها.

ونحوٌ من ذلك ما جاء عنهم من « أفعلته » فهو « مفعول »، نحو: أحببته فهو محبوب، وأهمَّه - من الهمّ - فهو مهموم.

وعِلَّة ما جاء من أفعلته فهو مفعول؛ أنَّهم جاؤوا به على« فُعِل » نحو: « زُكِم » فهو « مزكوم »، و« سُلّ » فهو « مسلول ».

ونظيرُ مجيء اسم المفعول على حذف الزيادة نحو: أحببته فهو محبوب؛ مجيءُ اسم الفاعِل على حذفها أيضًا، نحو: أورس الرِمْثُ، فهو وارس، وأيفع الغلام فهو يافع، وأبقل المكان فهو باقِل.

ونظيرهما مجيءُ المصدر على حذفها، نحو: جاء زيد وحده. فأصل هذا أوحدته بمروري إيحادًا، ثم حُذِفتْ زيادتاه فجاء على الفَعْل.

❁ ❁ ❁

باب في تدافُع الظاهر

هذا نحوٌ من اللغَة له انقسام، فمن ذلك:

- استحسانهم لتركيبِ ما تباعدتْ مخارجُه من الحروف، نحو: الهمزة مع النون، والحاء مع الباء نحو: «آن»، و«نأى»، و«حبّ»، واستقباحُهم لتركيب ما تقارب من الحروف وذلك نحو: «صس»، و«طث»، و«ثط».

ثم إنَّا من بعدُ نراهم يؤثرون في الحرفين المتباعدين أن يقرّبوا أحدهما من صاحبه، ويُدنوه إليه، نحو قولهم في «سَوِيق»: «صَوِيق»، وفي «اصتبر»: «اصطبر»، وفي «ازتان»: «ازدان»، ونحوها مما أُدنِيَ فيه أحد الصوتين من الآخر مع ما قدّمناه من إيثارهم لتباعد الأصوات؛ إذ كان الصوت مع نقيضه أظهر منه مع قرينه ولَصِيقه، ولذلك كانت الكتابة بالسواد في السواد خفِيَّة وكذلك سائر الألوان.

ومن تدافع الظاهر ما نعلمه من إيثارهم الياء على الواو. وذلك لويت ليًّا، وطويت طيًّا، وسيّد وهيّن، وأغريت، واستقصيت.

ثمَّ إنَّهم مع ذلك قالوا: الفتوى، والتقوى، والثنوى؛ فأبدلوا الياء واوًا عن غير قوّة عِلّة أكثر من الاستحسان والملاينة!

والجواب عن هذا أنّهم مع ما أرادوه من الفرق بين الاسم والصفة، أرادوا أن يعوّضوا الواو من كثرة دخول الياء عليها!

ومن ذلك استثقالهم المِثلين حتى قلبوا أحدهما في نحو: «أمليت»، وأصلها «أمللت» و قولهم: لاورَبيك لا أفعل، يريدون: لا وربِّك لا أفعل.

وبعد فإنهم إذا خفَّفوا في موضع وتركوا آخر في نحوه كان أمثل من ألاَّ يخففوا في أحدهما. وكذلك جميع ما يَرِد عليك ممَّا ظاهرُه التدافع يجب أن ترفُق به، ولا تعنف عليه، ولا تسرع إلى إعطاء اليد بانتقاض بابه. والقياسَ القياسَ.

❁ ❁ ❁

باب في التطوّع بما لا يلزم

وهو أن يلتزم الشاعر ما لا يجب عليه ليدلَّ بذلك على غُزْرِه وسعة ما عنده. فمن ذلك:

وحُسَّدٍ أَوْشَلْتُ من حِظاظِهَا عَلَى أحاسِي الغَيْظِ واكْتِظاظِها(١)

فالتزم في جميعها الظاء الأولى مع كون الرويّ ظاء على عِزّة ذلك مفردًا من الظاء الأول، فكيف به إذا انضم إليه ظاء قبله؟ وقلّما رأيت في قوّة الشاعر مثل هذا.

وأنشد الأصمعيّ من مشطور السريع رائيَّةً طويلة التزم قائلها تصغير قوافيها في أكثر الأمر إلا القليل النَّزْر. وأولها:

عَزَّ عَلَى لَيْلَى بِذِي سُدَيْرِ سُوءُ مَبِيتِي لَيْلَةَ الغُمَيْرِ(٢)

فقلَّة غير المصغَّر في قوافيها هو أفخر ما فيها، وأدلّ على قوة قائلها، وأنَّه إنما لزِم التصغير في أكثرها سباطةً وطبعًا، لا تكلّفًا وكَرْهًا؛ ألا ترى أنَّه لو كان ذلك منه تجشُّمًا، وصنعةً لتحامى غَير المصغَّر ليتمّ له غرضه، ولا ينتقضَ عليه ما اعتزمه.

وفي المحدثين من يسلك هذا الطريق، وينبغي أن يكونوا إليه أقرب وبه أحجى؛ إذ كانوا في صنعة الشعر أرحبَ ذراعًا، وأوسع خناقًا؛ لأنَّهم فيه متأنّون، وعليه متلوّمون، وليسوا بمرتجِليه ولا مستكرَهين فيه.

---

(١) في: المحكم: (٢/ ٥١٢)، وتاج العروس: (٢/ ٢١٧).

(٢) في: المحكم: (٨/ ٤٤٧)، ولسان العرب: (٤/ ٣٥٤).

وقد كان ابن الروميّ رام ذلك؛ لسعة حفظه وشدّة مأخذه. فمن ذلك رائيَّته في وصف العِنَب وهي قوله:

ورازِقِيٍّ مُخَطَّفِ الخُصُورِ   كأنّه مخازن البَلُّورِ(1)

التزم فيها الواو البتّة، ولم يجاوزها غالبًا.

وأكثر هذه الالتزامات في الشعر؛ لأنَّه يحظر على نفسه ما تبيحه الصنعة إيّاه إدلالاً، وتغطرفًا، واقتدارًا وتعاليًا. وهو كثير.

فأمّا في غير الشعر، فنحو قولك في جواب مَن سألك فقال لك: أيّ شيء عندك: زيد أو عمرو أو محمد الكريم أو عليّ العاقل؟

فإنّما جوابه الذي لا يقتضي السؤال غيره أن يجيبه بنكرة في غاية شِياع مثلها فيقول: جِسم. ألا ترى أنَّه قد يجوز أن يكون في قوله: أيّ شيءٍ عندك؛ إنّما أراد أن يستفصلك بين أن يكون عندك عِلمٌ، أو قراءةٌ، أو جُودٌ، أو شجاعة، وأن يكون عندك جسمٌ ما. فإذا قلت: جسمٌ، فقد فَصَلت بين أمرين قد كان يجوز أن يريد منك فصلك بينهما. إلا أنَّ جسمًا وإن كان قد فَصَل بين المعنيين فإنَّه مبالغ في إبهامه. فإن تطوّعَتَ زيادة على هذا قلت: حيوان. وذلك أنَّ حيوانًا أخصّ من جسم، فإنْ تطوّع بشيء آخر قال: رجل. فإن زاد في التطوّع شيئًا آخر قال: رجلٌ عاقلٌ، أو نحو ذلك. فإن تطوَّع شيئًا آخر قال: زيْد أو عمرو، أو نحو ذلك.

فهذا كله تطوّعٌ بما لا يوجبه سؤال هذا السائل.

---

(1) في ديوانه: (٩٨٧-٩٨٨).

ومن التطوّع المشامّ للتوكيد قول الله سبحانه: ﴿لَا تَتَّخِذُوٓاْ إِلَٰهَيۡنِ ٱثۡنَيۡنِۖ﴾ [النحل، من الآية: ٥١]، وقولهم: مضى أمس الدابر، وأمس المدبر. وهو كثير.

ومنه قولهم: أخذته بدرهم فصاعدًا، هذه -أيضا- حالٌ مؤكّدة، وتقديره: فزاد الثمن صاعدًا، ومعلوم أنّه إذا زاد الثمن لم يكن إلا صاعدًا.

❁ ❁ ❁

باب في التامّ يزاد عليه فيعود ناقصًا

هذا موضعٌ ظاهره التناقض، ومحصوله صحيحٌ واضحٌ.

وذلك قولك: قام زيدٌ، فهذا كلام تامّ فإن زدت عليه فقلت: إن قام زيدٌ؛ صار شرطًا واحتاج إلى جواب، وكذلك: زيدٌ منطلقٌ، كلام مستقلٌّ فإذا زدتَ عليه «أنّ» احتاج إلى عاملٍ يعمل في «أنّ» وصلتها فتقول: بلغني أنَّ زيدًا منطلقٌ ونحوه. وكذلك قولك: زيد أخوك، فإن زدت عليه «أعلمت» لم تكتف بالاسمين فقلت: أعلمت بكرًا زيدًا أخاك.

وجماع هذا أنَّ كلّ كلام مستقلّ زدت عليه شيئًا غير معقود بغيره، ولا مقتضٍ لسواه فالكلام باقٍ على تمامه قبل المزيد عليه. فإن زدت عليه شيئا مقتضيًا لغيره معقودًا به؛ عاد الكلام ناقصًا لا لحاله الأولى، بل لما دخل عليه معقودًا بغيره.

فنظير الأوّل قولك: زيدٌ قائمٌ، وما زيدٌ قائمٌ وقائمًا على اللغتين. ونظير الثّاني ما تقدّم من قولنا: قام زيد وإنْ قام زيد. فإنْ جعلت «إنْ» هنا نفيًا بقي على تمامه ألا تراه بمعنى ما قام زيدٌ.

❁ ❁ ❁

باب في زيادة الحروف، وحذفها

قال أبو بكر: حذف الحروف ليس بالقياس؛ وذلك أنَّ الحروف إنَّما دخلت الكلام لضرب من الاختصار فلو ذهبت تحذفها لكنت مختصِرًا لها هي أيضًا واختصار المختصرَ إجحاف به.

وتفسير قوله: «إنما دخلت الكلام لضرب من الاختصار». هو أنَّك إذا قلت: ما قام زيد فقد أغنَتْ «ما» عن «أنفي»، وهي جملة فعل وفاعل. وإذا قلت: قام القوم إلا زيدا فقد نابت «إلاّ» عن «أستثني»، وهي فعل وفاعل، ونحوها.

فإذا كانت هذه الحروف نوائب عمّا هو أكثر منها من الجُمَل، وغيرها لم يجز من بعد ذا أن تتخرّق عليها فتنتهكَها وتجحفَ بها.

ولأجل إرادة الاختصار بها لم يجز أن تعمل في شيء من الفضلات: الظرف، والحال، والتمييز، والاستثناء، وغير ذلك. وعلّته أنّهم قد أنابوها عن الكلام الطويل؛ لضَربٍ من الاختصار فلو ذهبوا يُعملونها فيما بعد لنقضوا ما أجمعوه وتراجعوا عمَّا اعتزموه.

هذا هو القياس: ألاّ يجوز حذف الحروف ولا زيادتها. ومع ذلك فقد حُذفت تارةً، وزيدت أخرى.

أمّا حذفها فكنحو ما حكاه أبو عثمان عن أبي زيدٍ من حذف حرف العطف في مثل: أكلت لحمًا سمكًا تمرًا. وأنشد أبو الحسن:

كيفَ أصبحتَ كيفَ أمْسيتَ مِمَّا يَغْرِسُ الوُدَّ في فؤادِ الكريمِ[1]

---

(١) في شرح التبريزي على الحماسة: (٢/ ٣٢٣)، وديوان المعاني: (٢/ ٢٢٥).

يريد: كيف أصبحت، وكيف أمسيت.

ومنه قول ابن أبي ربيعة:

ثُمَّ قالوا تحبُّها قلتُ بَهْرًا عَدَدَ القَطْر والحصى والترابِ(١)

أظهرُ الأمرين فيه أن يكون أراد: أتحبها؛ لأنّ البيت الذي قبله يدلّ عليه وهو قوله:

أبرزوها مثل المَهَاةِ تَهادَى بين خَمْسٍ كواعبٍ أترابِ

وقد كثرت زيادة «ما» توكيدًا كقول الله تعالى: ﴿فَبِمَا نَقْضِهِم مِّيثَٰقَهُمْ﴾ [النساء، من الآية: ١٥٥].

وقال جلّ وعزّ: ﴿وَلَا تُلْقُوا۟ بِأَيْدِيكُمْ إِلَى ٱلتَّهْلُكَةِ﴾ [البقرة، من الآية: ١٩٥]؛ فالباء زائدة.

وزيادة الحروف كثيرة وإن كانت على غير قياس.

فأما عذر حذف هذه الحروف فلقوّة المعرفة بالموضع كقول امرئ القيس:

فقلت يمين الله أبْرَحُ قاعداً ولو قطعوا رأسي لديكِ وأوصالي(٢)

لأنّه لو أراد الواجب لما جاز؛ لأنَّ «أبرح» هذه لا تستعمل في الواجب فلا بدّ من أن يكون أراد: لا أبرح.

وأمّا زيادتها؛ فلإرادة التوكيد بها. وذلك أنّه قد سبق أنَّ الغرض في استعمالها إنّما هو الإيجاز، والاختصار، والاكتفاء من الأفعال وفاعليها، فإذا زيد ما هذه سبيله فهو تناهٍ في التوكيد به. وذلك كابتذالك في ضيافة

---

(١) في ديوانه: (٣٠).

(٢) في ديوانه: (٣٢)، وكتاب سيبويه: (٢/١٤٧)، والمقتضب: (٢/٣٢٦).

ضيفك أعزّ ما تقدر عليه، وتصونه من أسبابك فذاك غاية إكرامك له، وتناهيك في الحَفْل به.

❁ ❁ ❁

باب في زيادة الحرف عِوضًا من آخر محذوف

اعلم أنَّ الحرف الذي يُحذَف فيجاء بآخر عوضًا منه على ضربين: أحدهما أصليّ، والآخر زائد.

الأوّل: على ثلاثة أضرب: فاء، وعين، ولام.

١- ما حذفت فاؤه، وجيء بزائد عوضًا منه فبابُ «فِعْلة» في المصادر نحو: «عِدَة»، و«زنة»، و«جهة»، والأصل: «وعدْة»، و«وزْنة»، و«وجْهة»؛ فحذفت الفاء، وجعلت التاء بدلاً من الفاء.

٢- ما حذِفت عينه وصار الزائد عوضًا منها قولهم: «سَيْد»، و«مَيْت»، و«هَيْن»، و«لين» قال:

وأصلها «فيعل»: «سيِّد»، و«ميِّت»، و«هيِّن»، و«ليِّن»؛ حذفت عينها وجعلت ياء «فيعل» عوضًا منها. وكذلك باب قيدودة وصيرورة وكينونة وأصلها فيعلولة حذفت عينها وصارت ياء فيعلولة الزائدة عوضا منها.

٣- ما حذفت لامه وصار الزائد عوضًا منها فكثير، منه باب «سنة»، و«مائة»، و«رئة»، و«فئة»، و«عِضَة».

فأمّا «بنت»، و«أخت»، فالتاء بدلٌ من لام الفعل وليست عوضًا.

وأمّا ما حذف **لالتقاء الساكنين** من هذا النحو فليس الساكن الثاني بدلاً، ولا عوضًا؛ لأنَّه ليس لازمًا، نحو هذه «عصًا»، و«رحًا»، وليست كذلك تاء «مائة» و«عِضَة»، و«سنة»، و«فئة»، و«شفة»؛ لأنَّها ثابتةٌ في الوصل، ومبدلةٌ «هاء» في الوقف. فأمَّا الحذف فلا حذف. وكذلك ما لحقه عَلَم الجمع نحو: «القاضون»، و«القاضِين»،

و« الأعلَون »، و« الأعلَين ». فعلم الجمع ليس عوضًا، ولا بدلاً لأنه ليس لازمًا.

وممّا حذفت لامه وجعل الزائد عوضًا منها « فرزدق »، و« فريزيد »، و« سفرجل »، و« سفيريج ». وهذا بابٌ واسعٌ.

الثّاني: الحرف الزائد عوضًا من حرفٍ زائد، وهو كثير. منه التاء في « فرازنة »، و« زنادقة »، و« جحاجحة ». لحقت عوضًا من ياء المدّ في زناديق وفرازين وجحاجيح.

- ومن ذلك ما لحقته ياء المدّ عوضًا من حرف زائد حذف منه نحو: قولهم في تكسير « مدحرج »، وتحقيره: « دحاريج »، و« دحيريج ». فالياء عوض من ميمه. وكذلك « جحافيل »، و« جحيفيل »: الياء عوض من نونه. وكذلك « مغاسيل »، و« مُغَيسيل » الياء عوض من تائه. وكذلك « زعافير » الياء عوضٌ من ألفه ونونه.

- وكذلك الهاء في « تَفْعِلة » في المصادر عوضٌ من ياء « تفعيل » أو ألف « فِعّال ». وذلك نحو سلَّيته تسلية وربيته تربية: الهاء بدل من ياء « تفعيل » في « تسلىّ »، و« تربّى »، أو ألف « سِلّاء »، و« رِبّاء ».

- ومن ذلك تاء « الفعللة » في الرباعىّ نحو: « الهملجة »، و« السرهفة ».

وقد أُوقع هذا التعاوضُ في الحروف المنفصلة عن الكلم غير المصوغة فيها الممزوجة بأنفس صِيَغها. وذلك قول الراجز - على مذهب الخليل -:

إنَّ الكريمَ وأبيك يَعتمِلْ   إنْ لم يجدْ يومًا على مَنْ يتكل[1]

---

(١) ينظر في: شرح أبيات سيبويه:(٢/ ٢٠٥)، والجنى الداني:(٤٧٨).

أي: من يتّكل عليه. فحذف «عليه» هذه وزاد «على» متقدّمة، والأصل: يعتمل إن لم يجد من يتّكل عليه.

وقياس هذا الحذف والتعويض قولهم: بأيِّهم تضرب أمرُر، أي: أيَّهم تضربْ أمررْ به.

❁ ❁ ❁

باب في استعمال الحروف بعضِها مكانَ بعض

هذا باب يتلقاه الناس مغسولاً ساذجًا من الصنعة. وما أبعد الصواب عنه! وأوقفه دونه؛ وذلك أنَّهم يقولون: إن «إلى» تكون بمعنى «مع». ويحتجّون لذلك بقول الله حكاية عن عيسى عليه السلام: ﴿مَنْ أَنصَارِيٓ إِلَى ٱللَّهِ﴾ [الصف، من الآية: ١٤] أي: مع الله. ويقولون: إنَّ «في» تكون بمعنى «على» ويحتجّون بقوله تعالى حاكيًا قول فرعون: ﴿وَلَأُصَلِّبَنَّكُمْ فِي جُذُوعِ ٱلنَّخْلِ﴾ [طه، من الآية: ٧١] أي: عليها. ويقولون: تكون الباء بمعنى عَنْ وعلى ويحتجون بقولهم: رميت بالقوس أي عنها، وعليها كقوله:

أرْمِي عليها وهي فَرْعٌ أجمَعُ وهي ثلاثُ أذْرُعٍ وإصبَعُ[1]

ولسنا ندفع أن يكون ذلك كما قالوا لكنا نقول: إنَّه يكون بمعناه في موضع دون موضع على حسب الأحوال الداعية إليه، والمسوّغة له. فأمَّا في كل موضعٍ، وعلى كلِّ حالٍ فلا. فلو أنّك إن أخذت بظاهر هذا القول غُفْلاً هكذا لا مقيَّدًا لزمك عليه أن تقول: سرت إلى زيد، وأنت تريد: معه وأن تقول: رويت الحديث بزيد، وأنت تريد: عنه، ونحو ذلك مما يطول ويتفاحش. ولكن سنضع في ذلك رسمًا يُعمَل عليه ويؤمن التزام الشناعة لمكانه.

واعلم أنَّ الفعل إذا كان بمعنى فعل آخر، وكان أحدهما يتعدّى بحرف والآخر بآخر فإنَّ العرب قد تتسع فتوقع أحد الحرفين موقع صاحبه إيذانًا بأنَّ هذا الفعل في معنى ذلك الآخر؛ فلذلك جيء معه بالحرف المعتاد مع ما هو في معناه وذلك كقول الله عز اسمه:

---

(١) ينظر في: الكتاب: (٤/٢٢٦)، التصريح: (٢/٢٨٦).

﴿أُحِلَّ لَكُمْ لَيْلَةَ ٱلصِّيَامِ ٱلرَّفَثُ إِلَىٰ نِسَآئِكُمْ﴾ [البقرة، من الآية: ١٨٧]، وأنت لا تقول: رفثت إلى المرأة وإنما تقول: رفثت بها أو معها؛ لكنه لمّا كان الرفث هنا في معنى الإفضاء، وأفضى تتعدّى بـ «إلى» كقولك: أفضيت إلى المرأة جئت بـ «إلى» مع الرفث إيذانًا، وإشعارًا أنّه بمعناه.

وكذلك ﴿مَنْ أَنصَارِيٓ إِلَى ٱللَّهِ﴾ أي: مع الله، وأنت لا تقول: سرت إلى زيد أي: معه؛ لكنه إنّما جاء ﴿مَنْ أَنصَارِيٓ إِلَى ٱللَّهِ﴾ لمّا كان معناه: من ينضاف في نُصرتي إلى الله فجاز لذلك أن تأتي هنا «إلى».

وعليه قول الفرزدق:

كَـيْـفَ تَـرانِي قـالِـبـاً مِجَـنِّي
أَقـلِـبُ أَمْـرِي ظَـهْـرَه لـلـبَـطْـنِ
قـد قـتـلَ الـلـهُ زيـادًا عـنِّي[1]

لمّا كان معنى قد قتله: قد صرفه عدّاه بـ «عن».

ووجدتُ في اللُّغة من هذا الفن شيئًا كثيرًا لا يكاد يُحاط به، ولعلّه لو جُمع أكثره لا جميعه لجاء كتابًا ضخمًا[2]. فإذا مرّ بك شيءٌ منه فتقبّله، وأنس به فإنّه فصلٌ من العربية لطيفٌ حسنٌ يدعو إلى الأنس بها، والفقاهة فيها.

وممّا جاء من الحروف في موضع غيره على نحو مما ذكرنا قوله:

إذا رَضِيَتْ عَـلَـيَّ بَـنُـو قُـشَـيْـرٍ   لَـعَـمْـرُ الـلـهِ أعْـجَـبَـنِي رِضَـاهَـا[3]

---

(١) ينظر في: المحتسب: (١/ ٥٢)، وشرح شواهد المغني: (٢/ ٩٦٢).

(٢) وقد تحقّق ما أشار إليه فقيه العربيّة؛ إذ قامت على دراسته رسائل عدّة.

(٣) للقُحَيف العُقَيليّ، في: شعراء بني عُقيل وشعرهم: (٢/ ٢٠٢)، ونوادر أبي زيد: (١٧٦)، والمقتضب: (٢/ ٣٢٠).

أراد: عني. ووجهه: أنَّها إذا رضيت عنه أحبته، وأقبلت عليه. فلذلك استعمل «على» بمعنى «عن» وكان أبو علي يستحسن قول الكسائي في هذا؛ لأنه قال: لما كان «رضيت» ضدَّ «سخطت» عدّى «رضيت» بـ«على»؛ حملاً للشيء على نقيضه كما يحمل على نظيره. وقد سلك سيبويه هذه الطريق في المصادر كثيرًا فقال: قالوا كذا كما قالوا كذا، وأحدهما ضدّ الآخر.

فقس على هذا فإنَّك لن تعدَم إصابة بإذن الله ورشدًا.

❁ ❁ ❁

باب في مضارعة الحروف للحركات، والحركات للحروف

وسبب ذلك أنَّ **الحركة حرفٌ صغيرٌ**، ألا ترى أنّ مِن متقدّمي القوم مَن كان يسمِّي الضمة الواو الصغيرة، والكسرة الياء الصغيرة، والفتحة الألِف الصغيرة. ويؤكّد ذلك أنّك متى **أشبعت ومطَلْتَ الحركة أنشأْتَ بعدها حرفا من جنسها**. وذلك قولك في إشباع حركات ضُرِب ونحوه: ضوربيا. ولهذا إذا احتاج الشاعر إلى إقامة الوزن مطل الحركة وأنشأ عنها حرفًا من جنسها نحو:

تَنْفِي يَدَاهَا الْحَصَى في كُلِّ هَاجِرَةٍ نَفْيَ الدَّراهِيمِ تَنْقَادُ الصَّيارِيفِ(١)

وقول ابن هَرْمة:

أَنتَ من الغوائِلِ حين تُرْمَى ومن ذَمِّ الرجالِ بِمُنْتَزاحِ(٢)

يريد: بمنتزح وهو «مُفْتَعل» من النزح، وقوله:

وَأَنَّنِي حَيْثُمَا يَثْنِي الْهَوَى بَصَرِي مِنْ حَيْثُمَا سَلَكُوا أَدْنُو فَأَنْظُورُ(٣)

فإذا ثبت أنَّ هذه الحركات أبعاض للحروف، ومن جنسها، وكانت متى أشبعت ومُطِلت تمّت ووفت؛ جرت مَجرى الحروف.

وممّا أُجريَ من الحروف مُجرى الحركات:

- الألف، والياء، والواو؛ إذا أُعرب بهن في تلك الأسماء الستة، وفي التثنية والجمع.

- ومنها النّون إذا كانت علمًا للرفع في الأفعال الخمسة.

---

(١) للفرزدق، في ديوانه: (٥٧٠)، وفي: أمالي ابن الشجري: (١/ ١٤٢)، وشرح المفصل: (٦/ ١٠٦).

(٢) في شعره: (٩٢)، وفي المحكم: (٢/ ١٧٧)، وتاج العروس: (١/ ١٧١).

(٣) ينظر في: سر صناعة الإعراب: (١/ ٢٦)، وضرائر الشعر: (٣٥).

وقد حذفت (الألف، والياء، والواو، والنون) للجزم في: لم يغزوا، ولم يدعُ، ولم يرمِ، ولم يخشَ. وحُذِفت استخفافًا كما تحذف الحركة لذلك، في نحو قوله:

فألْحَقْتُ أُخْراهُمْ طَريقَ أُلاهُمُ كَمَا قِيلَ نجْمٌ قَد خَوى متَتابعُ[1]

يريد أولاهم. وقال الله عزّ اسمه: ﴿وَٱلَّيْلِ إِذَا يَسْرِ﴾ [الفجر، الآية: ٤].

- ومن مضارعة الحرف للحركة أنّ الأحرف الثلاثة (الألف، والياء والواو) إذا أشبعن، ومُطلن أدّين إلى حرف آخر غيرهنَّ، إلا أنَّه شبيهٌ بهنّ وهو الهمزة، وهذا كالحركة إذا مطلتها أدتك إلى صورة أخرى غير صورتها. وهي الألف والياء والواو في: «منتزاح»، و«الصياريف»، و«أنظور». وهذا غريبٌ في موضعه.

- ومن ذلك أنَّ **تاء التأنيث في الواحد لا يكون ما قبلها إلا مفتوحًا**، نحو: «حمزة»، و«طلحة»، و«قائمة»، ولا يكون ساكنا، ما لم يكن الألفَ، نحو: «قطاة»، و«حصاة»، و«حبنطاة». أفلا ترى إلى مساواتهم بين الفتحة، والألف حتى كأنَّها هي هي! وهذا يدلُّ على أنَّ أضعف الأحرف الثلاثة الألف دون أختيها؛ لأنَّها قد خُصَّت هنا بمساواة الحركة دونها.

❁ وأمَّا شبه الحركة بالحرف ففي نحو:

- تسميتك امرأة بهند وجُمْل. فلك فيهما مذهبان: الصرف، وتركه. فإن تحرك الأوسط ثقُل الاسم، فلم يُصرَف نحو: «قَدَم» فجرت الحركة مَجرى الحرف في منع الصرف، فأشبهت ألف سُعاد وياء زينب.

---

(١) ينظر في: المحكم: (١٠/ ٤٠٠)، وتاج العروس: (٣١/ ٥٧).

- ومن ذلك أنَّك إذا أضفت إلى الرباعيّ المقصور أجزت إقرار الألف، وقلبها واوا نحو الإضافة إلى حُبلى: إن شئت قلت: حُبليّ، وهو الوجه، وإن شئت: حبلويّ. فإذا صرت إلى الخمسة حذفت الألف البتة أصلاً كانت أو زائدة، نحو: «حبارى»، و«مصطفى»، وكذلك إن تحرَّك الثاني من الرباعي حذفت ألفه البتة، كقولك في «جمزى»: «جمزيّ»، وفي «بَشَكى» «بشكيّ»، ألا ترى إلى الحركة كيف أوجبت الحذف، كما أوجبه الحرف الزائد على الأربعة فصارت حركة عين «جَمَزَى» في إيجابها الحذف بمنزلة ألف «حُبارى»، وياء «خَيْزَلى»[(١)].

- ومن مشابهة الحركة للحرف أنّك تفصل بها، ولا تصل إلى الإدغام معها كما تفصل بالحرف ولا تصل إلى الإدغام معه، كـ: «وتِد»، و«يطِد»؛ فحجزت الحركة بين المتقارِبين كما يحجز الحرفُ بينهما في نحو: «شمليل»[(٢)]، و«حبربر»[(٣)].

فاعرف ذلك مذهبًا في صحَّة ما صح من هذا النحو لطيفًا غريبًا.

❁ ❁ ❁

---

(١) مشية فيها، تفكّك وتبختر. ينظر: تهذيب اللُّغة: (٧/ ٩٤)، ولسان العرب: (١١/ ٢٠٣).

(٢) ناقة: شمليل: سريعة. ينظر: معجم المقاييس: (٣/ ٢١٦).

(٣) يقال: ما له حَبَرْبَرٌ، ولا حَوَرْوَرٌ، أي: ما له شيء. ينظر: تهذيب اللُّغة: (٥/ ٢٢١).

باب محلّ الحركات من الحروف،
أمعها، أم قبلها، أم بعدها؟

مذهب سيبويه، ومَن معه أنَّ الحركة تحدث بعد الحرف، وذهب غيره إلى أنَّها تحدث قبله.

وسبب هذا الخلاف لُطف الأمر، وغموض الحال. فإذا كان هذا أمرًا يعرض للمحسوس الذي إليه تتحاكم النفوس فحسبك به لطفًا، وبالتوقف فيه لبسًا.

فِممَّا يشهد لسيبويه وقوعها فاصلةً بين المثلين[١]، مانعةً من إدغام الأول في الآخر، نحو: « الملَل »، و« الضَفَف »[٢]، و« المشَش »[٣] كفصْل الألف بينهما نحو: « الملال »، و« الضفاف »، و« المشاش ». وكذلك « شددت »، و« مددت »، فلن تخلو حركة الأول من أن تكون قبله، أو معه، أو بعده. فلو كانت في الرتبة قبله لما حجزت عن الإدغام. ونحو من ذلك قولهم: « ميزان »، و« ميعاد »، فقَلْب الواو ياء يدلُّ على أنَّ الكسرة لم تحدث قبل الميم؛ لأنَّها لو كانت حادثة قبلها لم تل الواو فكان يجب أن يقال: « مِوازن »، و« مِوعاد »؛ لأنَّك تقلب الواو ياء للكسرة التي تجاورها من قبلها، فإذا كان بينها وبينها حرف حاجز لم تلها، وإذا لم تلها لم يجب أن نقلبها للحرف الحاجز بينهما. وأيضًا فلو كانت قبل حرفها لبطل الإدغام في الكلام؛ لأنَّ حركة الثاني كانت تكون قبله حاجزة بين المثلين.

---

(١) ينظر: سرّ صناعة الإعراب: (١/ ٣٢-٣٨)، واللُّباب في علل البناء والإعراب: (١/ ٦١-٦٣).

(٢) قال ابن السكيت: الضَفَفُ: كثرتُ العيال. وقال الخليل: الضَفَفُ: كثرةُ الأيدي على الطعام. وقال أبو زيد: الضَفَفُ: الضيق والشدَّةُ. الصحاح: (٤/ ١٣٩١).

(٣) كلُّ ما شخَص من عظمٍ وكان له حَجْم، ويكون ذلك من عيبٍ يُصِيب العَظْم. معجم المقاييس: (٥/ ٢٧٢).

ويُفسد كونها حادثةً مع الحرف أنّا لو أمرنا مذكّرًا من الطيّ، ثم أتبعناه أمرًا آخر له من الوجل من غير حرف عطف لا بل بمجيء الثاني تابعًا للأوّل لقلنا: «اطوِايجلْ». والأصل فيه: «اطواوْجل»، فقلبت الواو التي هي فاء الفعل من الوجل ياء؛ لسكونها وانكسار ما قبلها. فلولا أنَّ كسرة واو «اطو» في الرتبة بعدها لما قلبت ياءً واوُ «اوجل»؛ لأنَّ الكسرة إنّما تقلب الواو لمخالفتها إياها في جنس الصوت فتجتذبها إلى ما هي بعضه، ومن جنسه، وهو الياء.

بل دلَّ قلب الواو الثانية من «اطواوجل» ياء حتى صارت «اطوايجل» على أنَّ الكسرة أدنى اليها من الواو قبلها. وإذا كانت أدنى إليها كانت بعد الواو المحركة بها لا محالة.

ويقوّي قول من قال: إنَّ الحركة تحدث مع الحرف أنَّ النون الساكنة مخرجها مع حروف الفم من الأنف، والمتحركة مخرجها من الفم، ولو كانت حركة الحرف تحدث مِن بعده لوجب أن تكون النون المتحركة أيضًا من الأنف؛ لأنَّ الحركة تحدث بعدها فكان ينبغي ألا تغني عنها شيئا لسبقها هى لحركتها.

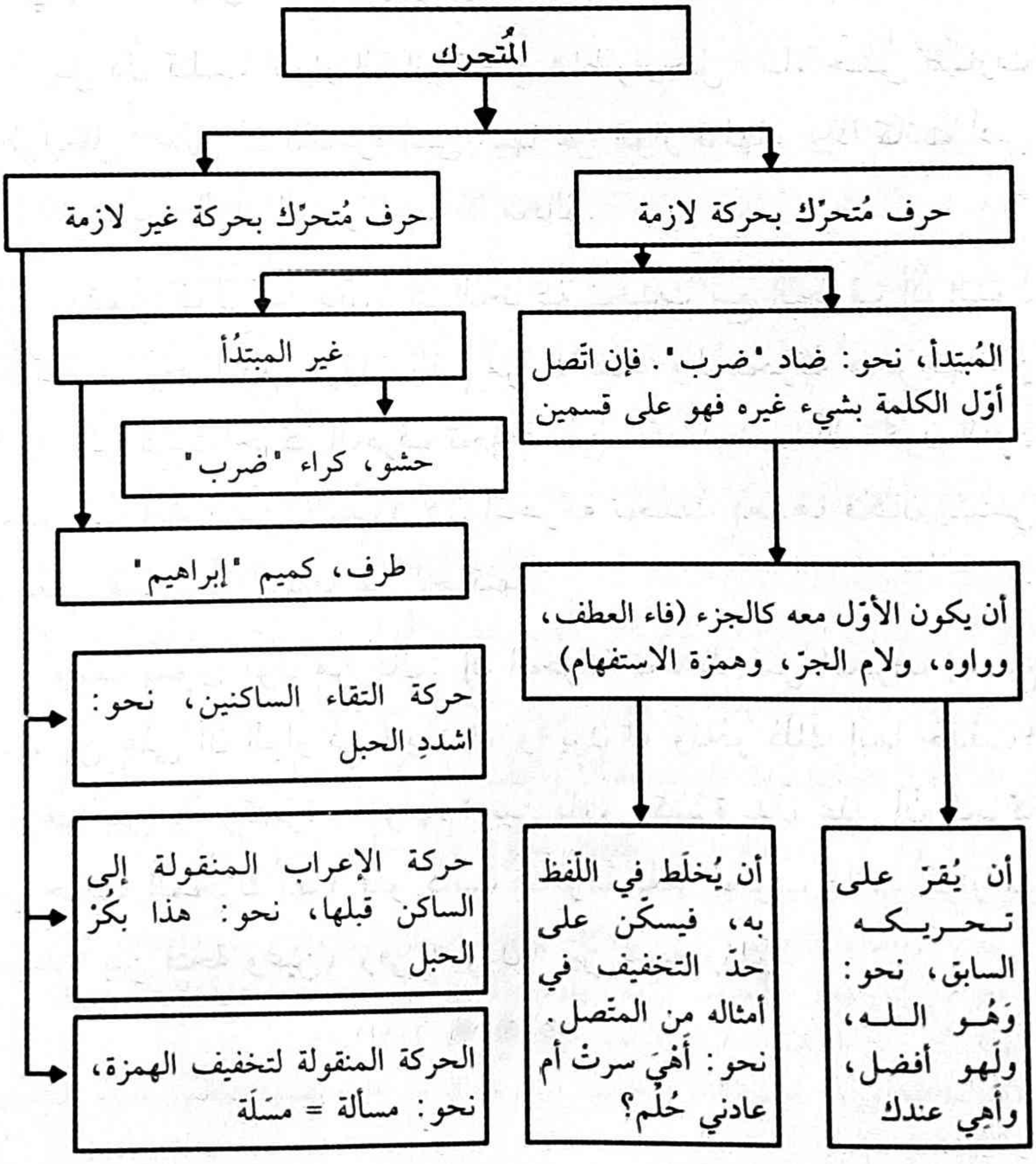
وممّا يقوّي قول من قال: إنَّ الحركة تحدث قبل الحرف إجماع النحويين على أنَّ الواو في «يعد»، و«يزِن»، ونحو ذلك إنّما حذفت؛ لوقوعها بين ياء وكسرة. فقولهم: بين ياء، وكسرة يدلُّ على أنَّ الحركة قبل حرفها المحرَّك بها؛ فلو كانت الحركة بعد الحرف كانت الواو في «يوعِد» بين فتحة وعين، وفي «يوزن» بين فتحة وزاي.

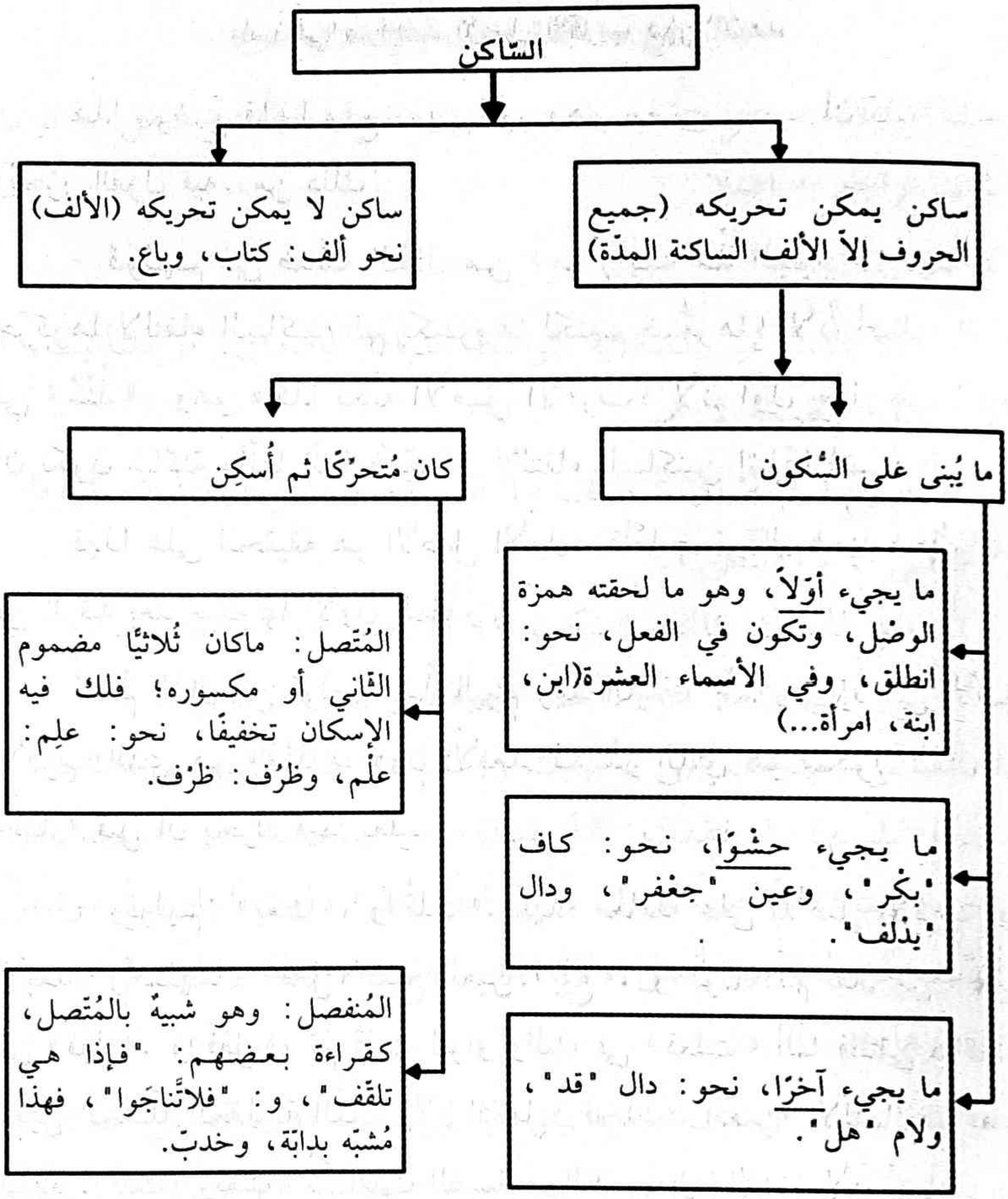
❁ ❁ ❁

باب الساكن والمتحرك

أوَّل الكلمة لا يكون إلا متحركًا، وينبغي لآخرها أن يكون ساكنًا. وأمَّا الإشمام فإنَّه للعين دون الأذن. لكن رَوم الحركة يكاد الحرف يكون به متحركًا، فأنت تفصل به بين المذكر والمؤنث في قولك في الوقف: أنتَ وأنتِ. فلولا أنَّ هناك صوتًا لما وجدت فصلاً.

أمّا المتحرِّك، فهذا بيانه:




السّاكن
ساكن يمكن تحريكه (جميع الحروف إلاّ الألف الساكنة المدّة)
ساكن لا يمكن تحريكه (الألف) نحو ألف: كتاب، وباع.
ما يُبنى على السّكون
كان مُتحرّكًا ثم أُسكِن
ما يجيء أوّلاً، وهو ما لحقته همزة الوصل، وتكون في الفعل، نحو: انطلق، وفي الأسماء العشرة(ابن، ابنة، امرأة...)
ما يجيء حشوًا، نحو: كاف "بكْر"، وعين "جعْفر"، ودال "يذْلف".
ما يجيء آخرًا، نحو: دال "قد"، ولام "هل".
المُتّصل: ماكان ثُلاثيًا مضموم الثّاني أو مكسوره؛ فلك فيه الإسكان تخفيفًا، نحو: علِم: علْم، وظرُف: ظرْف.
المُنفصل: وهو شبيهٌ بالمُتّصل، كقراءة بعضهم: "فإذا هي تلقّف"، و: "فلاتّناجَوا"، فهذا مُشبّه بدابّة، وخدبّ.

باب في مراجعة الأصل الأقرب دون الأبعد

هذا موضعٌ قلَّما وقع تفصيله، وهو معنىً يجب أن يُنَبّه عليه، ويُحرَّر القولُ فيه. من ذلك:

- قولهم في ضمَّة الذال من «ما رأيته مُذُ اليوم»: إنّهم لمَّا حرَّكوها لالتقاء الساكنين لم يكسروها لكنهم ضمُّوها؛ لأنَّ أصلها الضم في «مُنْذُ». وهو هكذا لكنَّه الأصل الأقرب؛ لأنَّ أوَّل حال هذه الذال أن تكون ساكنة وأنَّها إنَّما ضُمَّت؛ لالتقاء الساكنين إتباعًا لضمة الميم.

فهذا على الحقيقة هو الأصل الأول، فأمَّا ضمّ ذال «منذ» فإنَّما هو في الرتبة بعد سكونها الأوَّل المقدَّر.

فضمُّ الذال من قولهم: مذُ اليوم ومذُ الليلة، إنَّما هو ردٌّ إلى الأصل الأقرب الذي هو «مُنذُ»، دون الأبعد المقدَّر الذي هو سكون الذال في «مُنْذ» قبل أن يحرك فيما بعد.

- وقولهم: «بِعت»، و«قُلت»، فهذه معاملةٌ على الأصل الأقرب دون الأبعد. وأصلهما: «فَعَل» بفتح العين: «بَيَع»، و«قَوَل» ثُمَّ نُقِلا من «فَعَل» إلى «فعِل»، و«فَعُل»، ثُمَّ قُلِبت الواو والياء في «فعلت» ألفًا فالتقى ساكنان: العين المعتلَّة المقلوبة ألفًا، ولام الفعل؛ فحذفت العين؛ لالتقائهما فصار التقدير: قَلت، وبَعت، ثُمَّ نقلت الضمة، والكسرة إلى الفاء؛ لأنَّ أصلهما قبل القلب «فَعُلت» وفَعِلت، فصارا بِعت وقُلت. فهذا مراجعة أصل، إلا أنَّه الأقرب لا الأبعد، ألا ترى أنَّ أوَّل أحوال هذه العين في صيغة المثال إنَّما هو فتحة العين التي أبدلت منها الضمة والكسرة.

❁ ❁ ❁

بابٌ في مراجعة أصل، واستئناف فرع

كلُّ حرفٍ غير منقلب احتجت إلى قلبه؛ فإنَّك ترتجل له فرعًا، ولست تراجع به أصلاً.

من ذلك:

- الألفات غير المنقلبة الواقعةُ أطرافًا للإلحاق، أو للتأنيث، أو لغيرهما من الصيغة لا غير:

١- التي للإلحاق كألف «أرطًى»، فيمن قال: «مأروط»، و«حبنطى»، و«دَلنظى».

٢- التي للتأنيث كألف «سكرى»، و«غضبى»، و«جُمادى».

٣- التي للصيغة لا غير كألف «ضبغطرى»، و«قبعثرى».

فمتى احتجت إلى تحريك واحدةٍ من هذه الألفات للتثنية، أو الجمع قلبتها ياء فقلت: «أرطيان»، و«حبنطيان»، و«سكريان»، و«جماديات»، و«ضبغطريان»، و«قبعثريان». فهذه الياء فرعٌ مرتجلٌ، وليست مُراجَعًا بها أصل؛ لأنَّه ليس واحدة منها منقلبة لا عن ياء، ولا غيرها.

وقد يكون الحرف مُنقلِبًا فيُضطرّ إلى قلبه، فلا تردّه إلى أصله الذي كان منقلبًا عنه. كقولك في «حمراء»: حمراوي، وحمراوات؛ فتُقلَب الهمزة واوًا -وإن كانت منقلبة عن ألف التأنيث-. ولهذا نظائر في العربية كثيرةٌ.

❁ ❁ ❁

باب فيما يراجع من الأصول ممّا لا يراجع

الأصول المنصرَف عنها إلى الفروع على ضربين:

الأوَّل: ما إذا احتيج إليه جاز أن يُراجَع، نحو: الصرف الذي يفارق الاسم لمشابهته الفعل من وجهين، فمتى احتجت إلى صرفه جاز أن تراجعه فتصرفه، كقوله:

فَلْتأتِيَنكَ قَصائدٌ ولَيَدْفَعَنْ جيشٌ إليك قَوادِمَ الأكْوارِ[١]

ومنه إجراء المعتلّ مجرى الصحيح نحو قوله:

لا بَارَكَ اللهُ في الغوانِي هَلْ يُصْبِحْنَ إلّا لهنَّ مطَّلَبُ[٢]

ومنه إظهار التضعيف كلَحِحَت عينُه، وضبِب البلد، وألِلَ السقاء.

الثَّاني: ما لا يُراجَع من الأصول عند الضرورة، كالثلاثي المعتلّ العين، نحو: «قام»، و«باع»، و«طال». فلم يأت عنهم في نثرٍ ولا نظمٍ شيءٌ منه مُصَحَّحًا نحو: «قوَم»، ولا «بيَع»، ولا «طَوُل»، وكذلك مضارعه نحو: «يقْوُم»، و«يَبْيِع»، و«يطْوُل».

ومنه: باب «افتعل» إذا كانت فاؤه صادًا، أو ضادًا، أو طاءً، أو ظاءً، فإنَّ تاءه تُبدَل طاء نحو: «اصطبر»، و«اضطرب». وكذلك إن كانت فاؤه دالاً، أو ذالاً، أو زايًا، فإنَّ تاءه تُبدَل دالاً، نحو: «ادَّكر»، و«ازدان». فلا يجوز خروج هذه التاء على أصلها. ولم يأت ذلك في نثرٍ ولا نظم.

❁ ❁ ❁

(١) للنابغة، في: ديوانه: (٥٩)، والكتاب: (٣/ ٥١١)، والأصول: (٣/ ٤٣٦).

(٢) لعبد الله بن قيس الرقيات، في: ديوانه: (٣)، والكتاب: (٣/ ٣١٤)، والمُقتضب: (١/ ١٤٢).

باب في مراعاتهم الأصول تارةً، وإهمالهم إيَّاها أخرى

فمن الأول قولهم: صُغت الخاتم، وحُكت الثوب ونحو ذلك. وذلك أنَّ «فَعُلت» هنا عُدِّيت؛ فلولا أنّ أصل هذا «فعَلت» - بفتح العين - لما جاز أن تعمل «فَعُلت». ومن ذلك:

لِيُبْكَ يَزِيدُ، ضَارِعٌ لِخُصُومَةٍ ومختَبِطٌ ممّا تُطِيحُ الطَّوائِحُ(١)

فأوَّلُ البيت مبنيٌّ على اطِّراح ذكر الفاعل، وآخرُه قد عوود فيه، والتقدير: ليبكه مختبطٌ ممّا تطيح الطوائح. فدلَّ قوله: «ليبك» على ما أراده من قوله: ليبكه. ونحوه قولُه تعالى: ﴿فِي بُيُوتٍ أَذِنَ ٱللَّهُ أَن تُرْفَعَ وَيُذْكَرَ فِيهَا ٱسْمُهُۥ يُسَبِّحُ لَهُۥ فِيهَا بِٱلْغُدُوِّ وَٱلْآصَالِ ﴿٣٦﴾ رِجَالٌ لَّا تُلْهِيهِمْ تِجَٰرَةٌ وَلَا بَيْعٌ عَن ذِكْرِ ٱللَّهِ وَإِقَامِ ٱلصَّلَوٰةِ وَإِيتَآءِ ٱلزَّكَوٰةِ يَخَافُونَ يَوْمًا تَتَقَلَّبُ فِيهِ ٱلْقُلُوبُ وَٱلْأَبْصَٰرُ﴾ [النور، الآية: ٣٦ - ٣٧]، أي: يسبِّحُ له فيها رجالٌ، ونحوه قوله الله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلْإِنسَٰنَ خُلِقَ هَلُوعًا﴾ [المعارج، الآية: ١٩] هذا مع قوله سبحانه: ﴿ٱقْرَأْ بِٱسْمِ رَبِّكَ ٱلَّذِى خَلَقَ ﴿١﴾ خَلَقَ ٱلْإِنسَٰنَ مِنْ عَلَقٍ﴾ [اقرأ، الآية: ١ - ٢] وأمثاله كثيرة.

ومن الأصول المراعاة قولهم: مررت برجلٍ ضاربِ زيدٍ وعمرا، وليس زيدٌ بقائمٍ، ولا قاعدًا، و﴿إِنَّا مُنَجُّوكَ وَأَهْلَكَ﴾ [العنكبوت، الآية: ٣٣].

ومن ضدِّ ذلك: هذان ضارباك؛ لأنَّك لو اعتددت بالنون المحذوفة لكنت كأنَّك قد جمعتَ بين الزيادتين المعتقبتين في آخر الاسم. وعلى هذا القياس أكثر الكلام: أن يعامل الحاضر فيغلب حكمه لحضوره على

---

(١) يُنسب للحارث بن نهيك، ولغيره، وهو في: خزانة الأدب: (١/ ٣٠٣)، وشرح شواهد الإيضاح: (٩٤).

الغائب لمغيبه. ومن ذلك قوله:

وَقَالُوا تَعَرَّفْهَا المَنَازِلَ مِنْ مِنًى   وَمَا كُلُّ مَنْ وَافَى مِنًى أَنَا عَارِفُ[١]

فيمن نوّن، أو أطلق مع رفع «كلّ». ووجه ذلك أنّه إذا رُفِع «كلّ» فلا بدَّ من تقدير الهاء؛ ليعود على المبتدأ من خبره ضميرٌ. وكلُّ واحدٍ من التنوين في «عارف» ومدة الإطلاق في «عارفو» ينافي اجتماعه مع الهاء المرادة المقدّرة، ولو جمعت بينهما فقلت: عارفنه أو عارفوه، لم يجز شيءٌ من ذينك. وإنَّما هذا لمعاملة الحاضر واطِّراح حكم الغائب. فاعرفه وقسه فإنَّه بابٌ واسع.

❁ ❁ ❁

---

(١) لمُزاحم العقيلي، في: الكتاب: (١/ ٧٢)، وشرح الأشموني: (١/ ١٢٧).

باب في حمل الأصول على الفروع

قال أبو عثمان: «لا يضاف «ضاربٌ» إلى فاعله؛ لأنَّك لا تضيفه إليه مُضمَرًا، فكذلك لا تضيفه إليه مظهرًا. وجازت إضافة المصدر إلى الفاعل لمّا جازت إضافته إليه مضمرًا».

كأنَّ أبا عثمان إنَّما اعتبر في هذا الباب المضمر فقدَّمه، وحمل عليه المظهر من قبل أنَّ المضمر أقوى حُكمًا في باب الإضافة من المظهر؛ وذلك أنَّ المضمر أشبه بما تحذفه الإضافة -وهو التنوين- من المُظهَر.

ومن ذلك قولهم: إنَّما استوى النصب، والجرُّ في المظهر في نحو: رأيت الزيدين، ومررت بالزيدين؛ لاستوائهما في المُضمَر نحو: رأيتك، ومررت بك. وإنَّما كان هذا الموضع للمُضمَر حتى حُمِل عليه حكم المُظهَر؛ من حيث كان المُضمَر عاريًا من الإعراب، فإذا عَرِيَ منه جاز أن يأتي منصوبُه بلفظ مجروره، وليس كذلك المظهر؛ لأنَّ باب الإظهار أن يكون موسومًا بالإعراب؛ فلذلك حملوا الظاهر على المضمر في التثنية -وإن كان المظهر هو الأصل- إذ كان المُراعَى أمرًا غير الفرعيّة، والأصليّة وإنَّما هو أمر الإعراب والبناء.

فإذا بدَهتك هذه المواضع فتعاظمتك فلا تخنع لها، ولا تُعطِ باليد مع أوّل ورودها، وتأتَّ لها، ولاطفْ بالصنعة ما يورده الخصم منها مناظرًا كان أو خاطرًا.

❁ ❁ ❁

باب في الحُكم يقف بين الحُكمين

هذا فصلٌ موجودٌ في العربيَّة لفظًا، وقد أعطته مقادًا عليه وقياسًا، نحو: كسرة ما قبل ياء المتكلّم في نحو: «غلامِي»، و«صاحبِي»، فهذه الحركة لا إعرابٌ، ولا بناء:

- أمّا كونها غير إعراب؛ فلأنَّ الاسم يكون مرفوعًا، ومنصوبًا، وهي فيه، نحو: هذا غلامِي، ورأيت صاحبِي، وليس بين الكسر، وبين الرفع، والنصب في هذا ونحوه نسبة ولا مقاربة.

- وأمَّا كونها غير بناء؛ فلأنَّ الكلمة معربة متمكِّنة، فليست الحركة إذن في آخرها ببناء.

ومن ذلك ما كانت فيه اللام، أو الإضافة نحو: «الرجل»، و«غلامك»، وصاحب الرجل. فهذه الأسماء كلّها وما كان نحوها لا منصرفة ولا غير منصرفة؛ لأنَّها ليست بمنونة فتكون منصرفة، ولا ممّا يجوز للتنوين حلوله للصرف، فإذا لم يوجد فيه كان عدمه منه أمارةً لكونه غير منصرف كـ«أحمد»، و«عمر»، و«إبراهيم».

وكذلك قوله:

فَسَلٍّ وَجْدَ الهائِمِ المُعْتَلِّ ببازِلٍ وجناءَ أو عَيْهَلِّ[1]

فإثبات الياء مع التضعيف طريفٌ. وذلك أنَّ التثقيل من أمارة الوقف، والياء من أمارة الإطلاق. فظاهر هذا الجمعُ بين الضدين فهو بمنزلة بين المنزلتين، وجاز الجمع بينهما؛ لأنَّ كلَّ واحدٍ منهما قد كان جائزًا على انفراده.

---

(١) لمنظور بن مَرْثَد الأسدي. في: الكتاب: (٤/ ١٧٠)، والأصول: (٣/ ٤٥٢).

وليس على النظر بحقيقة الضدين كالسواد والبياض، والحركة والسكون فيستحيل اجتماعهما. فتضادهما إذن إنَّما هو في الصناعة لا في الطبيعة. والطريق متلئبّة منقادةٌ، والتأمُّل يوضحها، ويمكنك منها.

❁ ❁ ❁

بابٌ في شجاعة العربية

معظمُ ذلك إنَّما هو الحذف، والزيادة، والتقديم، والتأخير، والحمل على المعنى، والتحريف.

الحذف

قد حذفت العربُ الجملةَ، والمفردَ، والحرفَ، والحركة. وليس شيءٌ من ذلك إلاّ عن دليل عليه.

حذف الجملة نحو:

- قولهم في القسم: واللهِ لا فعلت، وتاللهِ لقد فعلت. وأصله: أقسم بالله، فحذف الفعل، والفاعل، وبقيت الحال -من الجار والجواب- دليلاً على المحذوف.

- والأفعال في الأمر، والنهي، والتحضيض، نحو: زيدًا إذا أردت: اضرب زيدًا، أو نحوه. ومنه إيّاك، إذا حذّرته، أي: احفظ نفسك، ولا تُضِعْها.

- وكذلك الشرط في نحو: الناس مجزيّون بأفعالهم إنْ خيرًا فخيرًا، وإنْ شرًّا فشرًّا، أي: إنْ فعَل المرءُ خيرًا جُزي خيرًا، وإن فعَل شرًّا جُزِي شرًّا.

وإنَّما تحذف الجملة من الفعل والفاعل؛ لمشابهتها المفرد بكون الفاعل في كثير من الأمر بمنزلة الجزء من الفعل، نحو: ضربت، ويضربان، وقامت هند، و﴿لَتُبْلَوُنَّ فِيٓ أَمْوَٰلِكُمْ وَأَنفُسِكُمْ﴾ [آل عمران، من الآية: ١٨٦]، وما أشبه ذلك ممَّا يدلُّ على شدّة اتصال الفعل بالفاعل، وكونه معه كالجزء الواحد. وليس كذلك المبتدأ والخبر.

وأمّا حذف المفرد فعلى ثلاثة أضرب: اسم، وفعل، وحرف.

١- حذف الاسم: وهو على أضرب، منها:

- حذْف المبتدأ، نحو: هل لك في كذا وكذا؟ أي: هل لك فيه حاجةٌ؟. وكذلك قوله ﷻ: ﴿كَأَنَّهُمْ يَوْمَ يَرَوْنَ مَا يُوعَدُونَ لَمْ يَلْبَثُوٓاْ إِلَّا سَاعَةً مِّن نَّهَارٍۭ بَلَٰغٌ﴾ [الأحقاف، من الآية: ٣٥] أي ذلك أو هذا بلاغ. وهو كثيرٌ.

- حذْف الخبر نحو قولهم في جواب من عندك: زيدٌ، أي: زيدٌ عندي.

- حذْف المضاف، وذلك كثيرٌ واسعٌ. ولا يرى أبو الحسن القياس عليه نحو: قول الله سبحانه: ﴿وَلَٰكِنَّ ٱلْبِرَّ مَنِ ٱتَّقَىٰ﴾ [البقرة، من الآية: ١٨٩] أي: برّ من اتقى. وإن شئت كان تقديره: ولكنَّ ذا البر من اتقى. والأوّل أجود؛ لأنَّ حذف المضاف ضربٌ من الاتساع، والخبر أولى بذلك من المبتدأ؛ لأنَّ الاتساع بالأعجاز أولى منه بالصدور.

كما حُذِف المضاف مكرّرًا نحو قوله تعالى: ﴿فَقَبَضْتُ قَبْضَةً مِّنْ أَثَرِ ٱلرَّسُولِ﴾ [طه، من الآية: ٩٦] أي: من تراب أثر حافر فرس الرسول. ومثله مسألة الكتاب(١): أنت مِنّي فرسخان، أي: ذو مسافة فرسخين.

- حذْف المضاف إليه نحو قوله تعالى: ﴿لِلَّهِ ٱلْأَمْرُ مِن قَبْلُ وَمِنۢ بَعْدُ﴾ [الروم، الآية: ٤] أي: من قبل ذلك ومن بعده. وقولهم: ابدأ بهذا أولُ، أي: أول ما تفعل.

- حذْف الموصوف وإقامة الصفة مُقامه وأكثر ذلك في الشعر. وإنّما كانت كثرته فيه دون النثر من حيث كان القياس يكاد يحظره؛ وذلك أنَّ الصفة في الكلام على ضربين: إمّا للتخليص، والتخصيص،

---

(١) (١/٤١٥).

وإمَّا للمدح والثناء. وكلاهما من مقامات الإسهاب، والإطناب، لا من مظانِّ الإيجاز والاختصار. وإذا كان كذلك لم يلق الحذف به ولا تخفيف اللفظ منه، مع ما ينضاف إلى ذلك من الإلباس وضد البيان. فإذا قلت: مررت بطويلٍ، لم يستبن أنَّ الممرور به إنسانٌ دون رمحٍ، أو ثوبٍ، أو نحو ذلك. وإذا كان كذلك كان حذف الموصوف إنَّما هو متى قام الدليل عليه أو شهدت الحال به. **وكلَّما استبهم الموصوفُ كان حذفه غير لائق.**

ومن حذفه قوله الله سبحانه -حكاية عن الجنّ-: ﴿وَأَنَّا مِنَّا ٱلصَّٰلِحُونَ وَمِنَّا دُونَ ذَٰلِكَۖ﴾ [الجنّ، من الآية: ١١] أي: قومٌ دون ذلك.

- حُذْف الصفة ودلالة الحال عليها، كحكاية صاحب الكتاب[١] من قولهم: سير عليه ليلٌ، وهم يريدون: ليلٌ طويلٌ. وكأنَّ هذا إنَّما حذفت فيه الصفة؛ لدلالة الحال على موضعها. وذلك أنَّك تحسّ في كلام القائل لذلك من التطويح، والتطريح، والتفخيم، والتعظيم ما يقوم مقام قوله: طويلٌ، أو نحو ذلك. وأنت تحس هذا من نفسك إذا تأملته. فأمَّا إنْ عريت من الدّلالة عليها من اللفظ، أو من الحال فإنَّ حذفها لا يجوز.

- حذْف المفعول به، نحو قول الله تعالى: ﴿وَأُوتِيَتْ مِن كُلِّ شَيْءٍ﴾ [النمل، من الآية: ٢٣] أي: أوتيت منه شيئًا، وقال الحُطيئة:

مُـنـعَّـمـةٌ تـصـونُ إلَـيـكَ مِـنْـهَـا ... كَـصَـوْنِـك مـن رِدَاءٍ شَـرْعَـبـيّ[٢]

أي: تصون الحديث منها. وله نظائر.

---

(١) (١/ ١٢٠). وعبارة سيبويه: «وإن لم تَذكر الصفةَ، وأردتَ هذا المعنى رَفعتَ إلّا أنَّ الصفة تبيَّن بها معنى الرفع وتُوَضِّحه».

(٢) في ديوانه: (١٥٤).

- حذْف الظرف نحو قوله:

فَإِنْ متُّ فانْعَيني بما أنا أهلُهُ   وشُقِّي عليّ الجيبَ يا ابنةَ مَعبَدِ(١)

أي: إن متّ قبلك.

- حذف المعطوف تارةً، والمعطوف عليه أُخرى. فعن أحمد بن يحيى أنَّهم يقولون: راكب الناقة طليحان، أي: راكب الناقة، والناقةُ طليحان. وتقول: الذي ضربتُ، وزيدًا جعفرُ، تريد الذي ضربته وزيدًا، فتحذف المفعول من الصلة.

- حذف المستثنى نحو قولهم: جاءني زيدٌ ليس إلّا، وليس غيرُ(٢)، أي: ليس إلا إيّاه، وليس غيرَه.

- حذْف خبر إنَّ مع النكرة خاصّة نحو:

إنّ مَحلّاً وإنّ مُرْتَحَلا   وإنّ في السَّفر إذْ مضَوا مَهَلا(٣)

أي: إنَّ لنا محلاً، وإنَّ لنا مرتحلاً.

وأصحابنا يجيزون حذف خبر إنّ مع المعرفة، والكوفيّون يأبون حذف خبرها إلا مع النكرة.

- حذف أحد مفعولي «ظننت»، نحو: أزيدًا ظننته مُنطلقًا، وتقديره: أظننتَ زيدًا منطلقًا ظننته منطلقًا؟ فلمّا أضمرت الفعل فسرته بقولك: ظننته، وحذفت المفعول الثاني من الفعل الأول المقدَّر؛ اكتفاءً بالمفعول الثاني الظاهر في الفعل الآخر. وكذلك بقية.

---

(١) لطرفة بن العبد، في ديوانه: (٢٩)، وشرح المُعلَّقات للزوزني: (٩٩).

(٢) قال ابن هشام: تارة يزول من المضاف ما يستحقه من إعراب وتنوين ويبنى على الضم؛ نحو: «ليس غير». أوضح المسالك: (٣/ ١٥٢).

(٣) للأعشى، في ديوانه: (٢٣٣)، والأصول: (١/ ٢٤٧).

- حذْف خبر كان في نحو قوله:

أَسَكْرَانُ كانَ ابنَ المَرَاغَةِ إِذْ هَجا   تَمِيماً بجَوْفِ الشامِ أَمْ مُتَساكِرُ[١]

ألا ترى أن تقديره: أكان سكرانُ ابن المراغة، فلمّا حذف الفعل الرافع فسّره بالثاني فقال: كان ابن المراغة.

- حُذف المنادى نحو:

فَخَيْرٌ نَحنُ عِنْدَ النَّاسِ مِنْكُمْ   إِذَا الدَّاعِي المُثَوِّبُ قَالَ يَالَا[٢]

أراد: يا لَبني فلان، ونحو ذلك.

- حذْف المُميَّز، وذلك إذا عُلِم من الحال حكم ما كان يُعلَم منها به. وذلك قولك: عندي عشرون، واشتريت ثلاثين. فإن لم يُعلَم المُراد لزم التمييز إذا قصد المتكلِّم الإبانة. فإن أراد الإلغاز وحَذف جانب البيان لم يوجب على نفسه ذكر التميز.

وحذْف الحال لا يحسُن؛ لأنَّ الغرض فيها إنَّما هو توكيد الخبر بها، وما طريقه طريق التوكيد غير لائق به الحذف؛ لأنَّه ضِدّ الغرض ونقيضه.

ولم أعلم أنَّ المصدر حُذِف في موضع؛ لأنَّ الغرض فيه إذا تجرَّد من الصفة، أو التعريف، أو عدد المرات، فإنَّما هو لتوكيد الفعل وحذف المؤكَّد لا يجوز.

وكلامنا على حذْف ما يحذف وهو مراد، فأمَّا حذْفه إذا لم يرد فسائغٌ لا سؤال فيه، كقولنا: انطلق زيدٌ، فهذا كلامٌ تامٌّ، وإن لم يُذكَر

(١) يُنسَب إلى الفرزدق، ولم أقف عليه في ديوانه.

(٢) لزهير بن مسعود الضبي، والزّاهر: (١/ ١٢٥)، والمحكم: (١٠/ ٦٠٢).

معه شيءٌ من الفضلات، مصدرًا ولا ظرفًا ولا حالاً ولا غيره؛ إذْ لم تُرد الزيادة في الفائدة بأكثر من الإخبار بانطلاقه دون غيره.

٢- حذف الفعل، على ضربين:

أحدهما: أن تحذفه، والفاعلُ فيه. فإذا وقع ذلك فهو حذف جملة، نحو: زيدًا ضربته؛ لأنَّك أردت: ضربتُ زيدًا، فلمَّا أضمرت «ضربت» فسّرته بقولك: ضربته.

والآخر: أن تحذف الفعل وحده. وهذا هو غرضٌ هذا الموضع، وذلك أنّ يكون الفاعل مفصولاً عنه مرفوعًا به، نحو: أزيدٌ قام؟ فـ«زيدٌ» مرفوعٌ بفعلٍ مُضمَرٍ محذوفٍ خالٍ من الفاعل، وكذلك ﴿إِذَا ٱلسَّمَآءُ ٱنشَقَّتۡ﴾ [الانشقاق، الآية: ١] أي: إذا انشقَّت السماء.

٣- حذف الحرف، وهو على ضربين:

أحدهما: حذْف حرفٍ زائدٍ على الكلمة ممَّا يجيء لمعنى.

والآخر: حذْف حرفٍ من نفس الكلمة.

❁ ❁ ❁

فصلٌ في التقديم، والتأخير

وذلك على ضربين:

أحدهما: ما يقبله القياس، **والآخر**: ما يسهله الاضطرار.

الأوّل: كتقديم المفعول على الفاعل تارة، وعلى فعله أخرى كـ: ضرب زيدًا عمرٌو، وزيدًا ضرب عمرٌو. وكذلك الظرف نحو: قام عندك زيدٌ، وعندك قام زيدٌ وسار يومَ الجمعة جعفر، ويوم الجمعة سار جعفر. ومثلها الحال والاستثناء، والمفعول له.

ولا يجوز تقديم مايلي:

- المستثنى على الفعل الناصب له.

- المفعول معه على الفعل نحو قولك: والطيالسة جاء البرد؛ لأنَّ صورة هذه الواو صورة العاطفة.

- الفاعل على الفعل، وكذلك ما أقيم مقام الفاعل.

- الصلة، ولا شيء منها على الموصول.

- الصفة على الموصوف.

- المبدل على المبدل منه.

- عطف البيان على المعطوف عليه.

- العطف الذي هو نسق على المعطوف عليه، إلا في الواو.

- تقديم المضاف إليه على المضاف، ولا شيء ممَّا اتصل به.

- الجواب على المُجَاب شرطًا كان، أو قسمًا، أو غيرهما.

وأمَّا الفروق والفصول فمعلومة المواقع، ومن قبيحها: التفريق بين المضاف والمضاف إليه، والفصل بين الفعل والفاعل، بالأجنبي وهو دون الأول، ألا ترى إلى جواز الفصل بينهما بالظرف نحو قولك: كان فيك زيدٌ راغبًا، وقُبح الفصل بين المضاف والمضاف إليه بالظرف، ويلحق بالفعل والفاعل في ذلك المبتدأ والخبر في قبح الفصل بينهما.

وعلى الجملة: **فكُلَّما ازداد الجزءان اتصالاً قوي قُبْحُ الفصل بينهما.**

الثَّاني: ما يسهله الاضطرار، ومنه:

فأَصْبَحتْ بَعْدَ خَطَّ بَهْجَتها كأَنَّ قَفراً رُسومَها قَلَما[1]

أراد: فأصبحت بعد بهجتها قفرًا كأنَّ قلمًا خط رسومها. ففصل بين المضاف (بعد) والمضاف إليه (بهجتها) بالفعل (خط)، وفصل أيضًا بـ« خطّ » بين (أصبحت) وخبرها (قفرًا)، وفصل بين « كأنَّ » واسمها (قلمًا) بأجنبيين: أحدهما قفرًا، والآخر: رسومها.

نعم وأغلظ من ذا أنَّه قدَّم خبر كأنَّ عليها وهو قوله: « خطَّ ». فهذا ونحوه مما لا يجوز لأحدٍ قياسٌ عليه.

فمتى رأيت الشاعر قد ارتكب مثل هذه الضرورات -على قبحها- وانخراق الأصول بها؛ فاعلم أنَّ ذلك على ما جشمه منه، وإن دلَّ من وجه على جوره وتعسفه؛ فإنَّه من وجهٍ آخر مؤذنٌ بصياله، وليس بقاطع دليل على ضعف لغته، ولا قصوره عن اختياره الوجه الناطق بفصاحته.

❁ ❁ ❁

---

(١) في: المحكم: (٤/ ٥٠٤)، وتاج العروس: (١٩/ ٢٤٨).

[illegible]

[illegible]

● [illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

- [illegible]

- [illegible]

[illegible]

- [illegible]

- [illegible]

- [illegible]

- [illegible]

- [illegible]

- [illegible]

- [illegible]

- [illegible]

فصل في الحمل على المعنى

هذا الشَّرْجُ غورٌ من العربيّة بعيدٌ، ومذهبٌ نازحٌ فسيحٌ. قد ورد به القرآنُ، وفصيحُ الكلام منثورًا، ومنظومًا كتأنيث المذكَّر، وتذكير المؤنث، وتصوُّر معنى الواحد في الجماعة، والجماعة في الواحد، وفي حمْل الثَّاني على لفظٍ قد يكون عليه الأوَّل أصلاً كان ذلك اللفظ، أو فرعًا، وغير ذلك.

فمن تذكير المؤنث قوله:

فـلا مُـزْنَـةٌ ودَقَـتْ وَدْقَـهـا ولا أرضَ أبـقـلَ إبـقَـالَـهـا[١]

ذهب بالأرض إلى الموضع والمكان.

وعليه قول الحُطَيئة:

ثَـلاثَـةُ أَنـفُـسٍ وثَـلاثُ ذَوْدٍ لَـقَـدْ جارَ الزَّمـانُ عـلى عِـيـالي[٢]

ذهب بالنفس إلى الإنسان فذكَّر[٣].

وأمَّا تأنيث المذكر فكقراءة من قرأ «تلتقطه بعضُ السيارة»[٤] وكقولهم: ما جاءت حاجَتَك[٥]، وذهبت بعضُ أصابعه، أنَّث ذلك؛

---

(١) لعامر بن جُوَين الطائي، في: الأصول: (٢/ ٤١٣)، واللُّباب: (٢/ ١٠٣).

(٢) للحطيئة في: ديوانه: (١٣٠)، والكتاب: (٣/ ٥٦٥). ورواية الديوان: نحن ثلاثة.

(٣) قال سيبويه: «قالوا: ثلاثة أنفسٍ لأن النفس عندهم إنسانٌ، ألا ترى أنَّهم يقولون: نفسٌ واحدٌ فلا يدخلون الهاء». الكتاب: (٣/ ٥٦٢).

(٤) سورة يوسف، من الآية: (١٠). وهي قراءة الحسن ومجاهد وأبي رجاء، ورواية سليم عن حمزة. ينظر: معجم القراءات: (١/ ١٨٨).

(٥) قال سيبويه: «كأنَّه قال: ما صارت حاجتَك، ولكنّه أدخل التأنيث على «ما» حيث كانت الحاجة كما قال بعض العرب من كانت أُمَّك حَيْثُ أوقع مَنْ على مؤنَّث؛ وإنَّما صُيِّرَ جاء بمنزلة «كان» في هذا الحرف وحدَه لأنَّه بمنزلة المَثَل». الكتاب: (١/ ٥٠).

لمَّا كان بعضُ السيارة سيَّارة في المعنى، وبعض الأصابع إصبعًا، ولما كانت «ما» هي الحاجة في المعنى. وأنشدوا:

أَتَهْجُرُ بَيتًا بِالحِجَازِ تَلَفَّعَتْ بِهِ الخَوفُ والأَعْدَاءُ من كُلِّ جَانبِ(١)

ذهب بالخوف إلى المخافة.

وحكى الأصمعيُّ عن أبي عمرٍو أنَّه سمع رجلاً من أهل اليمن يقول: فلانٌ لغوبٌ جاءته كتابي فاحتقرها! فقلت له: أتقول: جاءته كتابي؟ فقال: نعم، أليس بصحيفة؟

ومنه:

لَوْ كَانَ في قَلْبِي كَقدْرِ قُلامَةٍ حُبًّا لِغَيْرِكِ قد أتاهَا أَرْسُلِي(٢)

كَسّر «رسولاً»، وهو مُذكّر على «أرسلٍ»، وهو من تكسير المؤنث كـ«أتان» و«آتنُ»، و«عَنَاق» و«أَعنُق»، و«عُقاب» و«أعقب»؛ لمَّا كان الرسول هنا إنَّما يراد به المرأة؛ لأنَّها في غالب الأمر مما يُستخدم في هذا الباب.

وعليه قوله:

فكانَ مِجنِّي دُونَ مَنْ كُنْتُ أتَّقِي ثلاثُ شُخوصٍ: كَاعِبانِ ومُعْصِرُ(٣)

أنّث «الشخص»؛ لأنَّه أراد به المرأة.

وتذكير المؤنَّث واسعٌ جدًّا؛ لأنَّه ردُّ فرعٍ إلى أصل. لكن تأنيث المُذكَّر، أذهب في التناكر والإغراب.

---

(١) ينظر: في: سر صناعة الإعراب: (١/ ١٣)، والمحكم: (٥/ ٣٠٥)، وتاج العروس: (٢٣/ ٢٨٨).
ورواية آخر البيت فيها: «أم أنت زائره».

(٢) ينظر في: المحكم: (٨/ ٤٧٤)، ولسان العرب: (١١/ ٢٨١).

(٣) لعمر بن أبي ربيعة في: ديوانه: (٦٦)، والكتاب: (٣/ ٥٦٦).

من باب الواحد والجماعة قولهم: هو أحسن الفتيان وأجملُه، أفرد الضمير؛ لأنَّ هذا موضعٌ يكثر فيه الواحد، كقولك: هو أحسنُ فتى في النَّاس، قال ذو الرُمَّة:

ومَيَّةُ أَحسنُ الثَّقَلينِ وَجْهًا وسالفةً وأَحْسَنُه قَذَالا[(١)]

فأفرد الضمير مع قدرته على جمعه. وهذا يدلُّ على قوَّة اعتقادهم أحوال المواضع، وكيف ما يقع فيها. وقال سبحانه: ﴿وَمِنَ ٱلشَّيَـٰطِينِ مَن يَغُوصُونَ لَهُۥ﴾ [الأنبياء، من الآية: ٨٢]؛ فحمل على المعنى، وقوله: ﴿بَلَىٰ مَنْ أَسْلَمَ وَجْهَهُۥ لِلَّهِ وَهُوَ مُحْسِنٌ فَلَهُۥٓ أَجْرُهُۥ عِندَ رَبِّهِۦ وَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ﴾ [البقرة، الآية: ١١٢]، أفرد على لفظ «مَنْ» ثُمَّ جمع مِن بعدُ.

واعلم أنَّ العرب إذا حملت على المعنى لم تكد تُراجع اللفظ، كقولك: شكرتُ من أحسنوا إليّ على فعله، ولو قلت: شكرتُ من أحسن إليّ على فعلهم؛ جاز.

والحمل على المعنى واسعٌ في هذه اللُّغَة جدًا. ومنه قول الله تعالى: ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى ٱلَّذِى حَآجَّ إِبْرَٰهِـۧمَ فِى رَبِّهِۦٓ﴾ [البقرة، من الآية: ٢٥٨]، ثُمَّ قال: ﴿أَوْ كَٱلَّذِى مَرَّ عَلَىٰ قَرْيَةٍ﴾ [البقرة، من الآية: ٢٥٩]، قيل فيه: إنَّه محمولٌ على المعنى حتى كأنَّه قال: أرأيت كالذي حاجَّ إبراهيم في ربه، أو كالذي مر على قرية فجاء، بالثاني على أنَّ الأول قد سبق كذلك. ومنه إنشادهم بيت امرئ القيس:

ألَا زَعمَتْ بَسْبَاسةُ اليومَ أَنَّني كَبِرْتُ وأن لا يُحسِنَ اللَّهوَ أمْثَالي[(٢)]

---

(١) في: ديوانه: (٣/ ١٥٢١)، والمحكم: (٦/ ٣٥٥).

(٢) في: ديوانه: (١٥٦)، وتاج العروس: (١٥/ ٤٥٥).

بنصب « يحسن » والظاهر رفعه[١]؛ لأنَّه معطوفٌ على « أنَّ » الثقيلة، إلا أنَّه نُصِب؛ لأنَّ هذا موضع قد كان يجوز أن تكون فيه « أن » الخفيفة حتى كأنَّه قال: ألا زعمت بسباسة أن يكبر فلان.

وباب الحمل على المعنى بحرٌ لا يُنْكَش[٢]، ولا يُفْثج[٣]، ولا يُؤبَى[٤]، ولا يُغَرَّض[٥]، ولا يُغَضْغَض[٦]. وقد أرينا وجهه، ووكلنا الحال إلى قوّة النظر، وملاطفة التأوّل.

ومنه بابٌ من هذه اللُّغَة واسعٌ لطيفٌ طريفٌ، وهو اتّصال الفعل بحرف ليس ممَّا يتعدّى به؛ لأنَّه في معنى فعل يتعدّى به. من ذلك قوله تعالى: ﴿أُحِلَّ لَكُمْ لَيْلَةَ ٱلصِّيَامِ ٱلرَّفَثُ إِلَىٰ نِسَآئِكُمْ﴾ [البقرة، من الآية: ١٨٧]؛ لمّا كان في معنى الإفضاء عدّاه بـ« إلى ». وقد تقدّم[٧].

❁ ❁ ❁

---

(١) وهي رواية الديوان.

(٢) أي: لا يُنْزَفُ، ولا يَغِيضُ. ينظر: تاج العروس: (١٧/ ٤٢٨).

(٣) أي: لا يُنْزَحُ. وقال أبو عُبَيْد: ماءٌ لا يُفْثَج: أي لا يُبْلَغ غَوْرُه. ينظر: تاج العروس: (٦/ ١٣٦).

(٤) أي: لا يَنْقَطِعُ مِن كَثْرَتِه. ينظر: تاج العروس: (٣٧/ ١٥).

(٥) أي: لا يُنْزَح. ينظر: الصحاح: (٣/ ١٠٩٣).

(٦) أي: لا يَغِيضُ. أو لا يُنْزَحُ. ينظر: تاج العروس: (١٨/ ٤٦٢).

(٧) ينظر: (١٥٥).

فصل في التحريف

أوّلاً: تحريف الاسم، وتحريفه على ضربين:

أحدهما: مقيس، وهو ما غيَّره النسب قياسًا، كقولك في الإضافة إلى نَمِر: نَمَرِيّ، وإلى شَقِرة: شَقَرِيّ، وإلى قاضٍ: قاضوِيّ، وإلى حَنِيفة: حَنَفِي، وإلى عَدِيّ: عَدَوِيّ، ونحو ذلك. وكذلك التحقير، وجمع التكسير، نحو: رجُل، ورجُيل، ورجال.

الثَّاني: مسموع، وهو على أضرب:

- ما غيَّرته الإضافة على غير قياس، كقولهم في بني الحُبْلى: حُبَلِيّ، وفي بني عَبيدة، وجذيمة: عُبَدِيّ، وجُذَمِيّ، وفي زبينة: زبانِيّ، وفي أمس: إمسيّ، وفي الأفق: أَفَقِيّ، وفي جَلولاء: جَلوليّ، وفي خُراسان: خُرْسِيّ، وفي دَسْتواء: دستوانيّ[1].

- ما جاء في غير الإضافة، نحو قوله:

ودَعَا بمُحكَمةٍ أمينٍ سَكُّهَا ... من نَسْج دَاود أبي سَلَامِ[2]

يريد: أبا سُليمان. وقول الآخر:

وسائِلَةٍ بثَعْلَبَةَ بنِ سَيْرٍ ... وقد عَلِقَتْ بثَعْلَبَةَ العَلُوقُ[3]

يريد: ثعلبة بن سيّار.

---

(١) ينظر: الكتاب: (٣/ ٣٣٦)، والأصول: (٣/ ٨١).

(٢) في: المحكم: (٦/ ٤٥٠)، وتاج العروس: (٣٢/ ٤٠١).

(٣) للمفضَّل النُكري، في: تهذيب اللُغة: (١/ ١٦٥)، ومقاييس اللُغَة: (٤/ ١٣٠).

ثانيًا: تحريف الفعل

من ذلك ما جاء من المضاعف مشبَّهًا بالمعتلّ. وهو قولهم في «ظَلِلت»: «ظَلْت»، وفي «مَسِست»: «مَسْت»، وفي «أحسست»: «أحست»، قال:

خَلَا أنَّ العِتَاقَ من المطَايَا أحَسْنَ بِه فهنّ إليه شُوسُ[١]

وهذا مشبَّهٌ بـ«خِفْت»، و«أردت». وحكى ابن الأعرابيّ في «ظننت»: «ظَنْتُ». وهذا كلُّه لا يُقَاس عليه. فلا تقل في شمِمْت: شَمْت ولا شِمْت ولا في أقضضت: أقَضْت.

ثالثًا: **تحريف الحرف**

قالوا: لا بَلْ، ولا بَنْ، وقالوا: قام زيدٌ، فُمَّ عمرٌو، كقولك: ثم عمرو. وهذا وإن كان بدلاً؛ فإنَّه ضربٌ من التحريف. وقالوا في سوف أفعل: سَوْ أفعل، وسف أفعل. حذفوا تارةً الواو، وأُخرى الفاء. وخفَّفوا: رُبَّ، وإنَّ، وأنَّ، فقالوا:

أزُهَيْرُ إنْ يَشِبِ الْقَذَالُ فَإنَّهُ رُبَ هَيْضَلٍ لَجِبٍ لَفَفْتُ بِهَيْضَلِ[٢]

---

(١) لأبي زُبَيد حَرْمَلَة بن المنذر الطائيّ يصف أسَدًا، في: الأفعال لابن القطّاع: (١/٢٤٦). ويُروَى آخر البيت: (حَسِينَ به فهنّ إليه شُوسُ) قال الجوهريُّ: أبو عبيدة يروي بيت أبي زبيد: (أحَسْنَ به فهن إليه شُوسُ) وأصله أحْسَسْنَ.

قال ابن سيده: قالوا حَسِسْتُ به، حَسِيْتُه، وحَسيت به، وأحْسَيْتُ، وهذا كله من محوَّل التضعيف، والاسم من كل ذلك الحِسُّ، قال الفرّاء: تقول: من أين حَسَيْتَ هذا الخبر، يريدون: من أين تَخَبّرته، وحَسِسْتُ بالخبر، وأحْسَسْتُ به أي: أيقنت به، قال: وربما قالوا: حَسِيتُ بالخبر، وأحْسَيْتُ به يبدلون من السين ياء. ينظر: تهذيب اللُّغَة: (٣/٢٦٣)، وتاج اللُّغَة: (٣/٩١٧)، ولسان العرب: (٦/٤٩).

(٢) لأبي كبيرٍ الهُذليّ، في: ديوان الهذليّين: (٢/٨٩)، والأزهيّة: (٢٦٥)، وأمالي ابن الشّجريّ: (٢/١٧٩).

وقال:

سَقَتْهُ الرَّوَاعِدُ مِنْ صَيِّفٍ   وإنْ مِنْ خَرِيفٍ فَلَنْ يَعْدَمَا[(١)]

مذهب صاحب الكتاب أنَّه أراد: وإمّا من خريف[(٢)]. وقد خُولف فيه[(٣)].

❁ ❁ ❁

(١) للنمر بن تولب العكلي. في: ديوانه: (١١٩)، والكتاب: (١/ ٢٦٧).

(٢) ينظر: الكتاب: (١/ ٢٦٧).

(٣) قال المبرِّدُ والأصمعيُّ: «(إنْ) في هذا البيت شرطيّة، والفاء فاء الجواب والمعنى: وإن سقته من خريف فلن يعدم الري». وليس بشيء؛ لأنَّ المراد وصف هذا الوعل بالريّ على كل حال، ومع الشرط لا يلزم ذلك. وقال أبو عبيدة: «(إنْ) في البيت زائدة. ينظر: المقتضب: (٣/ ٢٨)، والمغني: (١/ ٣٧٩)، وشرح أبيات المغني: (١/ ٣٨٠).

باب في الفرق بين الحقيقة والمجاز

الحقيقة: ما أُقِرَّ في الاستعمال على أصل وضعه في اللغة. والمجاز: ما كان بضدٍّ ذلك.

يقع المجاز ويُعدَل إليه عن الحقيقة لمعانٍ ثلاثة، وهي: **الاتّساع، والتوكيد، والتشبيه.** فإنْ عُدِم هذه الأوصاف كانت الحقيقة البتّة.

فمن ذلك قول النبيِّ -صلى الله عليه وسلّم- في الفرس: «وَإِنْ وَجَدْنَاهُ لَبَحْرًا»[1]. فالمعاني الثلاثة موجودة فيه:

- أمَّا **الاتّساع**؛ فلأنّه زاد في أسماء الفرس -التي هي فرس، وطرف، وجواد ونحوها- البحرَ، حتى إن احتيج إليه في شعرٍ، أو سجعٍ، أو اتّساع استعمل كبقّية تلك الأسماء، لكن لا يُفضى إلى ذلك إلا بقرينة تسقط الشبهة.

- وأمَّا **التشبيه**؛ فلأنَّ جرْيه يجري في الكثرة مَجرى مائه.

- وأمَّا **التّوكيد**؛ فلأنَّه شبَّه العرَض[2] بالجوهر[3]، وهو أثبت في النفوس منه.

ومن المجاز كثيرٌ من باب الشجاعة في اللغة: من الحذوف، والزيادات والتقديم والتأخير، والحمل على المعنى، والتحريف.

فإذا قلت: بنو فلان يطؤهم الطريقُ، ففيه من السعة: إخبارك عمّا

---

(١) رواه البخاريُّ في صحيحه «٢٦٢٧»، ومسلم «٦١٤٧».

(٢) سُمّي العرض عرضًا؛ لأنّه يعرض في الجسم، والجوهر فيتغيّر به من حال إلى حال. ينظر: الكُليّات: (٩٨٤).

(٣) الجوهر في اصطلاح المتكلمين: هو الجزء الذي لا يتجزّأ الحامل للعرض. ينظر: الكُليّات: (٥٣٢).

لا يصحّ وطؤه بما يصحّ وطؤه. فتقول على هذا: سرنا على الطريق الواطئ لبني فلان، ومررنا بقوم موطوئين بالطريق، ويا طريق طأ بِنَا بني فلان، أي أدْنِنا إليهم. أفلا ترى إلى وجه الاتّساع من هذا المجاز.

ووجه التشبيه إخبارُك عن الطريق بما تخبِر به عن سالكيه. فشبَّهته بهم إذ كان هو المؤدِّي لهم، فكأنَّه هم.

وأمَّا **التوكيد**؛ فلأنَّك إذا أخبرت عنه بوطئه إيَّاهم كان أبلغ من وطء سالكيه لهم. وذلك أنَّ الطريق مقيمٌ ملازمٌ، فأفعاله مقيمةٌ معه، وثابتةٌ بثباته.

وكذلك قوله سبحانه في قصّة إخوة يوسف ﴿وَسْـَٔلِ ٱلْقَرْيَةَ ٱلَّتِى كُنَّا فِيهَا﴾ [يوسف، من الآية: ٨٢]، فيه المعاني الثلاثة:

- أمَّا **الاتِّساع**؛ فلأنَّه استعمل لفظ السؤال مع ما لا يصحُّ في الحقيقة سؤاله.

- وأمَّا **التشبيه**؛ فلأنَّها شُبِّهت بمن يصحّ سؤاله لما كان بها مُؤلَّفًا لها.

- وأمَّا **التوكيد**؛ فلأنَّه في ظاهر اللَّفظ إحالة بالسؤال على مَنْ ليس من عادته الإجابة؛ فكأنَّهم تضمّنوا لأبيهم عليه السلام أنَّه إنْ سأل الجمادات، والجبال أنبأته بصحَّة قولهم. وهذا تناهٍ في تصحيح الخبر. أي: لو سألتها لأنطقها الله بصدقنا فكيف لو سألت منَ مِن عادته الجواب؟

وكيف تصرفت الحال فالاتساع فاشٍ في جميع أجناس شجاعة العربية.

❁ ❁ ❁

باب في إقرار الألفاظ على أوضاعها الأول،
ما لم يَدْعُ داعٍ إلى الترك، والتحوّل

من ذلك «أو» إنَّما أصل وضعها أن تكون لأحد الشيئين أين كانت، وكيف تصرَّفت. وإن كان بعضهم قد خفيَ عليه هذا من حالها في بعض الأحوال، حتى دعاه إلى أنْ نقلها عن بابها. فقد قال الفرّاءُ[(١)]: إنَّها قد تأتي بمعنى «بل»، وأنشد:

بَدَتْ مَثْلَ قَرْنِ الشمسِ في رَوْنَقِ الضُّحَى وصُورتِها أَو أَنتِ في العَينِ أَمْلَحُ[(٢)]

وقال: معناه: بل أنت في العين أملح[(٣)]. وإذا كانت هُنا على بابها كانت أحسن معنًى وأعلى مذهبًا؛ لأنَّها على بابها من الشكّ، ولو أراد بها معنى «بل» لم يفِ بمعنى «أو» في الشكّ؛ لأنَّه إذا قطع بيقين أنَّها في العين أملح كان في ذلك سرفٌ منه، وداعٍ إلى التهمة في الإفراط، وإذا أخرج الكلام مخرج الشكّ؛ كان في صورة المقتصد غير المتحامل، ولا المتعجرف. فكان أعذب للفظه، وأقرب إلى تقبّل قوله.

ومذهب الشعراء: أنْ يُظهِروا في هذا ونحوه شكًّا وتخالُجًا؛ ليُرُوا قوَّة الشبَه، واستحكام الشُّبْهَة، ولا يقطعوا قطْع اليقينِ البتَّة، فيُنسبوا بذلك إلى الإفراط، وغلوّ الاشتطاط، وإن كانوا هم، ومن بحضرتهم،

---

(١) قال الفرّاءُ: «فإذا وقعت في كلام لا يراد به أحد وإن صلحت جعلوها على جهة «بل» كقولك في الكلام: اذهب إلى فلان، أو دع ذلك فلا تبرح اليوم. فقد دلّك هذا على أنَّ الرجل قد رجع عن أمره الأوّل وجعل «أو» في معنى «بل» ومنه قول الله: ﴿وَأَرْسَلْنَٰهُ إِلَىٰ مِاْئَةِ أَلْفٍ أَوْ يَزِيدُونَ﴾ [الصافات: ١٤٧]. معاني القرآن للفرّاء: (١/ ٧٢).

(٢) في: الصحاح: (٦/ ٢٢٧٥)، واللُّباب: (١/ ٤٢٤).

(٣) ينظر: معاني القرآن للفرّاء: (١/ ٧٢). وهو قول الجماهير.

ومن يقرأ من بعدُ أشعارَهم يعلمون أنْ لا حيرة هُناك، ولا شبهة، ولكنْ خرج الكلام على الإحاطة بمحصول الحال.

ومن ذلك ما يدَّعيه: ﴿حَتَّىٰٓ إِذَا جَآءُوهَا وَفُتِحَتْ أَبْوَٰبُهَا﴾ [الزمر، من الآية: ٧٣]، قال الكوفيون: الواو هُنا زائدةٌ مخرَجةٌ عن العطف، والتقدير: حتى إذا جاءوها فتحت أبوابها. وزيادة الواو أمرٌ لا يثبته البصريّون. لكنّه عندنا على حذف الجواب أي: حتَّى إذا جاءوها، وفتحت أبوابها وقال لهم خزنتها كذا وكذا صُدِقوا وعدهم، وطابت نفوسهم، ونحو ذلك ممّا يُقال في مثل هذا.

وأمَّا «هل» فقد أُخرِجَت عن بابها إلى معنى «قد» نحو: قول الله - سبحانه: ﴿هَلْ أَتَىٰ عَلَى ٱلْإِنسَٰنِ حِينٌ مِّنَ ٱلدَّهْرِ﴾ [الإنسان، من الآية: ١]، معناه: قد أتى عليه ذلك. وقد يمكن أن تكون مُبَقَّاة في هذا الموضع على بابها من الاستفهام، فكأنَّه قال: هل أتى على الانسان هذا، فلا بدّ في جوابه من «نعم» ملفوظًا بها، أو مُقَدَّرة، أي: فكما أنَّ ذلك كذلك فينبغي للإنسان أن يحتقر نفسه ولا يَبْأى[١] بما فتح له. وهذا كقولك لمن تريد الاحتجاج عليه: بالله هل سألتني فأعطيتك ! أم هل زرتنى فأكرمتك ! أي: فكما أنَّ ذلك كذلك فيجب أنْ تعرف حقّي عليك وإحساني إليك.

وكلُّ حرفٍ يأتيك قد أُخرِج عن بابه إلى باب آخر، فلا بدَّ أنْ يكون قبل إخراجه إليه قد كان يرائيه ويلتفت إلى الشقّ الذي هو فيه. فاعرف ذلك وقِسْه.

❁ ❁ ❁

---

(١) أي: يفخر. ينظر: تاج العروس: (٣٧/١٣٩).

باب في إيراد المعنى المُراد بغير اللّفظ المُعتاد

هذا موضعٌ استعملته العربُ، واتّبعتها فيه العلماء؛ والسبب في هذا الاتِّساع أنَّ المعنى المُراد مُفادٌ من الموضعين جميعًا، فلما آذنا به وأدَّيا إليه سامحوا أنفسهم في العبارة عنه؛ إذ المعاني عندهم أشرف من الألفاظ.

ومن ذلك: أنَّ أبا الحسن سأل أعرابيًّا عن تحقير «الحُبارى» فقال: «حبرور». وهذا جواب من قصد الغرض، ولم يحفل باللَّفْظ إذ لم يفهم غرض أبي الحسن فجاء بالحُبرور؛ لأنَّه فرخ الحُبارى!

ونحو من ذلك أنّي سألتُ الشجريَّ فقلت: كيف تجمع «المُحرنجم» فقال: وأيش فرَّقه حتى أجمعه! وسألتُه يومًا، فقلت: كيف تُحقِّر «الدمكمك»[1] فقال: شَخْت[2]. فجاء بالمعنى الذي يعرفه هو، ولم يراعِ مذهبَ الصناعة.

قال ثعلب[3]: أنشدني ابن الأعرابي:

وموضع زَبْنٍ لا أُرِيدُ مَبيتَهُ ... كَأنِّي بِهِ مِنْ شِدَّةِ الرَّوْعِ آنِسُ[4]

فقال له شيخٌ من أصحابه: ليس هكذا أنشدتنا إنَّما أنشدتنا: وموضع ضيق. فقال: سبحان الله ! تصحبنا منذُ كذا وكذا، ولا تعلم أنَّ الزبن والضيقَ واحدٌ!

---

(١) الشَّدِيدُ القَوِيُّ من الرِّجالِ والإِبِلِ، ومن كُلِّ شيءٍ. ينظر: تاج العروس: (٢٧/ ١٦٠).

(٢) هو الدَّقيقُ الضّامِرُ، من الأصْلِ لا هُزَالاً. ينظر: المحكم: (٥/ ٢١).

(٣) مجالس ثعلب: (١/ ١٦٩).

(٤) للمرقِ الأكبر، في المفضّليّات: (٢١٠)، ومجالس ثعلب: (١/ ١٦٩).

وهذا ونحوه هو الذي أدَّى إلينا أشعارهم وحكاياتهم بألفاظ مختلفة على معانٍ متَّفِقة. وكان أحدهم إذا أورد المعنى المقصود بغير لفظه المعهود كأنَّه لم يأتِ إلاّ به، ولا عدلَ عنه إلى غيره؛ إذ الغرض فيهما واحدٌ، وكلُّ واحدٍ منهما لصاحبه مرافِد.

وأمَّا اتِّباع العلماء العرب في هذا النحو فكقول سيبويه: «ومن العرب من يقول: لب فيجرّه كجرِّ أمسِ وغاقِ»[1]، ألا ترى أنَّه ليس في واحدٍ من الثلاثة جرٌّ؛ إذ الجرّ إعرابٌ لا بناء، وهذه الكلم كلُّها مبنيةٌ لا معربة، فاستعمل لفظ الجرّ على معنى الكسر كما يقولون في المنادى المفرد والمضموم: إنَّه مرفوع، وكما يعبّرون بالفتح عن النصب، وبالنصب عن الفتح وبالجزم عن الوقف، وبالوقف عن الجزم، كلُّ ذلك لأنَّه أمرٌ قد عُرِف غرضه والمعنى المعنيّ به.

وإذا جاز أن يكون في أصول هذه اللُّغَة المقرّرة اختلافُ اللفظين والمعنى واحد؛ كان جميع ما نحن فيه جائزًا سائغًا ومأنوسًا به مُتقَبّلاً.

❁ ❁ ❁

---

(١) عبارة سيبويه: «وبعضُ العربِ يقول لَبَّ فيُجريه مُجرى أمْسِ وغاقِ» الكتاب: (١/ ١٧٦)(ط: بولاق) (١/ ٣٥١) (ط. هارون). قال السيرافي: «وفي نُسخة أبي بكر مبرمان تقول: لبّ مرّة واحدة فيجرّه يعني فيكسره، يجريه مجرى أمس وغاق، يعني أنّه تثنية . . .». شرح كتاب سيبويه: (٢/ ٢٤١).

باب في مُلاطَفة الصَّنعة

وذلك أنْ ترى العرب قد غيَّرت شيئًا من كلامها من صورة إلى صورة؛ فيجب حينئذٍ أن تتأتّى لذلك، وتلاطفه لا أن تخبِطَه وتتعسّفه. كقولنا في تكسير «جرو»، و«دلْو»: «أجرٍ»، و«أدلٍ»: إن أصله: «أجرُوٌ»، و«أدلُوٌ»؛ فقلبوا الواو ياء. وهو كذلك إلا أنّه يجب عليك أنْ تلاين الصنعة ولا تعازّها، فتقول: إنَّهم أبدلوا من ضمة العين كسرة، فصار تقديره: أجرِوٌ، وأدلِوٌ؛ فلمَّا انكسر ما قبل الواو -وهي لام-، قُلِبَت ياءً، فصارت أجرِيٌّ، وأدليٌّ؛ فلمَّا ثقل ذلك بدؤوا بتغيير الحركة الضعيفة تغييرًا عبطًا وارتجالاً. فلمَّا صارت كسرة تطرَّقوا بذلك إلى قلب الواو ياء تطرُّقًا صناعيًا. ولو بدأت فقَلبت الواو ياءً بغير آلة القلب من الكسرة قبلها؛ لكنت قد استكرهت الحرف على نفسه تهالكًا، وتعجرُفًا لا رفقًا وتلطُّفًا. ولمَّا فعلت ذلك في الضمَّة كان أسهل منه في الواو، والحرف؛ لأنَّ ابتذالك الضعيف أقرب مأخذًا من إنحائك على القويّ.

ومن ذلك قولهم: إنَّ أصل «قام»: «قَوَم»؛ فأُبدِلَت الواوُ ألفًا، وكذلك «باع» أصله: «بَيَع»؛ ثُمَّ أُبدِلَت الياء ألفًا؛ لتحرُّكِها، وانفتاح ما قبلها. وهو كذلك إلا أنَّك لم تقلِب واحدًا من الحرفين إلا بعد أن أسكنته استثقالاً؛ لحركته فصار إلى «قَوْم»، و«بَيْع» ثُمَّ انقلبا؛ لتحرُّكهما في الأصل، وانفتاح ما قبلهما الآن. ولو رُمتَ قلبَ الواو والياء من نحو: قوم وبيع وهما متحرِّكتان لاحتمتا بحركتيهما فعزَّتا فلم تنقلبا.

ومن ذلك «ستّ» أصلها: «سدس»؛ فلمَّا كثُرت في الكلام أبدلوا السين تاءً كقولهم: النات في النَّاس، ونحوه فصارتك سِدْت؛ فلمَّا

تقارب الحرفان في مخرجيهما أُبدِلَت الدال تاءً، وأُدغِمَت في التاء فصارت «ستّ». ولو بدأت هذا الإبدال عاريًا من تلك الصنعة؛ لكان استطالة على الحرفين وهتكًا للحُرمتين!

فاعرف بهذا النحو هذه الطريق، ولا تُقدِمَن على أمرٍ من التغيير إلا لِعُذرٍ فيه وتأتَّ له ما استطعت. فإن لم تجنِ على الأقوى كانت جنايتك على الأضعف؛ لتتطرَّق به إلى إعلال الأقوى أعذر وأولى. فأْبَه له، وقس عليه.

❁ ❁ ❁

باب في التَّجريد

هذا فصلٌ من فصول العربيَّة طريفٌ حسنٌ. ومعناه: أنَّ **العرب قد تعتقد أنَّ في الشيء من نفسه معنًى آخر**، كأنَّه حقيقته ومحصوله. وقد يجري ذلك إلى ألفاظها لمَّا عقدت عليه معانيها، نحو قولهم: لئن لقيتَ زيدًا لتلقيَنَّ منه الأسدَ، ولئن سألتَهُ لتسألَنَّ منه البحر. فظاهرُ هذا أنَّ فيه من نفسه أسدًا، وبحرًا، وهو عينُه هو الأسد والبحر، لا أنَّ هناك شيئًا مُنفصِلًا عنه ومُمْتَازًا منه.

وعلى هذا يخاطب الإنسانُ منهم نفسَه حتى كأنَّها تقابله، أو تخاطبه، ومنه:

وَدِّعْ هريرةَ إن الرَّكب مُرتحلُ وهَلْ تُطيقُ وَدَاعًا أيُّها الرَّجُلُ[(١)]

وهو الرجلُ نفسُه لا غيره. وعليه قراءةُ من قرأ ﴿قَالَ اعْلَمْ أَنَّ ٱللَّهَ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾ [البقرة من الآية: ٢٥٩][(٢)] أي: اعلم أيَّها الإنسان، وهو نفسه الإنسان.

❁ ❁ ❁

---

(١) للأعشى، في: ديوانه: (٤٣)، والزاهر: (١/ ٩٥).

(٢) هي قراءة ابن كثيرٍ، ونافع، وأبي عمرو، وابن عامر، وأبي جعفر، وشيبة. ينظر: مُعجم القراءات: (١/ ٣٧٤).

باب في غلبة الزَّائد للأصلي

إذا كان الزائدُ ذا معنىً فلا نظر في استبقائه، وحذف الأصلي لمكانه، نحو: قولهم: هذا قاضٍ، ومعطٍ، ألا تراك حذفت الياء التي هي لام للتنوين؛ إذ كان ذا معنى، أعني الصرف. ومثل ذلك قوله:

لاثٍ بـه الأَشَـاءُ والـعُـبْرِيُّ(١)

حَذَف عينَ فاعل، وأقرّ ألفه؛ إذ كانت دليلاً على اسم الفاعل.

وكذلك باب «يَعِد»، و«يَزِن» حُذِفَت فاؤه؛ لحرف المضارعة الزائد؛ لمَّا كان الزائدُ ذا معنى. وهذا أحد ما يدلُّ على شرف المعاني عندهم ورسوخها في أنفسهم.

وقد حذفوا الأصل عند الخليل للزائد وإن كانا متساويي المعنيين. وإذا كان ذلك جائزًا عندهم، ومسموعًا في لغتهم فما ظنُّك بالحرف الزائد إذا كان ذا معنى. وذلك قوله:

بـنـي عُـقَـيـل مَـاذِهِ الـخـنـافـق؟ الـمـال هَـدْيٌ والـنِّـسـاءُ طَـالِـق(٢)

فـ«الخنافق» جمْع «خنفقيق»، والنون زائدة(٣)، والقاف الأولى عند الخليل هي الزائدة، والثانية هي الأصل وهي المحذوفة، والنون والقاف جميعًا لمعنىً واحدٍ، وهو الإلحاق.

---

(١) للعجّاج، في: ديوانه: (٢٥٠)، والمحكم: (٢/ ١٣٠).

(٢) في: معاني القرآن: (٣/ ١٠٢)، وكتاب الشعر: (٢/ ٥٣٠).

(٣) قال سيبويه: «وممّا جعلته زائدًا... نون خنفقيق؛ لأنَّ الخنفقيق الخفيفة من النساء الجريئة وإنما جعلتها من خفق يخفق كما تخفق الريح يقال داهية خنفقيق فإما أن تكون من خفق إليهم أي أسرع إليهم وإما أن تكون من الخفق أي يعلوهم ويهلكهم». الكتاب: (٤/ ٣٢٠).

فإذا حذفوا الأصل للزائد، وهما في طبقة واحدة - أعني: اجتماعهما على كونهما للإلحاق - فكيف تكون الحال إذا كان الزائدُ لمعنىً والأصليُّ المحذوف لغير معنى !

وكأنَّهم إنَّما أسرعوا إلى حذف الأصليّ للزائد؛ تنويهًا به، وإعلاءً له وتثبيتًا لقدمه في أنفسهم، وليُعلِموا بذلك قدرَه عندهم، وحرمته في تصوّرهم، ولحاقة بأصول الكلم في معتقدهم. ألا تراهم قد يقرونه في الاشتقاق ممَّا هو فيه إقرارهم الأصول، نحو: قَرْنَيت السقاء؛ إذا دبغته بالقَرْنُوة[1]، فاشتقّ الفعل منها، وأُقرَّت الواو الزائدة فيها حتى أبدلت ياء في قرنيت. ومثله: قلسيت الرجل، فالياء هنا بدلٌ من واو قلنسوة الزائدة، ومن قال قَلْنَسته فقد أثبت أيضًا النون وهي زائدة.

ونظير تقويتهم أمر الزائد، وحذف الأصل له قول الشاعر:

أَميلُ مع الذِّمام على ابنِ عَمّي وأحْمِلُ للصَّديقِ على الشَّقيقِ[2]

❁ ❁ ❁

---

(١) وهي خضراء غبراء على ساق، يضرب ورقها إلى الحمرة، ولها ثمرة كالسنبلة، وهي مرة يدبغ بها الأساقي. المحكم: (٦/ ٣٧٦).

(٢) يُنسب لعبد الله بن طاهر، كما يُنسب لإبراهيم بن العبّاس الصولي، وهو في: ديوان المعاني: (١/ ٩٠)، وأدب الكتاب للصولي: (٢٣٧).

باب في أنَّ ما لا يكون للأمر وحده، قد يكون له إذا ضامَّ غيره

من ذلك:

- الحرفُ الزائدُ لا يكون للإلحاق أولاً، كهمزة «أفعَل»، و«أفْعُل»، و«إفْعَل»، ونحو ذلك، وكذلك ميم مفعل، ونحوه وتاء تفعل، ونحوه. فإذا انضمّ إلى الزيادة أولاً زيادةٌ أُخرى صارت للإلحاق، نحو أَلَنْدَد، وأَلَنْجَج، الهمزة والنون للإلحاق، وكذلك: «يلندد»، و«يلنجج»، فإن زالت النون لم تكن الهمزة، ولا الياء وحدها للإلحاق، نحو ألدّ، ويلجّ.

وعلّة ذلك أنَّ الزيادة في أوَّل الكلمة إنَّما بابها معنى المضارعة، وحرف المضارعة إنَّما يكون مفردًا أبدًا، فإذا انضمَّ إليه غيره خرج بمضامّته إياه عن أن يكون للمضارعة، فإذا خرج عنها، وفارق الدلالة على المعنى جُعل للإلحاق.

- وكذلك ميم مفعول جُعِلت واو مفعول -وإن كانت للمدّ- دليلةً على معنى اسم المفعول، ولولا الميم لم تكن إلا للمدّ.

و«مفعيل»، و«مفعول»، و«مفعال»، و«مفعل»: ليس شيءٌ من ذلك مُلحقًا؛ لأنَّ أصل زيادة الميم في الأوّل لمعنًى، وهذه غير طريق الإلحاق؛ ولهذا أدغموه فقالوا: «مِصكّ»، و«مِتلّ» ونحوهما. وأمّا «أفاعِل»، كـ«أُحامِر»، و«أُجارِد»، و«أباتِر»، فلا تكون الهمزة فيه، والألف للإلحاق بباب «قُذَعْمِل».

والهمزة في ذلك إنّما هي في أصل هذا المثال للمضارعة، والألف هي ألف فاعَل في «جَارد»، و«بَاتر» لو نطقوا به، وهي للمعنى كألف «ضارَب»، و«قاتَل»، فكلُّ واحدٍ من الحرفين إنَّما هو للمعنى، وكونه للمعنى أشدَّ شيء إبعادًا له عن الإلحاق؛ لتضادّ القضيتين عليه من حيث كان الإلحاق طريقًا صناعيًا لفظيًا، والمعنى طريقًا مفيدًا معنويًا. وهاتان طريقتان متعاديتان. وأيضًا الألف لا تكون للإلحاق حشوًا أبدًا، إنّما تكون له إذا وقعت طرفًا لا غير كـ«أرطى»، و«معزى»، و«حبنطى».

ولا يكون «أُجارِد» مُلحقًا بعُذافِر؛ لأنَّ الزيادة في الأوَّل لا تكون للإلحاق إلا أن يقترن بها حرفٌ غير مدّ كنون «ألندد»، وواو «إزمول». لكن «دُواسِر» ملحقٌ بـ«عذافر»، ومثله: «عُياهِم».

❁ ❁ ❁

باب في أضعف المُعتلَّين

وهو اللام؛ لأنَّها أضعف من العين. يدلُّ على ذلك قولهم في تكسير «فاعل» ممّا اعتلَّت لامه: إنَّه يأتي على فُعَلة، نحو: قاضٍ وقُضاة، وغازٍ وغُزاة، وساعٍ وسُعاة. هذا ما دام المعتلُّ من «فاعل» لامَه. فإن كان معتلُّه العينَ؛ فإنَّه يأتي مَأتَى الصحيح على فعله، نحو: حائِك وحَوَكة، وخائِن وخَوَنة وخانة، وبائع وباعة، وسائِد وسادة. فاعُتدَّ اعتلالُ اللام -فجاء مخالفًا للصحيح- ولم يحفلوا باعتلال العين؛ لأنَّها لقوتها بالتقدّم لحقت بالصحيح.

ويؤكِّد عندك قوَّةَ العين على اللام أنَّهما إذا كانتا حرفي علَّة صحَّت العين واعتلَّت اللام، نحو: «نواة»، و«حياة»، و«الجَوَى»، و«الطَّوَى»، ومثله «الضواة»، و«الحواة». فأمَّا «آية»، و«غاية»، وبابهما فشاذّ.

ويدلُّك على ضعف اللام عندهم أنَّهم إذا كسَّروا كلمة على «فعائل»، وقد كانت الياء ظاهرة في واحدها لامًا فإنّهم ممّا يظهرون في الجمع ياء، نحو: «مطيّة» و«مطايا»، و«سبيّة» و«سبايا»، فهذه اللام. وكذلك إن ظهرت الياء في الواحد زائدة فإنّهم أيضًا ممّا يظهرونها في الجمع، نحو: «خطيئة» و«خطايا»، و«رزيّة» و«رزايا»، أفلا ترى إلى مشابهة اللام للزائد.

ولو لم يكن من ضعف اللام إلا اختلاف أحوالها باختلاف الحركات عليها، وكونها في الوقف على حال يخالف حالها في الوصل، نحو: مررت بزيدٍ يا فتى، ومررت بزيد وهذه قائمةْ يا فتى وهذه قائمة -

لكان كافيًا. فبهذا ونحوه يُعلَم أنَّ حرف العلَّة في نحو: «قام»، و«باع» أقوى منه في باب «غزوت»، و«رميت» فاعرفه.

❁ ❁ ❁

باب في الغرض في مسائل التصريف

❁ **وذلك على ضربين:**

أحدهما: الإدخال لِمَا تبنيه في كلام العرب، والإلحاق له به، نحو قولك في مثل «جَعْفَر» من «ضرب»: «ضَرْبَب»، ومثل «حُبْرُج»: «ضُرْبُب»، ومثل «صِقْرِد»: «ضِرْبِب»، ومثل «سِبَطْر»: «ضِرَبّ». فهذا عندنا كلّه إذا بنيت شيئًا منه فقد ألحقته بكلام العرب، وادَّعيت بذلك أنَّه منه.

والثَّاني: التماس الرياضة به، والتدرّب بالصنعة فيه، نحو قولك في مثل «فَيعول» من «شويت»: «شَيْوي»، وفي «فُعلول» منه: «شُوِيّ».

فهذا ونحوه إنَّما الغرض فيه التأنّس به وإعمال الفكرة فيه؛ لاقتناء النفس القوّة على ما يرد ممّا فيه نحوٌ ممَّا فيه.

❁ ❁ ❁

باب في اللَّفظ يردّ محتملاً لأمرين: أحدهما أقوى من صاحبه، أيجازان جميعًا فيه، أم يقتصر على الأقوى منهما دون صاحبه؟[١]

المذهب في هذا ونحوه أن يُعتَقد الأقوى منهما مذهبًا، ولا يمتنع -مع ذلك- أن يكون الآخر مرادًا، وقولاً. من ذلك:

عُمَيْرَةَ ودِّعْ، إنْ تَجَهَّزْتَ غاديًا كفى الشَّيْبُ والإسلامُ لِلمَرْءِ ناهيًا[٢]

فالقول أن يكون «ناهيًا» اسم الفاعل من نهيت، كـ«ساعٍ» من «سعيت»، و«سارٍ» من «سريت». وقد يجوز مع هذا أن يكون «ناهيًا» هُنا مصدرًا كـ«الفالج»، و«الباطل»، و«العائر»، ونحو ذلك ممَّا جاء فيه المصدر على «فاعل» حتى كأنَّه قال: كفى الشيب والإسلام للمرء نهيًا، وردْعًا، أي: ذا نهيٍ، فحذف المضاف، وعُلِّقت اللام بما يدلُّ عليه الكلام.

وكذلك قوله:

مَن يَفْعَلِ الخَيْرَ لا يَعْدَمْ جَوَازِيَه لا يَذْهَبُ العُرْفُ بَيْنَ اللهِ والنّاسِ[٣]

فظاهر هذا أن يكون «جوازيه» جمع جازٍ، أي: لا يعدَم شاكرًا عليه، ويجوز أن يكون جمع «جزاء»، أي: لا يعدَم جزاءً عليه. وجاز أن يجمع جزاء على «جوازٍ»؛ لمشابهة المصدر اسم الفاعل؛

---

(١) هذا الموضع تشتدّ حاجة مَن يُعاني الإعراب إليه، وبخاصّة من يُعرب كتاب الله، وكذلك أشعار العرب؛ لِما ينبني على ذلك من معانٍ، وعدم ضيق عطن من يتصدّى لذلك.

(٢) لسحيم عبد بني الحسحاس، في: الكتاب: (٢/ ٢٦)، وسرّ صناعة الإعراب: (١/ ١٤١)، وشرح شواهد المغني: (١/ ٣٢٥).

(٣) للحطيئة، في: ديوانه: (٨٦)، والمحكم: (٧/ ٤٩٩)، وتاج العروس: (٣٧/ ٣٥٥).

فكما جمع «سيل» على سوائل نحو:

فَلَيْتَكَ حالَ البحرُ دُونَكَ كُلُّه ... وكُنْتَ لَقىً تَجْرِي عليك السَّوائِلُ[1]

أي: «السيول»؛ كذلك يجوز أن يكون جوازيه جمع جزاء.

❁ ❁ ❁

(١) للأعشى في ديوانه: (١٨٣)، والصحاح: (٦/ ٢٤٨٤)، والمحكم: (٨/ ٥٧٢).

باب فيما يُحكَم به القياس ممَّا لا يسوغ به النُّطق

وجماع ذلك التقاء الساكنين المعتلين في الحشو. وذلك كـ« مفعول » ممّا عينه حرف علّة، نحو: « مَقُول »، و« مَبِيع »؛ لمَّا نقلت حركة العين من « مَقْوُول »، و« مَبْيُوع » إلى الفاء -فصارت في التقدير إلى « مَقُوْوْل »، و« مَبُيْوْع »- تصورت حالاً لا يمكنك النطق بها؛ فاضطررت حينئذٍ إلى حذف أحد الحرفين على اختلاف المذهبين. وعلى ذلك قال أبو إسحاق لإنسان ادّعى له أنَّه يجمع في كلامه بين ألفين، وطوَّل الرجل الصوت بالألف، فقال له أبو إسحاق: لو مددتها إلى العصر لَمَا كانت إلا ألفًا واحدةً.

وكذلك « فاعل » ممَّا اعتلَّت عينه، نحو: « قائم » و« بائع »، لَمَّا جمعت بين العين وألف « فاعل »، ولم تجد إلى النطق بهما على ذلك سبيلاً؛ حرَّكت العين فانقلبت همزة.

فإن اختلف الحرفان المعتلَّان جاز تكلُّف جمعهما حشوًا، نحو: « قاوْت »، و« قايْت »، و« قوْيْت »، و« قيْوْت ». فإنْ تأخَّرت الألف في نحو هذا لم يمكن النطق بها كأنْ تتكلف النطق بـ« قوْأت »، أو « بقيْأت ». وسبب امتناع ذلك لفظًا أنَّ الألف لا سبيل إلى أن يكون ما قبلها إلا مفتوحًا، وليست كذلك الياء والواو.

فإن كان الساكنان المحشوّ بهما الأوّل منهما حرفٌ معتلٌ، والثّاني حرفٌ صحيحٌ تحامل النطق بهما، نحو: « قاْلْب »، و« قوْلْب »، و« قيْلْبِ »، إلا أنَّه وإن كان سائغًا مُمكنًا؛ فإنَّ العرب قد عدته وتخطته؛ عزوفًا عنه وتحاميًا لتجشّم الكلُفة فيه.

فإن كان الثَّاني الصحيح مُدغمًا؛ كان النطق به جائزًا حسنًا، نحو: «شابَّة»، و«دابّة»، وتُموّد الثوب، وقوصّ بما عليه؛ لأنَّ الإدغام أنبى اللسان عن المثلين نبوةً واحدةً؛ فصارا لذلك كالحرف الواحد.

فإن تقدَّم الصحيح على المعتلّ لم يلتقيا حشوًا ساكنين، نحو: «ضَرُوب»، و«ضَرِيب».

وأمَّا الألف فقد كُفينا التعب بها إذ كان لا يكون ما قبلها أبدًا ساكنًا.

فاعرف ممّا ذُكِر حال الساكنين حشوًا؛ فإنَّه موضعٌ مغفولٌ عنه، وإنّما يسفر مع الاستقراء له، والفحص عن حديثه.

ومن ذلك أنَّك لمَّا حذفت حرف المضارعة من «يضرب»، ونحوه وقعت الفاء ساكنةً مبتدأةً، وهذا ما لا سبيل إلى النطق به فاحتجت إلى همزة الوصل تسبّبًا إلى النطق به.

❁ ❁ ❁

باب في حفظ المراتب

هذا موضع يتسمَّح الناس فيه، فيُخِلّون ببعض رُتَبه تجاوزًا لها، وربما كان سهوًا عنها.

❁ **فمِن ذلك مراتب خطايا عنهم كما:**

١- أصله «خطائِئ».

٢- ثُمَّ التقت الهمزتان غير عينين فأُبدِلت الثانية على حركة الأولى؛ فصارت ياء: خطائي.

٣- ثُمَّ أُبدِلت الياء ألِفًا؛ لأنَّ الهمزة عرضت في الجمع واللام معتلة فصارت خطاءَا.

٤- فأبدِلت الهمزة على ما كان في الواحد وهو الياء فصارت خطايا.

فتلك أربع مراتب، وهو كما ذكروا إلا أنَّهم قد أخلّوا من الرُّتَب بثنتين:

إحداهما: أنَّ أصل هذه الكلمة قبل أن تُبدَل ياؤها همزة خطايِئ بوزن خطايع، ثم أُبدِلَت الياء همزة فصارت: خطائِئ بوزن خطاعِع.

والثانية: أنَّك لـمّا صِرت إلى خطائي فآثرت إبدال الياء ألِفًا؛ لاعتراض الهمزة في الجمع مع اعتلال اللام لاطفت الصنعة فبدأت بإبدال الكسرة فتحة؛ لتنقلب الياء ألِفًا فصرت من خطائِي إلى خطاءَي بوزن خطاعَي، ثُمَّ أبدلتها ألفًا؛ لتحرّكها وانفتاح ما قبلها على حد ما تقول في إبدال لامَ رَحىً، وعصاً، فصارت خطاءا بِوزن خطاعَى، ثُمَّ أُبدِلَت الهمزة ياءً على ما مضى فصارت خطايا. فالمراتِب إذا سِتٌّ لا أربع. وهي:

١- خطايِئ.

٢- خطائِئ.

٣- خطائِي.

٤- خطاءَي.

٥- خطاءا.

٦- خطايا.

فإذا أنت حفِظت هذه المراتب ولم تُضِع موضعًا منها قويتْ دُرْبتك بأمثالها، وتصرَّفت بك الصنعة فيما هو جارٍ مجراها.

❁ ❁ ❁

باب في التغييرين يعترضان في المثال الواحد بأيّهما يُبدأ

القياس يسوّغ البدْء بأيّ العَمَلين شئت: إن شئت بالأوّل، وإن شئت بالآخر.

أمّا وجه عِلّة الأخذ في الابتداء بالأوّل؛ فلأنّك إنّما تُغيّر لتنطق بما تصيِّرك الصنعة إليه، وإنما تبتدئ في النطق بالحرف من أوّله لا من آخره. فعلى هذا ينبغي أن يكون التغيير من أوّله لا من آخره.

وأمّا وجه عِلّة وجوب الابتداء بالتغيير من الآخِر فمن قِبل أنّك إذا أردت التغيير فينبغي أن تبدأ به من أقبل المواضع له. وذلك الموضع آخر الكلمة لا أوّلها؛ لأنّه أضعف الجهتين.

مثال ذلك قولك في مثال «إوَزَّة» من أويت: إيَّاة. وأصلها إئْوَيَة. فإبدال الهمزة التي هي فاء واجب، وإبدال الياء التي هي اللام واجب أيضًا. فإن بدأت بالعمل من الأوّل صرت إلى إيَويَة ثمَّ إلى إيِيَية ثم إلى إيّاةٍ. وإن بدأت بالعمل من آخِر المثال صِرت إلى إئواة ثم إلى إيواةٍ ثم إياةٍ. ففرّقت العمل في هذا الوجه، ولم تواله كما واليته في الوجه الأوّل؛ لأنّك لم تجد طريقًا إلى قلب الواو ياءً إلا بعد أن صارت الهمزة قبلها ياء. فلما صارت إلى إيواة أبدلتها ياء فصارت إيَّاة.

❁ ❁ ❁

باب في العدول عن الثقيل إلى ما هو أثقل منه؛ لضربٍ من الاستخفاف

هذا موضعٌ يدفع ظاهره إلى أن يعرف غوره وحقيقته. وهو أمرٌ يعرض للأمثال إذا ثقلت لتكريرها، فيترك الحرف إلى ما هو أثقل منه؛ ليختلف اللَّفظان فيخِفًّا على اللسان.

وذلك نحو «الحيوان» عند الجماعة - إلا أبا عثمان - مِن مضاعف الياء، وأصله «حييَان»؛ فلما ثقل عدلوا عن الياء إلى الواو. والواو أثقل من الياء؛ لكنَّه لمآ اختلف الحرفان ساغ ذلك.

وإذا كانوا قد أبدلوا الياء واوًا؛ كراهية لالتقاء المِثلين في «الحيوان» فإبدالهم الواو ياء لذلك أولى بالجواز وأحرى، نحو: «ديوان»، و«اجليواذ».

ومن ذلك قولهم في الإضافة إلى آية وراية: آئيّ، ورائيّ. وأصلهما: آييّ، ورايِيّ؛ فأبدلت الياء همزة؛ لتختلف الحروف، ولا تجتمع ثلاث ياءات. مع أنّ الهمزة أثقل من الياء.

ومن ذلك قولهم: «عَمْبَر» أبدلوا النون ميمًا في اللفظ، وإن كانت الميم أثقل من النون فخُفِّفت الكلمة، ولو قيل: «عنبر» بتصحيح النون لكان أثقل.

❁ ❁ ❁

باب في إقلال الخفل بما يلطُف من الحكم

هذا أمرٌ تجده في باب ما لا ينصرف كثيرًا؛ فإذا كان في الاسم سببٌ واحدٌ من المعاني الفرعية فإنَّه يقلّ عن الاعتداد به، فلا يُمنَع الصرف له فإذا انضمّ إليه سببٌ آخر اعتونَا فمنعًا.

ونحوه جمعهم في الاستقباح بين العطف على الضمير المرفوع المتصل الذي لا لفظ له وبينه إذا كان له لفظ. فـ« قمتُ وزيدٌ » في الاستقباح كـ« قام و زيدٌ »، وإن لم يكن في قام لفظ بالضمير. ومع هذا فلست أدفع أن يكونوا قد أحسّوا فرقًا بين « قمت وزيدٌ »، و« قام وزيدٌ »، إلا أنَّه محسوس عندهم غير مؤثّر في الحكم ولا محدِث أثرًا في اللفظ.

ومن ذلك جمعهم بين « باب »، و« كتاب » رِدْفين، وإن كانت ألف « كتاب » مدًّا صريحًا، وهي في« باب » أصل غير زائدة، ومنقلبة عن العين المتحركة في كثيرٍ من الأماكن، نحو: « بُويب »، و« أبواب »، و« مبوّب »، وأشباهه.

❁ ❁ ❁

باب في إضافة الاسم إلى المسمَّى والمسمَّى إلى الاسم[(١)]

وفيه دليلٌ نحويّ غير مدفوع يدلّ على فساد قول من ذهب إلى أنَّ الاسم هو المسمّى، ولو كان إيّاه لم تجز إضافة واحد منهما إلى صاحبه؛ لأنَّ الشيء لا يضاف إلى نفسه.

فإن قيل: ولِمَ لمْ يضفْ الشيء إلى نفسه؟

قيل: لأنَّ الغرض في الإضافة إنَّما هو التعريف والتخصيص، والشيء إنَّما يعرّفه غيره؛ لأنَّه لو كانت نفسه تعرِّفه لما احتاج أبدًا أن يُعرَّف بغيره؛ لأنَّ نفسه في حالي تعريفه وتنكيره واحدةٌ، وموجودة غير مفتقَدة. ولو كانت نفسه هي المعرِّفة له أيضًا لما احتاج إلى إضافته إليها؛ لأنَّه ليس فيها إلا ما فيه، فكان يلزم الاكتفاء به عن إضافته إليها.

ويؤكِّد ذلك أيضًا أنَّ الإضافة في الكلام على ضربين:

أحدهما: ضمّ الاسم إلى اسم هو غيره بمعنى اللام، نحو: غلام زيد، وصاحب بكر.

والآخر: ضمّ اسم إلى اسم هو بعضه بمعنى «مِن» نحو: هذا ثوب خزّ، وهذه جُبة صوف، وكلاهما ليس الثاني فيه بالأوّل،

---

(١) هذه المسألة من المسائل التي كثر فيها الجدل، وما ارتضاه ابن جنّي هو قول الجهمية، والمعتزلة، والخوارج، وكثير من المرجئة والزيدية. ينظر: المقالات: (١/ ٢٥٢)، والفتاوى: (٦/ ١٨٧).

قال ابن جرير الطبري -بعد أن ذكر أن الكلام في هذه المسألة-: «وأمَّا القول في الاسم هو المسمّى أم هو غيره فإنَّه من الحماقات الحادثة التي لا أثر فيها فيتبع، ولا قول من إمام فيستمع فالخوض فيه شين، والصمت عنه زين، وحسب امرئ من العلم به والقول فيه أن ينتهي إلى قوله جلّ ثناؤه الصادق وهو قوله تعالى: ﴿قُلِ ٱدْعُوا۟ ٱللَّهَ أَوِ ٱدْعُوا۟ ٱلرَّحْمَٰنَ أَيًّا مَّا تَدْعُوا۟ فَلَهُ ٱلْأَسْمَآءُ ٱلْحُسْنَىٰ﴾ وقوله تعالى: ﴿وَلِلَّهِ ٱلْأَسْمَآءُ ٱلْحُسْنَىٰ فَٱدْعُوهُ بِهَا﴾. صريح السنة: (١١) ضمن المجموعة العلمية السعودية.

فليس الغلام بزيد، وليس الثوب بجميع الخَزّ، واستمرار هذا عندهم وفشوّه في استعمالهم وعلى أيديهم يدلّ على أن المضاف ليس بالمضاف إليه البتة.

فممّا جاء عنهم من إضافة المسمّى إلى الاسم:

فَكَذَّبوها بما قالت فصَبَّحَهُمْ ذو آلِ حَسَّانَ يُزْجي السَّمَّ والشَّرَعِ(١)

فقوله: ذو آل حسان معناه: الجمع المسمّى بهذا الاسم الذي هو آل حسان. ومثله:

بُثَيْنَةُ مِنْ آلِ النِّسَاءِ وَإِنَّمَا يَكُنَّ لِأدنى لا وِصَالَ لِغَائِبِ(٢)

أي: بثينة من هذا القبيلِ المسمّى بالنساء هذا الاسم.

من إضافة المسمى إلى اسمه:

إذا ما كُنْتُ مِثْلَ ذَوَي عَدِيٍّ ودِينَارٍ فَقَامَ عَلَيَّ نَاعِي(٣)

أي: مثل كلّ واحد من الرجلين المسمَّيين عَدِيًّا وديناراً. وعليه قولنا: كان عندنا ذات مرةٍ، وذات صباحٍ، أي: صباحًا، أي: الدفعة المسماة مرة، والوقت المُسمّى صباحًا.

اعلم أنَّ هذا الفصل من العربيّة غريبٌ، وقلَّ مَن يعتاده أو يتطرّقه. وقد ذكرته لتراه، فتنبّه على ما هو في معناه.

❁ ❁ ❁

---

(١) للأعشى في: الصبح المنير: (٨٣)، وتاج العروس: (٣٦/٢٨).

(٢) نسُب إلى جميل، وإلى كُثيِّر، وهو في: الصاحبي: (٢١٧)، والدرّ المصون: (٥٢٤/٢).

(٣) في: تهذيب اللّغة: (٣٦/١٥)، وتاج العروس: (٤٣٣/٤٠).

باب في اختصاص الأعلام بما لا يكون مثله في الأجناس

المُوقَع عليه الاسم العلم شيئان: عين، ومعنى. فالعين: الجوهر؛ كزيد وعمرو، والمعنى: هو العَرَض كقوله:

سُبْحَانَ مِنْ علقمةَ الفَاخِرِ

وكذلك الأمثلة الموزون بها نحو، «أفعل»، و«مفعِل»، و«فعلة»، و«فعلان»، وكذلك أسماء الأعداد نحو قولنا: أربعة نصفُ ثمانيَة، وستّةٌ ضِعف ثلاثة، وخمسة نصف عشرة. وغرضنا هنا أنَّ نرى مجيء ما جاء منه شاذًا عن القياس لمكان كونه عَلَمًا مُعلّقًا على أحد الموضعين اللّذيَن ذكرنا.

فمنه ما جاء مُصحَّحًا مع وجود سبب العلّة فيه، وذلك نحو: «مخبَب»، و«تَهْلَل»، و«مَرْيم». ومنه «مَعْدِي كَرِب»؛ بُنِيَ مفعِل ممّا لامه حرف علّة، وذلك غير معروف في هذا الموضع. وإنّما يأتي في ذلك «مفعَل»، بفتح العين، نحو: «المَدْعى»، و«المَقْضَى»، و«المَشْتَى». وقد شذّ: «مأوِي» الإبل بكسر العين.

ومن ذلك: «مَوظَب»، و«مَوْرَق»، «ومَوْهَب»؛ بُنِيَ ممّا فاؤه واو مثل «مفعَل». وإنّما يجيء أبدًا على «مفعِل» - بكسر العين - نحو: «الموضِع»، و«الموقِع»، و«المورِد»، و«الموعِد».

ومِن ذلك: «حَيْوَة»، وهذه صورةٌ لولا العَلَميّة لم يَجُزْ مثلها لاجتماع الياء، والواو، وسبق الأولى منهما بالسكون. وعِلّة مجيء هذه الأعلام مخالِفةً للأجناس هو ما هي عليه من كثرة استعمالها، وهُمْ لِمَا كثُر استعمالُه أشدُّ تغييرًا.

❁ ❁ ❁

باب في تسمية الفعل

قد سمّت العرب الفعل بأسماء، وذلك على ضربين:

أحدهما: في الأمر، والنهي، نحو قولهم: صَهْ: اسم اسكت، ومَهْ: اكفف، ودونك: اسم خذ، ومنها هَلُمَّ: اسم ائتِ وتعالَ.

والآخر: في الخبر.

وقد جاءت هذه التسمية للفعل في الخبر، وإنَّما بابها الأمر، والنهي من قِبَل أنَّهما لا يكونان إلا بالفعل، فلمّا قويت الدّلالة فيهما على الفعل؛ حسُنت إقامة غيره مُقامَه. وليس كذلك الخبر لأنَّه لا يُخصُّ بالفعل ألا ترى إلى قولهم: زيد أخوك، ومحمد صاحبك، فالتسمية للفعل في باب الخبر ليست في قوّة تسميته في باب الأمر والنهي، وعلى ذلك ألفاظٌ صالحة جمعها طول التقرّي لها، منها: «أفّ»: اسم الضجر، ومنها «سَرْعان»: اسم سَرُع، و«وَشْكان»: اسم وَشُكَ، و«بطئان»: اسم بطؤ، «لَبّ»: اسم لَبّيْك.

*** فأمّا الدّليل على أنَّ هذه الألفاظ أسماء فأشياء وجدتْ فيها لا توجد إلّا في الأسماء، منها:**

١- التنوين ولا يوجد إلا في الاسم، نحو: هذا سيبويهِ وسيبويهٍ آخر.

٢- التثنية وهي من خواصّ الأسماء، نحو: دُهْدُرَّينِ. وهذه التثنية لا يراد بها ما يشفع الواحد مِمّا هو دون الثلاثة؛ وإنما الغرض فيها التوكيد بها، والتكرير لذلك المعنى كقولك: بطلَ بطلَ، فأنت لا تريد أن تنفي كونه مّرة واحدة بل غرضك فيه متابعة نفيه، وموالاة ذلك كما أن

قولك. قال الخليل: لبّيك وسعديك: معناهما كلما كنتَ في أمرٍ فدعوتني إليه أجبتُك، وساعدتُك عليه: وكذلك قوله:

إذا شُقَّ بُرْدٌ شُقَّ بالْبُرْدِ مِثْلُه دَوالَيْكَ حَتَّى كُلُّنا غَيْرُ لَابِسِ(١)

أي: مداولةً بعد مداولة. وكذلك: «دُهْدُرينِ»، أي: بَطلَ بُطْلاً بعد بُطْل.

٣- وجود الجمع فيها في «هيهات»، والجمع مما يختصّ بالاسم.

٤- وجود التأنيث فيها في «هيهاة»، و«هيهات»، والتأنيث بالهاء، والألف من خواصّ الأسماء.

٥- الإضافة، في نحو: «دونك»، و«عندك»، و«وراءك».

فإن قيل: فقد ثبت بما أوردتَه كونُ هذا الكلم أسماء ولكن ما الفائدة في التسمية لهذه الأفعال بها؟

* فالجواب عن ذلك من ثلاثة أوجه:

أحدها: السَّعة في اللغة، فلو احتجت في قافية بوزن قوله:

قُدْنا إلى الشَّأمِ جِيادَ المِصْرَيْن(٢)

لأمكنك أن تجعل إحدى قوافيها «دُهْدُرِّين» ولو جعلت هنا ما هذا اسمه - وهو بَطَلَ - لفَسَد وبَطَل.

والآخر: المبالغة؛ وذلك أنَّك في المبالغة لا بدّ أن تترك موضعًا إلى موضع إمّا لفظًا إلى لفظ وإمّا جنسًا إلى جنس فاللَّفظ كقولك: «عُراض» فهذا قد تركت فيه لفظ عريض. فـ«عُراض» إذًا أبلغ من

---

(١) لسحيم عبد بني الحسحاس، في ديوانه: (١٦)، والكتاب: (١/ ٣٥٠)، وتاج العروس: (٩/ ٤٩٩).
(٢) لأبي ميمون العجلي، في: الصحاح: (٤/ ١٣٣٨)، وتاج العروس: (٢٣/ ٩٠).

« عريض ». وكذلك رجل حُسَّان، ووُضّاء فهو أبلغ من قولك: حَسن، ووضِيء، وكُرّام أبلغ من كريم؛ لأنَّ كريمًا على كَرُمَ، وهو الباب وكُرَّام خارج عنه. فهذا أشَدّ مبالغة من كريم. فإذا أريد بالفعل المبالغة في معناه أُخرِج عن معتاد حاله من التصرف فمنعه. وذلك نعم وبئس وفعل التعجب.

والثّالث: ما في ذلك من الإيجاز والاختصار، فتقول: « صَهْ »، للواحد، وللاثنين، وللجماعة، وللمؤنّث. ولو أردت المِثال نفسه لوجب فيه التثنية، والجمع، والتأنيث، وأن تقول: اسكتا، واسكتوا، واسكتي واسكتن. وكذلك جميع الباب.

فلمَّا اجتمع في تسمية هذه الأفعال ما ذُكِر من الاتّساع، ومن الإيجاز ومن المبالغة؛ عدلوا إليها بما ذُكِر من حالها. ومع ذلك فإنهم أبعدوا أحوالها من أحوال الفعل المُسمَّى بها، وتناسَوا تصريفه؛ لتناسيهم حروفه.

وعِلّة بناء هذه الأسماء هي تضمُّنها معنى لام الأمر ألا ترى أنَّ « صَهْ » بمعنى اسكت، وأنَّ أصل اسكت لِتسكت، كما أنَّ أصل قم لتقم؛ فلمّا ضُمّنتْ هذه الأسماء معنى لام الأمر شابهت الحرف؛ فبُنِيتْ كما بُنِيَ « كيف »، و« مَنْ »، و« كم »، لمّا تضمَّن كلٌّ واحدٍ منها معنى حرف الاستفهام، وكذلك بقيَّة الباب.

❁ ❁ ❁

باب في أنَّ سبب الحكم قد يكون سببًا لِضدّه على وجه

هذا بابٌ ظاهره التدافُع، وهو مع استغرابه صحيحٌ واقعٌ، نحو: «القَوَد»، و«الحوَكة»، و«الخَوَنة»، و«روع»، و«حوِل»، و«عوِر».

وتلخيص هذه الجملة أنَّ كلَّ واحدٍ من هذه الأمثلة قد جاء مجيئًا مثلُه مقتضٍ للإعلال، وهو مع ذلك مُصحَّح؛ لأنَّه قد تحرّكت عينه، وهي مُعتلَّة، وقبلها فتحة، وهذا يوجب قلبها ألِفًا كـ«باب»، و«دار»، و«نابٍ»، و«يومٍ راحٍ»، و«كبشٍ صافٍ»، إلاَّ أنَّ سبب صِحَّته طريفٌ، وذلك أنَّهم شَبَّهوا حركة العين التابعة لها بحرف اللين التابع لها، فكأنَّ «فَعَلاً» «فَعَال»، وكأنَّ «فِعلاً» «فعيل». فكما يصحُّ، نحو: «جواب»، و«هُيام»، و«طويل»، فعلى نحوٍ من ذلك صحَّ باب «القَوَد»، و«الحوكة»، و«الغَيَب» من حيث شُبِّهت فتحة العين بالألف من بعدها، وكسرتها بالياء من بعدها.

فحركة العين -التي هي سبب الإعلال- صارت على وجه آخر سببًا للتصحيح، وهذا وجهٌ غريبُ المأخذ.

ومن ذلك أنَّهم قالوا: أبيض لِياح؛ فقلبوا الواو التي في تصريف لاح يلوح للكسرة قبلها على ضعف ذلك؛ لأنَّه ليس جمعًا كثياب، ولا مصدرًا كقيام؛ وإنَّما قُلبت الواو ياء لِما يُعْقِب من الخِفَّة، كقولهم في صِوار البقر: «صيار»، وفي «الصِّوَانِ»: «صِيان». وكان يجب على هذا أنْ متى زالت هذه الكسرة عن لام «لياح» أن تعود الواو، لكنّهم قالوا: أبيض لَيَاح؛ فأقرّوا القلب بحاله مع زوال ما كانوا سامحوا أنفسهم في القلب به على ضعفه. ووجه التأوّل منهم في هذا أن قالوا: لمَّا لم يكن

القلب مع الكسر عن وجوب واستحكام، وإنَّما ظاهره وباطنه العدول عن الواو إلى الياء هربًا منها إليها، وطلبًا لخفّتها لم تُراجَع الواو؛ لزوال الكسرة، إذ مثْلها في هذا الموضع في غالب الأمر ساقط غير مؤَثّر نحو: «خِوان»، و«زوان»، و«قِوام»، و«عِواد» مصدرَيْ «قاومت»، و«عاودت» فمضينا على السَمْت في الإقامة على الياء.

- ومن ذلك أنَّ الادّغام يكون في المعتلّ سببًا للصحّة، نحو قولك في «فِعَّل» من القول: «قِوَّل»، وعليه جاء «اجلِوَّاذ»، والادّغام نفسه يكون في الصحيح سببًا للإعلال، ألا تراهم كيف جمعوا حَرَّة بالواو والنون فقالوا: «إحَرُّون»؛ لأنَّ العين أُعِلَّت بالادّغام فعوّضوا من ذلك الجمع بالواو والنون. وله نظائر.

❁ ❁ ❁

باب في اقتضاء الموضع لك لفظًا هو معك إلا أنَّه ليس بصاحبك

من ذلك: لا رجلَ عندك، ولا غلامَ لك، فـ«لا» هذه ناصبة اسمها، وهو مفتوح إلاّ أنَّ الفتحة فيه ليست فتحة النصب التي تتقاضاها «لا»، إنَّما هذه فتحة بناء وقعت موقع فتحة الإعراب الذي هو عمل «لا» في المضاف، نحو: لا غلامَ رجلٍ عندك، والشبيه بالمضاف، نحو: لا خيرًا من زيد فيها.

- ومن ذلك: مررت بغلامي، فالميم موضع جرّةِ الإعراب المستحَقّة بالباء، والكسرة فيها ليست المُوجَبة بحرف الجرّ، إنَّما هي المُصاحِبة لياء المتكلّم، في الصحيح نحو: هذا غلامِي، ورأيت غلامِي. وثباتها في الرفع، والنصب يؤذن أنَّها ليست كسرة الإعراب، وإن كانت بلفظها.

- **ومن ذلك**: يسعني حيثُ يسعك، فالضمّة في «حيث» ضمّة بناء واقعة موقع رفع الفاعل. فاللَّفْظ واحدٌ، والتقدير مختلفٌ.

- **ومن ذلك**: جئتك الآن، فالفتحة فتحة بناء في «الآن»، وهي واقعة موقع فتحة نصب الظرف.

❁ ❁ ❁

باب في احتمال القلب لظاهر الحكم

فمن ذلك: «أسطُر»، فهذا وجهه أن يكون جمع «سَطْر»، كـ«كلب» و«أكلُب»، و«كعب» و«أكعُب»، وقد يجوز -أيضًا- أن يكون جمع «سَطَر»؛ فيكون حينئذٍ كـ«زمن»، و«أزمُن»، و«جبل» و«أجبل».

ومثله: «أَسْطار»، وجهه أن يكون جمع «سَطَرٍ»، كـ«جَبَل» و«أجبال»، وقد يجوز -أيضًا أن يكون جمع «سَطْر»، كـ«ثَلْج» و«أثلاج»، و«فرْخ» و«أفراخ».

ومن ذلك: «الليل يَغْسَى»، فهذا يجب أن يكون من «غسِي»، كـ«شَقِيَ يَشْقَى»، ويجوز أن يكون من «غَسَا» فقد قالوا: «غسِيَ يَغْسَى»، و«غسا يغسو»، و«غَسَا يَغْسَى»، نحو: «أبي يأبى»، و«جبا الماء يجباه».

❁ ❁ ❁

باب في أنَّ الحكم للطارئ

إذا ترادف الضدّان في شيء منها كان الحكم منهما للطارئ فأزال الأوّل، كـ« لامِ » التعريف إذا دخلت على المنوَّن حُذِف لها تنوينه كـ« رجل »، و« الرجل »، و« غلام »، و« الغلام »؛ لأنَّ اللام للتعريف، والتنوين من دلائل التنكير. فلمّا ترادفا على الكلمة تضادّا فكان الحكم لطارئهما، وهو اللام.

وهذا جارٍ مجرى الضدّين المترادِفين على المحلّ الواحد كالأسود يطرأ عليه البياض، والساكِن تطرأ عليه الحركة فالحكم للثّاني منهما.

- ومثل حذف التنوين للّلام حذفُ تاء التأنيث لياءي الإضافة، كبصريّ، كوفيّ، في الإضافة إلى البصرة، والكوفة.

- وكذلك حذف تاء التأنيث لعلامته، نحو: ثمَرات، وجَمَرات، وقائمات.

- ومن غلبة حكم الطارئ حذفُ التنوين للإضافة نحو: غلام زيد، وصاحب عمرو؛ لأنَّهما ضِدّان، فالتنوين مؤذِنٌ بتمام ما دخل عليه، والإضافة حاكمةٌ بنقص المضاف وقوّة حاجته إلى ما بعده. فلذلك تعادتا، وتنافتا، فلم يمكن اجتماع علامتيهما. وأيضًا فإنَّ التنوين عَلَمٌ للتنكير، والإضافة موضوعةٌ للتعريف، وهاتان أيضًا قضيّتان متدافعتان؛ إلا أنَّ الحكم للطارئ من العَلَمين.

❁ ❁ ❁

باب في الشيء يرِد فيوجب له القياس حكمًا، ويجوز أن يأتي السماع بضدّه أيقطع بظاهره، أم يتوقف إلى أن يرد السماع بجليّة حاله؟

وذلك نحو: «عنتر»، و«عنبر»، و«حِنْبَتر»، و«بَلْتَع»، و«قرناس».

فالمذهب أنْ يُحكَم في جميع هذه النونات، والتاءات، وما يجري مجراها - ممَّا هو واقع موقع الأصول مثلها - بأصليته، مع تجويز ورود دليلٍ على زيادة شيءٍ منه كما ورد في «عَنْسل»، و«عنبسٍ» ما قُطِع به على زيادة نونهما، وهو الاشتقاق المأخوذ من «عبس»، و«عسل»، وكما قُطِع على زيادة نون «قِنفَخْر» لقولهم: امرأة «قُفاخِريّة»، وكذلك تاء «تَألَب». فكذلك يجوز أن يرِد دليلٌ يُقطَع به على نون «عنبر» في الزيادة، وإن كان ذلك كالمتعذّر؛ لعدم المسموع من الثقة المأنوس بلغته، وقوّة طبيعته، ألا ترى أن هذا ونحوه ممّا لو كان له أصل لما تأخّر أمره ولوجد في اللُّغة ما يقطع له به.

ويجيء على قياس ما نحن عليه أن تسمع نحو: «بيت»، و«شيخ»، فظاهره أن يكون «فَعْلاً» ممَّا عينه ياء، ولا يمنع هذا أن نُجِيز كونها «فيِعلاً» ممَّا عينه واو كـ«مَيْت»، و«هَيْن». ولكن إن وُجِدت في تصريفه نحو: «شيوخ»، و«أشياخ»، و«مشيخة»؛ قطعت بكونه من باب: «بيع»، و«كيل». غير أنّ القول، وظاهر العمل أن يكون من باب «بيع». بل إذا كان سيبويه قد حمل «سِيدًا» على أنَّه من الياء؛ كان حمل نحو: «شيخ» على أن يكون من الياء؛ لمجيء الفتحة قبله أولى، وأحجى.

❁ ❁ ❁

باب في الاقتصار في التقسيم على ما يقرب ويحسن، لا على ما يبعد ويقبح

وذلك كأن تُقسّم نحو: «مروان» إلى ما يحتمل حالُه من التمثيل له، فتقول: لا يخلو من أن يكون «فَعْلان»، أو «مفعالاً»، أو «فَعْوالاً».

فيفسد كونَه «مفعالاً»، أو «فعوالاً»، أنّهما مثالان لم يجيئا، وليس لك أن تقول في تمثيله: لا يخلو أن يكون «مَفْلان»، أو «مفوالاً»، أو «فعوان»، أو نحو ذلك؛ لأنَّ هذه ونحوها أمثلةٌ، ليست موجودةً أصلاً، ولا قريبة من الموجودة، كقرب «فَعوال»، و«مَفعال» من الأمثلة الموجودة. وتقول على ذلك في تمثيل أَيْمُن من قوله:

يَبْرِي لَها مِن أَيْمُنٍ وأَشْمُلِ[1]

لا يخلو أن يكون: «أَفْعُلاً»، أو «فَعلُنا»، أو «أيفُلا»، أو «فَيْعُلاً». فيجوز هذا كلُّه؛ لأنَّ بعضه له نظير، وبعضه قريبٌ ممَّا له نظير؛ فـ«أفعُل» كثير النظير كـ«أكلُب»، و«أفرخ»، ونحو ذلك، و«أيفل» نظيره «أينق» في أحد قولي سيبويه[2]، فيه وكذلك «فَعْلَن» يقارب أمثلتهم نحو: «خَلْبن»[3]، و«عَلْجَن»[4]، و«فَيْعُل» أخت «فيعَل» كـ«صيرَف»، و«فيعِل» كـ«سيِّد».

❁ ❁ ❁

(١) لأبي النّجم العجليّ، في: المُحكم: (١٠/ ٣١٠)، وتاج العروس: (١٤/ ٤٥٤).

(٢) ينظر: الكتاب: (٣/ ٥٩٤).

(٣) خلبن: الحمقاء، والنون للإلحاق. الصحاح: (١/ ١٢٣).

(٤) علجن بزيادة النون: الناقة الكناز اللحم. الصحاح: (١/ ٣٣٠).

باب في خصوص ما يُقنِع فيه العموم
من أحكام صناعة الإعراب

كأن تقول في تخفيف همزة نحو: «صَلاءة»، و«عباءة»: لا تُلقَى حركتها على الألف؛ لأنَّ الألف لا تكون مفتوحةً أبدًا. فقولك: مفتوحة؛ تخصيصٌ لستَ بمضطرّ إليه؛ لأنَّ الألف لا تكون متحرّكةً أبدًا بالفتحة ولا غيرها. والصواب أن تقول: لأنَّ الألف لا تكون متحرّكةً أبدًا.

وكذلك لو قلت: لأنَّ الألف لا تُلقَى عليها حركة الهمزة؛ لكان صحيحًا كالأوّل إلا أنَّ فيه تخصيصًا يُقنِع منه عمومه.

وكذلك لو قلت: إنّ ظننت، وأخواتِها، تنصب مفعوليها المَعْرِفتين، نحو: ظننتُ أخاك أباك؛ لكنتَ صادقًا، إلا أنَّك مع ذلك كالموهِم به أنَّه إذا كان مفعولاها نكرتينِ؛ كان لها حكمُ غير حكمها إذا كانا معرفتين. فإذا قلت: ظننتُ، وأخواتها تنصب مفعوليها عممتَ الفريقين بالحكم، وذكرتَ هذا النحو من هذا اللفظ حراسةً له، وتقريبًا منه ونفيًا لسوء المُعتقَد عنه.

❁ ❁ ❁

باب في تركيب المذاهب

هذا الباب نذكر فيه كيف تتركَّبُ المذاهب إذا ضممتَ بعضها إلى بعض، وأنتجتَ بين ذلك مذهبًا.

كان أبو عثمان يعتقد مذهب يونس[(١)] في ردّ المحذوف في التحقير، وإن غنِي المثال عنه، فيقول في تحقير «هارٍ»: «هويئر»، وفي «يضع» اسم رجل: «يويضِع». وسيبويه[(٢)] لا يردّ ما كان قبل ذلك محذوفًا. فيقول: «هُوَيْر»، و«يُضيع».

وكان أبو عثمان أيضًا يرى رأي سيبويه[(٣)] في صرف نحو: «جَوَارٍ» عَلَمًا، وإجرائه بعد العلميّة على ما كان عليه قبلها. فيقول في رجل أو امرأة اسمها «جَوارٍ»، أو «غواشٍ» بالصرف في الرفع، والجرّ، على حاله قبل نقله. ويونس لا يصرف ذلك ونحوه عَلَمًا، ويُجريه مُجرى الصحيح في ترك الصرف.

فقد تحصَّل إذًا لأبي عثمان هنا مذهب مركّب من مذهبي الرجلين، وهو الصرف على مذهب سيبويه، والردّ على مذهب يونس.

و مِنه قول أبي عُمَر في حرف التثنية: إنَّ الألف حرف الإعراب، ولا إعراب فيها، وهذا هو قول سيبويه[(٤)]. وكان يقول: إن انقلاب

---

(١) ينظر: كتاب سيبويه: (٣/٤٥٦).

(٢) ينظر: كتاب سيبويه: (٣/٤٥٦).

(٣) ينظر: كتاب سيبويه: (٣/٣٠٨).

(٤) ينظر: شرح الجزوليّة: (١/٣٤٨).

الألف إلى الياء هو الإعراب[١] وهذا هو قول الفرّاء[٢]، أفلا تراه كيف تركّب له في التثنية مذهب ليس بواحدٍ من المذهبين الآخرين.

وكذا كثير من المذاهب التي هي مأخوذة من قولين ومسوقة على أصلين؛ هذه حالها.

❁ ❁ ❁

(١) ينظر: المقتضب: (٢/١٥٣-١٥٥)، والتبيين: (١٩٤).

(٢) قال الفرّاء: هي معربة من مكانين. ينظر: إيضاح الوقف والابتداء: (١/٢١١).

باب في السَّلْب

كلُّ فعل، أو اسمٍ مأخوذٍ من الفعل، أو فيه معنى الفعل؛ فإنَّ وضع ذلك في كلامهم على إثبات معناه، لا سلبهم إيّاه.

نحو: قامَ؛ فهذا لإثبات القيام، وينطلق؛ لإثبات الانطلاق، وكذلك الانطلاق، ومنطلق: جميعُ ذلك وما كان مثلَه إنَّما هو لإثبات هذه المعاني لا لنفيها. فإذا أردت نفي شيءٍ منها ألحقته حرف النفي فقلت: ما فعل، ولم يفعل، ولن يفعل، ونحو ذلك.

ثُمَّ إنَّهم مع هذا قد استعملوا ألفاظًا من كلامهم من الأفعال، ومن الأسماء الضامنة لمعانيها في سلب تلك المعاني لا إثباتها. ألا ترى أنَّ تصريف (ع ج م) أين وقعت في كلامهم إنَّما هو للإبهام، وضدّ البيان. من ذلك العَجَم؛ لأنَّهم لا يفصحون، وعَجَمُ الزبيب، ونحوه لاستتاره في ذي العَجَم، ومنه عُجْمة الرمل لما اسْتُبهم منه على سالكيه فلم يتوجّه لهم، ومنه: عَجَمت العود، ونحوه إذا عضضته.

وهذا كله على ما تراه من الاستبهام وضدّ البيان ثم إنهم قالوا: أعجمت الكتاب إذا بيّنته وأوضحتَه؛ فهو إذًا لسلْب معنى الاستبهام لا إثباته.

ومثله تصريف: (ش ك و) فأينَ وقع؛ فمعناه إثبات الشَّكْو، والشَّكْوَى، والشَّكَاة، وشكوت، واشتكيت. ثُمَّ إنَّهم قالوا: أشكيتُ الرَّجل؛ إذا أزلْتَ عنه ما يشكوه. فهو إذًا لسلب معنى الشكوى، لا لإثباته.

ومنه تصريف (م ر ض)؛ **فإنها لإثبات معنى المرض**، نحو: مرض يمرض، وهو مريض، ومارض، ومَرْضى، ومَرَاضَى. ثُمَّ إنَّهم قالوا: مرَّضتُ الرجل، أي: داويته من مرضه حتى أزلته عنه، أو لتزيله عنه.

وكذلك تصريف (ق ذ ي)؛ **إنَّها لإثْبَات معنى القذى**، منه قَذَتْ عينُه، وقذيت، وأقذيتها. ثُمَّ إنَّهم مع هذا يقولون: قَذَّيت عينه، إذا أزلت عنها القذى. وهذا لسلب القذى لا لإثباته.

فهذا كله كما تراه في الفعل وفي ذي الزيادة، وهو أيضًا في الأسماء غير الجارية على الفعل، إلا أنَّ فيها معاني الأفعال كما أنَّ مفتاحًا فيه معنى الفتح، وخُطّافا فيه معنى الاختطاف، وسِكِّينا فيه معنى التسكين؛ وإن لم يكن واحد من ذلك جاريًا على الفعل.

فمن تلك الأسماء قولهم: التَّوْدية لعُودٍ يُصَرّ على خِلْف الناقة ليمنع اللبن. وهي تفعِلة من ودى يدي: إذا سال وجرى؛ وإنما هي لإزالة الوَدْي لا لإثباته.

ومن ذلك: النالة، لِمَا حول الحَرَم. والتقاؤهما أنَّ من كان فيه لم تنله اليد فهذا لِسلب هذا المعنى، لا لإثباته.

وأكثر ما وجدت هذا المعنى من الأفعال فيما كان ذا زيادة، نحو: «أعجمَ»، و«مرَّض»، و«تحوّب»، و«تأثّم»؛ فكأنَّه إنَّما كثر فيما كان ذا زيادة من قِبَل أنَّ السلب معنىً حادث على إثبات الأصل الذي هو الإيجاب، فلَّما كان السلب معنى زائدًا حادثًا لاقَ به من الفعل ما كان ذا زيادةٍ، من حيث كانت الزيادة حادثة طارئة على الأصل.

❁ ❁ ❁

باب في وجوب الجائز

❁ **وذلك في الكلام على ضربين:**

أحدهما: أنْ توجبه الصنعة، كأن تقول في تحقير «أسود»: «أُسَيِّد»، وإن شئت صحَّحت فقلت: «أُسَيوِد». والإعلال فيه أقوى؛ لاجتماع الياء والواو، وسَبْق الأولى منهما بالسكون. وكذلك «جَدْول» تقول فيه: «جُدَيِّل»، وإن شئت صحَّحت فقلت: «جُدَيوِل».

وكذلك تقول: ما قام إلا زيدًا أحدٌ، فتوجب النصب؛ إذا تقدّم المستثنى إلاّ في لغةٍ ضعيفة. فقد كنت تجيز: ما قام أحدٌ إلا زيدًا، فلمّا قدّمتَ المستثنى لم تجد قبله ما تبدله منه فأوجبت من النصب له ما كان جائزًا فيه. ومثله: فيها قائمًا رجلٌ.

والآخر: أنْ تعتزمه العرب فتوجبه، وإن كان القياس يبيح غيره، وذلك قولهم: أُجْنَة في الوُجْنة. قال أبو حاتم: ولا يقولون: «وُجْنة»، وإن كانت جائزة. ومثله قراءة بعضهم: «إِنْ يَدْعُونَ مِنْ دُونِهِ إِلاَّ أُثُنًا»[1] جمع «وثَن» ولم يأت فيه التصحيح: «وُثُن». فأمّا «أُقِّتت»، و«وُقِّتت»، و«وُجُوه»، و«أُجُوه»، و«أُزْقة»، و«ورُقة»، ونحو ذلك؛ فجميعه مسموع.

ومن ذلك ما يبيحه القياس في نحو: «يضرب»، و«يجلس»، ويدخل من اعتقاب الكسر، والضمّ على عين كلِّ واحدةٍ منها؛ قياسًا على ما اعتقبت على عينه الحركتان معًا، نحو: «يعرُش»، و«يعرِش»، و«يشنُق»، و«يشنِق»، و«يخلُق»، و«يخلِق»، وإن كان الكسر في عين مضارع «فَعَل» أولى به من «يفعُل».

❁ ❁ ❁

---

(١) وهي قراءة عطاء بن أبي رباح. ينظر: المحتسب: (١/ ١٩٨)، ومعجم القراءات: (٢/ ١٥٧).

باب في إجراء اللازم مُجرى غير اللازم
وإجراء غير اللازم مجرى اللازم

الأوّل منهما كقوله:

الحَـمْـدُ لِـلّـهِ الـعَـلِيِّ الأَجْـلَـلِ[١]

ومن ذلك ما حكَوه من قول بعضهم: عَوَى الكلب عَوْية. وهذا وإن كان لازما فإنَّه أُجريَ مجرى بنائك من باب «طويت» «فَعِلة» وهو قولك: «طَوِية»، كقولك: امرأة جَوِية، ولَوِية من الجَوَى، واللَّوَى.

الثَّاني منهما: وهو إجراء غير اللازم مُجرى اللازم وهو كثيرٌ. ومنه: قول بعضهم في الأحمر إذا خفّفت همزته: لَحْمَر. ومن قال: الحَمر قال: حركة اللام غير لازمة؛ إنَّما هي لتخفيف الهمزة، والتحقيق لها جائز فيها.

ونحوه:

وقد كُنْتَ تُخْفِي حُبَّ سَمْراءَ حِقْبَةً ... فَبُحْ لانَ مِنْها بالذِي أَنْتَ بائِحُ[٢]

فأسكن الحاء التي كانت مُتحرّكة؛ لالتقاء الساكنين في (بُح الآن)؛ لمّا تحرّكت اللامُ؛ للتخفيف.

وعليه قراءة من قرأ: ﴿قَالُوا لاَنَ جِئْتَ بِالْحَقِّ﴾[٣] فأثبت واو (قالوا)؛ لمّا تحركت لامُ «لان».

---

(١) لأبي النجْم العجليّ، في: الأصول: (٣/ ٤٤٢)، واللُّباب: (٢/ ٩٩)، وخزانة الأدب: (٢/ ٣٩٠).

(٢) في: الصحاح: (٥/ ٢٠٧٦)، وتاج العروس: (٣٤/ ٢٢٥).

(٣) سورة البقرة، من الآية: (٧١). وهي إحدى روايتين عن نافع. ينظر: معجم القراءات: (١/ ١٢٦).

والقراءة القويّة[1]: «قالُلَان» بإقرار الواو على حذفها؛ لأنَّ الحركة عارضة للتخفيف.

ومِن ذلك قولهم في تخفيف «رُؤْيا»، و«نُؤْي»: «رُويَا»، و«نُوي»، فتصحّ الواو هنا وإن سكنت قبل الياء؛ من قبَل أنَّ التقدير فيهما الهمز، كما صحّت في «ضَوٍ»، و«نَوٍ»، تخفيف «ضَوْء»، و«نَوْء»؛ لتقديرك الهمز وإرادتك إياه. وكذلك أيضًا صحّ نحوُ: «شَي»، و«فَي» في تخفيف «شيْء»، و«فَيْء» لذلك.

❁ ❁ ❁

(١) هي الرواية الأخرى عن نافع، وهي قراءة ورش. ينظر: معجم القراءات: (١/ ١٢٦).

باب في إجراء المُتَّصِل مُجرى المنفصل، وإجراء المُنفصِل مُجرى المتصل

فمن الأوّل: اقتتل القوم، واشتتموا. فهذا بيانه نحوٌ من بيان: شئت تلك، وجعلَ لَك. إلا أنَّه أحسن مِن:

الحَـمْـدُ لـلـهِ الـعَـلِيِّ الأَجْـلَـلِ

لأنَّ هذا إنَّما يظهر مثله ضرورة، وإظهار نحو: اقتتل، واشتتم، مستحسن، وعن غير ضرورة.

وكذلك باب قولهم: هم يضربونني، وهما يضربانني؛ أُجري مُجرى يضربان نُعْمَ، ويضربون نافعًا. ووجه الشَّبه بينهما أنَّ نون الإعراب هذه لا يلزم أن يكون بعدها .

ومَن ادّغم نحو هذا واحتجَّ بأنَّ المثلين في كلمةٍ واحدةٍ فقال: «يضربانيّ» و«تحاجوُنّا»، فإنَّه يدّغم أيضًا نحو: «اقتتل» فيقول: «قَتَّل»، ومنهم من يقول: «قِتَّل» ومنهم من يقول: «قِتِّل». ومنهم من يقول: «اِقَتَّل»؛ فيثبتُ همزة الوصل مع حركة القاف؛ لَمَّا كانت الحركة عارضة للنقل، أو لالتقاء الساكنين.

ومِن ضِدّ ذلك قولهم: ها الله ذا[١] أُجرِي مُجرى «دابَّةٍ»، و«شابَّةٍ». وكذلك قراءة من قرأ ﴿فلا تَّناجوا﴾[٢]

---

(١) قال سيبويه: «(هذا باب ما يكون ما قبل المحلوف به عوضا من اللفظ بالواو) وذلك قولك: إي ها الله ذا تثبت ألف ها؛ لأنَّ الذي بعدها مدغمٌ، ومن العرب من يقول: إي هالله ذا فيحذف الألف التي بعد الهاء». الكتاب: (٣/ ٤٩٩).

(٢) أي قراءة ابن محيصن. ينظر: مختصر ابن خالويه: (١٥٣)، ومعجم القراءات: (٩/ ٣٧١).

ومن إجراء المنفصل مُجرى المتصل قوله:

فَالْيَوْمَ أَشْرَبْ غَيْرَ مُسْتَحْقِبٍ   إِثْمًا مِنَ اللهِ وَلَا وَاغِلِ[١]

* كأنَّه شَبَّه (رَ بُ غَ) بعَضُد. وكذلك:

قالت سُلَيْمى اشْتَرْ لَنَا سَوِيقا[٢]

هو مشبَّه بقولهم في عَلِم: عَلْم؛ لأنَّ (ترِل) بوزن علِم.

وهذا الباب فيه ما يحسن ويقاس، وفيه مالا يحسن ولا يقاس. ولكلٍّ وجه.

❁ ❁ ❁

---

(١) امرئ القيس، في: ديوانه: (١٢٢)، والكتاب: (٤/ ٢٠٤)، والأصمعيّات: (١٣٠).

(٢) في: اللُّباب: (٢/ ٤٠٠)، وشرح شافية ابن الحاجب: (٤/ ٢٢٤).

باب في احتمال اللَّفظ الثقيل لضرورة التمثيل

هذا موضعٌ يتهاداه أهل هذه الصناعة بينهم، ولا يستنكره -على ما فيه -أحدٌ منهم.

وذلك كقولهم في التمثيل من الفعل في «حَبَنْطى»: «فَعَنْلى»؛ فيظهرون النون ساكنة قبل اللام، وهذا شيء ليس موجودًا في شيء من كلامهم، قال سيبويه: «ليس في الكلام مثل قِنْرٍ وعَنْلٍ»(١).

وتقول في تمثيل «عُرُنْد»: «فُعُنْل»، وهو كالأوّل، وكذلك مثال «جَحَنْفَل»: «فَعَنْلَل»، ومثال «عَرَنْفُصان»: «فَعَنْلُلان».

وهذا لا بدّ أن يكون هو ونحوه مُظهَرًا، ولا يجوز ادّغام النون في اللام في هذه الأماكن؛ لأنَّه لو فُعِل ذلك لفسد الغرض، وبطل المراد؛ فلو ادّغمت نحو هذا للزمك أن تقول في مثل «عُرُنْدٍ»: إنّه «فُعُلّ»، فكان إذًا لا فرق بينه وبين «قُمُدٍّ»، و«عُتُلٍّ»، و«صُمُلّ». وكذلك لو قلت في تمثيل «جَحَنْفَل»: إنَّه «فَعَلَّل»؛ لالتبس ذلك بباب «سَفَرْجل»، و«فرزدق». وكذلك لو ادّغمت مثال «حَبَنْطى» فقلت: «فَعَلّى»؛ لالتبس بباب «صَلَخْدَى»، و«جَلَعْبى».

وبهذا يُعلَم أنَّ التمثيل للصناعة ليس ببناءٍ مُعتمَد؛ ألا تراك لو قيل لك: ابنِ من «دخل» مثل «جَحَنْفَل» لم يجز؛ لأنَّك تصير به إلى «دَخَنْلَل»، فتظهر النون ساكنة قبل اللام وهذا غير موجود. فدلّ أنَّك في التمثيل لست ببانٍ، ولا جاعل ما تمثّله من جملة كلام العرب كما تجعله منها إذا بنيته غير ممثَّل. ولو كانت عادة هذه الصناعة أن يمثّل فيها من

---

(١) الكتاب: (٤/٤٥٦).

الدخول كما مثّل من الفعل لجاز أن تقول: وزن «جحنفل» من «دخل» «دخنلل»، كما قلت في التمثيل: وزن «جحنفل» من الفعل «فعنلل». فاعرف ذلك فرقًا بين الموضعين.

* * *

باب في الدلالة اللّفظيّة، والصناعيّة، والمعنويّة

كلُّ واحدٍ من هذه الدلائل معتدٌّ مراعىً مُؤْثَر، إلا أنَّها في القوّة والضعف على ثلاث مراتب:

فأقواهنّ **الدلالة اللفظيَّة**، ثُمَّ تليها **الصناعيَّة** ثُمَّ **المعنوية**. ولنذكر من ذلك ما يصحّ به الغرض.

فمِنه جميع الأفعال، ففي كلِّ واحدٍ منها الأدِلَّة الثلاثة، ففي «قام»:

- دلالة لفظه على مصدره.
- ودلالة بنائه على زمانه.
- ودلالة معناه على فاعله.

فهذه ثلاث دلائل من لفظه، وصيغته، ومعناه. وإنَّما كانت الدلالة الصناعيّة أقوى من المعنويّة؛ من قِبَل أنَّها وإن لم تكن لفظًا، فإنَّها صورة يحملها اللَّفظ، ويخرج عليها ويستقرّ على المثال المعتزَم بها. فلمّا كانت كذلك لحِقت بحكمه وجرت مَجرى اللفظ المنطوق به فدخلا بذلك في باب المعلوم بالمشاهدة. وأمَّا المعنى فإنَّما دلالته لاحقة بعلوم الاستدلال، وليست في حيزّ الضروريات، ألا تراك حين تسمع «ضَرَب» قد عرفت حدثه، وزمانه، ثمَّ تنتظر فيما بعد فتقول: هذا فِعل ولا بدّ له من فاعل، فتبحث حينئذٍ إلى أن تعلم الفاعل من هو؟ وما حاله؟ مِن موضع آخر لا من مسموع ضرب.

ولو كنت إنَّما تستفيد الفاعل من لفظ «ضَرَب» لا معناه للزمك إذا قلت: «قام» أن تختلف دلالتهما على الفاعل؛ لاختلاف لفظيهما كما

اختلفت دلالتهما على الحدث؛ لاختلاف لفظيهما، وليس الأمر في هذا كذلك بل دلالة «ضرَبَ» على الفاعل كدلالة «قام»، و«قعد».

ومن ذلك قولهم للسُلَّم: «مِرْقاة»، وللدرجة «مَرْقاة»، **فنفس اللَّفظ يدلّ على الحدث الذي هو الرقيّ**، وكسْر الميم **يدلّ على أنَّها مما ينقل**، ويعتمل عليه وبه كـ«المِطرقة»، و«المِنجل»، وفتحة ميم «مَرْقاة» تدلّ على أنَّه مستقِرّ في موضعه[1]، كـ«المنارة»، و«المثابة». ولو كانت «المنارة» ممَّا يجوز كسر ميمها؛ لوجب تصحيح عينها وأن تقول فيها: «مِنْوَرة»؛ لأنَّه تكون حينئذٍ منقوصة من مثال «مِفعال» كـ«مِرْوَحة»، و«مِسْوَرة»، و«مِغْول».

وكذلك قَطَّع وكسَّر فنفس اللَّفْظ ها هنا يفيد معنى الحدث، وصورته تفيد شيئين:

أحدهما: الماضي، والآخر: تكثير الفعل. كما أنَّ «ضارَب» يفيد بلفظه الحدث، وبِبِنائه الماضي، وكونَ الفعل من اثنين، وبمعناه على أنَّ له فاعلاً. فتلك أربعة معانٍ. فاعرف ذلك إلى ما يليه فإنَّه كثير لكن هذه طريقه.

❁ ❁ ❁

---

(١) ذكر الفيروزآبادي أنَّها تفتح وتُكسر. ينظر: القاموس: (١٢٨٩)(ر ق ي).

باب في الاحتياط

إذا أرادت العربُ المعنى مكَّنته، واحتاطت له، فمِن ذلك:

- التوكيد وهو على ضربين:

أحدهما: تكرير الأوّل بلفظه، وهو نحو قولك: قام زيدٌ قام زيدٌ، وقد قامت الصلاة قد قامت الصلاة، واللهُ أكبرُ اللهُ أكبرُ، و:

إيَّاكَ إيَّاكَ المِرَاءَ فإنَّهُ إلى الشَّرِّ دعاءٌ ولِلشَّرِّ جَالبُ(١)

وثانيهما: تكرير الأوّل بمعناه، وهو على ضربين:

الأوّل: للإحاطة، والعموم، كقام القوم كلُّهم، ورأيتُهم أجمعين، وما يتبعهما من: أكتع، وأبصع.

والثاني: للتثبيت، والتمكين، نحو: قام زيد نفسُه، ورأيته نفسَه.

- ومن ذلك: الاحتياط في التأنيث كقولهم: «فَرَسة»، و«عجوزة»، ومنه «ناقة»؛ لأنَّهم لو اكتفَوا بخلاف مذكَّرها لها -وهو جَمَل- لغنُوا بذلك.

- ومنه الاحتياط في إشباع معنى الصفة، كقوله:

وَالدَّهْرُ بِالإنْسَانِ دَوَّارِيّ(٢)

أي: دوّار.

وقد يؤكَّد بالصفة كما تؤكَّد هي نحو قولهم: أمس الدابر، وأمسِ المُدبِر، وقول الله - عزّ اسمه - ﴿إِلَٰهَيْنِ ٱثْنَيْنِ﴾ [النحل، من الآية: ٥١]،

---

(١) في: الكتاب: (١/ ٢٧٩)، و المقتضب: (٣/ ٢١٣)، والأصول: (٢/ ٢٥١).

(٢) للعجّاج، في: ديوانه: (١/ ٤٨٠)، وخزانة الأدب (١١/ ٢٧٤).

وقوله تعالى: ﴿وَمَنَوٰةَ ٱلثَّالِثَةَ ٱلۡأُخۡرَىٰٓ﴾ [النجم، من الآية: ٢٠]، وقوله سبحانه: ﴿فَإِذَا نُفِخَ فِي ٱلصُّورِ نَفۡخَةٞ وَٰحِدَةٞ﴾ [الحاقة، الآية: ١٣].

- ومنه قولهم: إن قمتَ قمتُ؛ فيجيء بلفظ الماضي، والمعنى معنى المضارع. وذلك أنَّه أراد الاحتياط للمعنى فجاء بمعنى المضارع المشكوك في وقوعه بلفظ الماضي المقطوع بكونه، حتى كأنَّ هذا قد وقع واستقرّ، لا أنَّه متوقَّع مترقَّب.

- ومِن الاحتياط إعادة العامل في العطف، والبدل. فالعطف نحو: مررت بزيدٍ، وبعمرو، فهذا أوكدُ معنًى من مررت بزيدٍ، وعمرو. والبدل كقولك: مررت بقومك بأكثرِهم، فهذا أوكدُ معنًى من قولك مررت بقومِك أكثرِهم.

ووجوه الاحتياط في الكلام كثيرةٌ، وهذا طريقها؛ فتنبَّه عليها.

❁ ❁ ❁

باب في فَكّ الصِّيَغ

هذا موضعٌ من العربيّة لطيفٌ، ومغفولٌ عنه، وغيرُ مأبوهٍ له. وفيه من لُطْف المأخذ، وحسن الصنعة ما أذكره؛ لِتعجب منه وتأنَق له.

وذلك أنَّ العرب إذا حذفت من الكلمة حرفًا إمّا ضرورةً، أو إيثارًا، فإنَّها تصوّر تلك الكلمة بعد الحذف منها تصويرًا تقبله أمثلةُ كلامها، ولا تعافه وتمّجه؛ لخروجه عنها، سواء كان ذلك الحرف المحذوف أصلاً أم زائدًا. فإن كان ما يبقى بعد ذلك الحرف مثالاً تقبله مُثُلهم أقرّوه عليه. وإن نافرها وخالف ما عليها أوضاعُ كلمتها نُقِض عن تلك الصورة، وأُصِير إلى احتذاء رسومها.

فمن ذلك أن تعتزم تحقير نحو: « منطلق »، أو تكسيرَه، فلا بدّ من حذف نونه. فإذا أنت حذفتها بقي لفظه بعد حذفها: « مُطَلِق »، ومثاله « مُفَعِل ». وهذا وزن ليس في كلامهم فلا بدّ من نقله إلى أمثلتهم. فيُنقَل في التقدير « مُطْلِق »؛ لأنَّه أقرب إلى « مُطَلِق » من غيره، ثُمَّ تحقّره فتقول: « مُطَيلق »، وتكسّره فتقول: « مَطالق »، كما تقول في تحقير « مكرم » وتكسيره: « مكيرِم »، و« مكارم ». فهذا بابٌ قد استقرّ ووضح فلتَغْنَ به عن إطالة القول بإعادة مثله.

فإن كان حذف ما حذِف من الكلمة يُبَقّي منها بعده مثالاً مقبولاً لم يكن لك بدّ في الاعتزام عليه وإقراره على صورته تلك البتّة. وذلك كقولك في تحقير « حارث » على الترخيم: « حُريث ». فلمّا حذفت ألفه بقي من بعد على « حَرِث »، فلم يُعرض له بتغيير؛ لأنّه كـ« نـَمِر »، و« سبِط »، و« حذِر ».

والذي يدلّ على أنَّ العرب إذا حَذفت من الكلمة حرفا راعت حال ما بقي منه قول الشَّماخ:

حَذاها مِنَ الصَّيْداءِ نَعْلًا طِراقُها حَوامي الكُراع المُؤيِداتُ العَشاوِزُ(١)

ووجه الدلالة من ذلك أنَّه تكسير «عَشَوْزَن»، فحذف النون؛ لشبهها بالزائد. فلمَّا حذف النون بقي معه «عَشَوْز»، وهذا مثال «فَعَوْل»، وليس من صُور أبنيتهم فعُدِل إلى «عَشْوَز»، وهذا مثال «فَعْول»؛ ليلحق بـ«جَدْول»، و«قَسْور»، ثم كسّره فقال: «عشاوِز». والدليل على أنَّه قد نقله من «عَشَوز» إلى «عَشْوز» أنَّه لو كان كسّره وهو على ما كان عليه من سكون واوه دون أن يكون قد حرّكها لوجب عليه همزها، وأن يقال: «عشائز»؛ لسكون الواو في الواحد كسكونها في «عجوز» ونحوها.

فإذا ثبت بهذه المسألة حالُ هذا الحرف قياسًا، وسماعًا جعلته أصلاً في جميع ما يعرِض له شيءٍ من هذا التحريف.

❁ ❁ ❁

---

(١) في: ديوانه: (١٩٨)، وتهذيب اللّغة: (١٢/ ١٥٥)، وتاج العروس: (١٥/ ١٣٦).

باب في كَمِّيَّة الحركات

أمّا ما في أيدي الناس في ظاهر الأمر فثلاث. وهي **الضمة**، **والكسرة**، **والفتحة**. ومحصولها على الحقيقة ستّ، وذلك أنَّ بين كل حركتين حركة:

- التي بين الفتحة والكسرة؛ هي الفتحة قبل الألِف الممالة نحو: فتحة عين «عالِم»، وكاف «كاتب». فهذه حركة بين الفتحة والكسرة كما أنّ الألف التي بعدها بين الألف، والياء.

- التي بين الفتحة والضمة؛ هي التي قبل ألِف التفخيم نحو: فتحة لام «الصلاة»، و«الزكاة».

- التي بين الكسرة والضمة، ككسرة قاف «قيل»، وسين «سير»؛ فهذه الكسرة المشَّمة ضَمًّا، ومثلها الضمة المشمَّة كسرًا، كضمة قاف «المُنْقُرِ»، وضمة عين «مذعُور»، فهذه ضمة أُشرِبت كسرًا، كما أَنَّها في «قيل»، و«سير» كسرة أُشربت ضمًّا.

وليس في كلامهم ضمّة مُشرَبة فتحة، ولا كسرة مُشرَبة فتحة.

ويدلّ على أنَّ هذه الحركات معتدّات، اعتدادُ سيبويه[1] بألف الإمالة، وألف التفخيم حرفين غير الألف المفتوح ما قبلها.

❁ ❁ ❁

(١) ينظر: الكتاب: (٤/٤٣٢).

باب في مَطْل الحركات

وإذا فعلتِ العرب ذلك أنشأت عن الحركة الحرف من جنسها. فتنشئ بعد الفتحة الألفَ، وبعد الكسرة الياء، وبعد الضمّة الواو.

- فالألف المنشأة عن إشباع الفتحة، نحو قول ابن هَرْمَة:

فأنتَ من الغوائلِ حينَ تُرمَى ... ومِنْ ذَمِّ الرِّجالِ بِمُنْتَزاحِ[1]

أراد: بمنتزح: مفتعَل من «النازح».

- ومن إشباع الكسرة ومطلها ما جاء عنهم من: «الصياريف»، و«المطافيل»، و«الجلاعيد». فأمّا ياء «مطاليق»، و«مطيليق» فعوّض من النون المحذوفة وليست مَطْلاً.

- ومن مطل الضمّة، قوله:

وَأَنَّنِي حَيْثُ مَا يُشْرِي الهَوَى بَصَرِي ... مِنْ حَيْثُمَا سَلَكُوا أَدْنُو فَأَنْظُورُ[2]

يشري: يحرّك، ويقلق، وروي: يسري.

❁ ❁ ❁

(١) في: ديوانه: (٩٢)، والصحاح: (١/ ٤١٠)، وتاج العروس: (٧/ ١٧١).

(٢) في: ضرائر الشعر: (٣٥)، ورصف المباني: (١٠٧)، والجنى الداني: (١٧٣).

باب في مَطْل الحروف

والحروف الممطولة هي الحروف الثلاثة الليِّنة المصوِّتة، وهي **الألف، والياء، والواو.**

اعلم أنَّ هذه الحروف- أين وقعت، وكيف وجدت بعد أن تكون سواكن يتبعن بعضهنّ غير مدغمات- ففيها امتدادٌ، ولين نحو: «قام»، و«سير به»، و«حُوتٍ»، و«كتابٍ»، و«سعيدٍ»، إلا أنَّ الأماكن التي يطول فيها صوتها، وتتمكن مدّتها ثلاثة، وهي:

أن تقع بعدها - وهي سواكنٌ توابعٌ لما هو منهنّ (وهو الحركات من جنسهنّ) -**الهمزةُ**، أو **الحرفُ المشدّد**، أو أن **يوقف** عليها عند التذكّر.

- فالهمزة نحو: «كساء»، و«خطيئة»، و«مقروءة». وإنَّما تمكن المدّ فيهنّ مع الهمز أنَّ الهمزة حرفٌ نَأَى منشؤه، وتراخى مخرجه، فإذا أنت نطقت بهذه الأحرف المصوّتة قبله ثُمَّ تماديت بهنَّ نحوه طُلْن، وشِعن في الصوت فوفَين له، وزدن في بيانه، ومكانه. وليس كذلك إذا وقع بعدهنَّ غيرها، وغير المشدّد، ألا تراك إذا قلت: «كتاب»، و«سعيد»، و«عمود»، لم تجِدهن لَدْنات، ولا ناعمات، ولا وافيات مستطيلات كما تجدهنَّ كذلك إذا تلاهن الهمز، أو الحرف المشدّد.

- وأمَّا سبب نَعْمتهنّ، ووفائهنَّ، وتماديهن إذا وقع المشدّد بعدهن؛ فلأنهنَّ سواكن، وأوّل المثلين مع التشديد ساكن؛ فيجفو عليهم أن يلتقي الساكنان حشوًا في كلامهم، فحينئذٍ ينهضون بالألف بقوّة الاعتماد عليها فيجعلون طولها ووفاء الصوت بها، عِوضًا ممّا كان

يجب لالتقاء الساكنين: من تحريكها، إذا لم يجدوا عليها تطرّقًا، ولا بالاستراحة إليه تعلّقًا، نحو: «شابّة».

فكلمّا رسخ الحرف في المدّ؛ كان حينئذٍ محفوظًا بتمامه، وتمادى الصوت به، وذلك الألف، ثُمَّ الياء، ثُمَّ الواو. فـ«شابّة»، أوفى صوتًا، وأنعم جَرْسًا من أختيها، وقضيب بَّكر أنعم، وأتمّ من قُوصَّ به، وتمودّ ثوبه؛ لبعد الواو من أعرق الثلاث في المدّ - وهي الألف - وقربِ الياء إليها.

- وإنما مُطِلت ومُدّت هذه الأحرف في الوقف، وعند التذكّر؛ من قِبل أنَّك لو وقفت عليها غير ممطولة، ولا ممكَّنة المَدّة فقلت: «ضربا»، و«ضربوا»، و«اضربي»، وما كانت هذه حاله وأنت مع ذلك متذكّر لم توجد في لفظك دليلاً على أنَّك متذكّرٌ شيئًا، ولأوهمت كلَّ الإيهام أنَّك قد أتممت كلامك، ولم يبق من بعده مطلوب متوقّع لك؛ لكنَّك لمّا وقفتَ، ومطلت الحرف عُلِم بذلك أنَّك متطاولٌ إلى كلام تالٍ للأوّل منوطٍ به معقود ما قبله على تضمّنه وخلطه بجملته. ووجه الدلالة من ذلك أنَّ حروف اللين هذه الثلاثة إذا وقِف عليهنّ ضَعُفن، ولم يف مدّهنّ وإذا وقعن بين الحرفين تمكّنّ، واعترض الصدى معهنّ.

فإن كان الحرف الموقوف عليه ساكنًا فعلى ضربين: صحيح ومعتلّ.

١- **فالصحيح** في نحو هذا يُكسَر؛ لأنَّه لا يجري الصوت في الساكن، فإذا حرّك انبعث الصوت في الحركة ثُمَّ انتهى إلى الحرف، ثُمّ أشبعت ذلك الحرف ومطلته، كقولك في نحو قد - وأنت تريد قد قام، ونحوه إلا أنَّك تشكّ، أو تتلوّم لرأي تراه من ترك المبادرة بما بعد ذلك-: قدِي.

٢- وأمّا **الحرف المعتلّ** فعلى ضربين:

- ساكن تابع لما قبله، كـ« قاما »، و« قاموا »، و« قُومي ».

- ومعتل غير تابع لما قبله، وهو الياء، والواو الساكنتان بعد الفتحة نحو: « أَيْ »، و« لَوْ »، و« أَوْ ». فإذا وقفت على شيءٍ من ذلك مستذكرًا كسرته، فقلت: « قمت »، « كيِي »، أَيْ: كي تقوم، ونحوه. **وكلّما جاز شيءٌ من ذلك عند وقفة التذكّر جاز في القافية البتّة.**

❁ ❁ ❁

باب في إنابة الحركة عن الحرف، والحرف عن الحركة

الأوّل منهما: أن تحذف الحرف، وتقرَّ الحركة قبله نائبةً عنه، ودليلةً عليه كقوله:

كفَّاك كَفٌّ لا تُليقُ دِرْهَما جُودًا وأخْرَى تُعْطِ بالسَّيفِ الدَّما(١)

يريد: تعطي.

ومنه قول الله تعالى: ﴿يَٰعِبَادِ فَٱتَّقُونِ﴾ [الزمر، من الآية: ١٦]، وهو كثير في الكسرة. وقد جاء في الضمة منه قوله:

إنَّ الفَقِيرَ بَيْنَنَا قَاضٍ حَكَمْ أن تَرِدَ المَاءَ إذَا غَابَ النُّجُمْ(٢)

يريد: النجوم؛ فحذف الواو، وأناب عنها الضمة.

ومنه قول الله عزّ اسمه: ﴿وَيَمْحُ ٱللَّهُ ٱلْبَٰطِلَ﴾ [الشورى، من الآية: ٢٤]، ﴿يَوْمَ يَدْعُ ٱلدَّاعِ﴾ [القمر، من الآية: ٦]. وكتب ذلك بغير واو؛ دليلاً في الخطّ على الوقوف عليه بغير واو في اللفظ.

وهذا في المفتوح قليل؛ لخفَّة الألف قال:

أَوَالِفًا مَكَّةَ مِنْ وُرْقِ الحَمِي(٣)

يريد الحمام فحذف الألف فالتقت الميمان فغُيِّر على ما ترى.

---

(١) في: معجم مقاييس اللغة: (٥/ ٢٢٤)، وسرّ صناعة الإعراب: (٢/ ٥١٩).

(٢) في: لسان العرب: (١٢/ ٥٦٨)، وتاج العروس: (٣٣/ ٤٧٥).

(٣) للعجّاج، في: ديوانه: (٢٣٧)، والكتاب: (١/ ٢٤). قال ابن يعيش: "يحتمل ذلك أمرين: أحدهما: أن يكون حذف الميم على حدّ الترخيم في غيرِ النداء ضرورة، ثمّ أبدل من الألف ياءً، كما أُبدل من الياء ألف في نحو "مَدارٍ"، و"صَحارٍ". الأمر الثاني: أن يكون حذف الألف تخفيفًا لزيادتها، فاجتمع الميمان، فأبدل من الثانية ياء لكراهية التضعيف". شرح المفصّل: (٤/ ٩٧).

الثاني: وهو إنابة الحرف عن الحركة. وذلك في بعض الآحاد، وجمع التثنية، وكثير من الجمع.

- فالآحاد نحو: «أبوك»، و«حماكِ»، و«فاكِ»، و«هنيكِ». فالألف، والياء، والواو في الأسماء الستة دواخل على الفتح، والكسر والضمّ؛ ألا تراها تفيد من الإعراب ما تفيده الحركات: الضمة، والفتحة، والكسرة.

- والتثنية نحو: «الزيدان»، و«الرجلين».

- والجمع نحو: «الزيدون»، و«المسلمين».

وأعربوا بالنون أيضًا فرفعوا بها في الفعل: «يقومان»، و«يقومون»، و«تقومين»، فالنون في هذا نائبة عن الضمّة في يفعل.

وليس من هذا الباب إشباع الحركات في نحو: منتزاح، وأنظور، والمطافيل؛ لأنَّ الحركة في نحو هذا لم تُحذَف، وأنيب الحرف عنها، بل هي موجودة، ومزيد فيها لا منتَقص منها.

❁ ❁ ❁

باب في هجوم الحركات على الحركات

كثير مقِيس

تتّفق فيه الحركتان

نحو قولك : هم يغزون ويَدْعُون. وأصله يغزوون؛ فأسكِنت الواو الأولى التي هي اللام، وحُذِفت؛ لسكونها وسكون واو الضمير والجمع بعدها، ونقلت تلك الضمة المحذوفة عن اللام إلى الزاي، التي هي العين؛ فحذفت لها الضمة الأصليّة في الزاي؛ لطروء الثانية المنقولة من اللام إليها عليها. ولابدّ من هذا التقدير في هجوم الثانية الحادثة على الأولى الراتبة؛ اعتبارا في ذلك بحكم المختلفتين.

ونحو من ذلك قولهم في جمع مائة: مِئون؛ فكسرة ميم مِئون غير كسرتها في مائة؛ اعتبارًا بحال المختلفين في سنة، وسنين، ومثله ترخيم بُرثُن، ومنصور فيمن قال: يا حارُ إذا قلت: يا بُرْثُ، ويا مَنْصُ، فهذه الضمّة في ثاء برث، وصاد منص غير الضمة فيمن قال يا برث ويا منصُ على يا حارِ؛ اعتبارًا بالمختلفتين.

ومن المتّفِقة حركاته ما كانت فيه الفتحتان نحو اسم المفعول من نحو اشتدّ واحمرّ وذلك قولهم: مشتدّ، ومحمرّ من قولك: هذا رجل مشتدّ عليه وهذا مكان محمرّ فيه، وأصله مشتَدَدُ، ومحمرَرُ؛ فأسكِنت الدال، والراء الأوليان وادّغمتا في مثلهما من بعدهما.

قليل غير مقيس

تختلف فيه الحركتان، فيكون الحكم للطارئ منهما.

نحو: يرمون ويقضون. والأصل: يرميون ويقضيون؛ فأسكِنت الياء؛ استثقالا للضمّة عليها ونُقلت إلى ما قبلها فابتزّته كسرته لطروئها عليها فصار: يرمون ويقضون. وكذلك قولهم: أنتِ تغزين أصله تغزُوين فنقِلت الكسرة من الواو إلى الزاي فابتزّتها ضمتها فصار: تغزين. إلا أن منهم من يُشِمّ الضمّة إرادة للضمّة المقدّرة ومنهم من يُخلِص الكسرة فلا يُشِمّ. ويدلّك على مراعاتهم لتلك الكسرة والضمة المبتزّتين عن هذين الموضعين أنهم إذا أمروا ضمّوا همزة الوصل وكسروها إرادة لهما وذلك كقولهم: أُقضوا أُبنوا وقولهم: أُغزِي أُدعي. فكسرهم مع ضمة الثالث وضمّهم مع كسرته يدّل على قوّة مراعاتهم للأَصل المغيَّر وأنه عندهم مراعًى معتدّ مقدّر.

باب في شواذّ الهمز

وذلك في كلامهم على ضربين، وكلاهما غير مقيس:

أحدهما: أن تُقِرّ الهمزة الواجب تغييرها فلا تغيّرها، ومنه ما حكاه أبو زيد، وأبو الحسن من قولهم: غَفَر الله له خطائئه، وحكى أبو زيد وغيره: دَرِيئة ودرائئ، وعن قُطْرُب: لَفيئة ولفائئ، وأنشدوا:

فإنّك لا تَدْرِي متى الموتُ جَائِئٌ إليك ولا ما يُحدِثُ اللهُ في غَدِ[(١)]

الثَّاني: وهو ما جاء من غير أصلٍ له ولا إبدال، وإنّما ترتجل همزًا لا أصل له ولا قياس يعضُده، وهو كثير. ومنه قولهم: «مصائب»، وهذا ممّا لا ينبغي همزه في وجه من القياس؛ وذلك أنَّ «مصيبة» «مفعِلة»، وأصلها: «مُصْوِبة»، فعينها متحرّكةٌ في الأصل، فإذا احتيج إلى حركتها في الجمع، حُمِّلت الحركة، وقياسه: «مصاوِب». وقد جاء ذلك قال:

يُصَاحب الشيطانُ مَنْ يُصَاحبُهْ وُهُو أذِيٌّ جَمّةٌ مَصَاوِبُهْ[(٢)]

ويقال فيها أيضًا: «مَصُوبة»، و«مُصَابة». ومثله قراءة أهل المدينة: «مَعَائش»[(٣)] بالهمز.

وقالوا أيضا: «منارة»، و«منائر»، وإنَّما صوابها: مناوِر؛ لأنَّ الألف عين وليست بزائدة.

---

(١) صدره في: الإنصاف: (٢/ ٢٤٥).

(٢) في: المحكم: (١٠/ ١٢٢)، وتاج العروس: (٣٧/ ٥٩).

(٣) قرأ بالهمز أسيد عن الأعرج، وزيدُ بن عليّ، والأعمشُ، وخارجة بن مصعب عن نافع، وحميد بن عمير، وابن عامر في رواية، وأبو جعفر. ينظر: معجم القراءات: (٣/ ٩).

ومن شاذّ الهمز: تأبّلت القدْر بالهمز، ومثله «التأبل»، و«الخأتَم»، و«العألم».

من ذلك قولهم: لبّأت بالحجّ، ورثأت زوجي بأبيات، وحلأْت السَوِيق، واستَلأَمت الحجَرَ، وإنما هو استلمت: افتعلت.

❁ ❁ ❁

باب في حذف الهمز وإبداله

قد جاء هذا الموضع في النثر والنظم جميعًا. وكلاهما غير مقيسٍ عليه إلا عند الضرورة.

فمِمّا جاء من ذلك في النثر قولهم: «وَيْلِمِّه». وإنّما أصله: «ويل لأمّه»، يدلّ على ذلك:

لأُمِّ الأرضِ وَيْلٌ ما أَجَنَّتْ غَداةَ أَضرَّ بالحَسَنِ السَّبِيلُ(١)

فحذْفُ لام «ويل» وتنوينه لِما ذكرنا وحذفت همزة «أمّ»؛ فبقي: «ويلِمّه».

- ومنه: «لن» في قول الخليل. وذلك أن أصلها عنده «لا أن»؛ فحُذِفت الهمزة عنده تخفيفًا؛ لكثرته في الكلام، ثُمَّ حُذِفت الألف؛ لسكونها وسكون النون بعدها.

فما جاء من نحوه فهذه سبيله. وقد اطّرد الحذف في «كُلْ»، و«خُذْ»، و«مُرْ». وحَكَى أبو زيد: لابَ لك، يريد: لا أب لك.

فأمّا الإبدال على غير قياس فقولهم: «قَرَيت»، و«أخطيت»، و«توضّيت»، ومنه:

وكنتَ أذلَّ مِن وتِدٍ بقاعٍ يشجِّجُ رأسَهُ بالفِهْرِ وَاجِي(٢)

يريد: «واجئ». ومنه: «بيس» في «بئس» أبدل الهمزة ياء.

---

(١) ينظر في: الاشتقاق: (٢٠٠)، والصحاح: (٢/ ٧٢١).

(٢) لعبد الرحمن بن حسّان، في: ديوانه: (١٨)، والكتاب: (٣/ ٥٥٥). وروايته في الديوان: (يُشعَث رأسه بالفهر واج).

لقي أبو زيد سيبويه فقال له: سمعتُ العرب تقول: قريت وتوضّيت. فقال له سيبويه: كيف تقول في «أفعلُ» منه، قال: أقرأ، فقال له سيبويه: فقد تركَت مذهبك، أي: لو كان البدل قويًا للزم ووجب أن تقول: أقرِي، كرميت أرمِي.

❁ ❁ ❁

باب في حرف اللّين المجهول

وذلك مَدّة الإنكار نحو قولك في جواب من قال: رأيت بكرًا: أَبكرنيه، وفي جاءني محمد: أمحمدُنيه وفي مررت على قاسم أقاسِمِنيه! وذلك أنَّك ألحقت مدّة الإنكار، وهي لا محالة ساكنة، فوافقت التنوين ساكنًا؛ فكُسِر لالتقاء الساكنين، فوجب أن تكون المدّة ياء لتتبع الكسرة. وأيّ المدّات الثلاث كانت فإنّها لابدّ أن توجد في اللّفظ بعد كسرة التنوين ياء؛ لأنّها إن كانت في الأصل ياء فقد كُفِينا النظر في أمرها، وإن كانت ألِفا أو واوًا فالكسرة قبلها تقلبها إلى الياء البتّة.

ومثل مَدّة الإنكار هذه البتّة في جهلها مَدّة التذكّر في قولك -إذا تذكرت الخليل ونحوه-: «اَلِي»، و«عَنِي»، و«مِنا»، و«مُنْذُو»، أي: الخليل، وعن الرجل، ومِن الغلام، ومنذ الليلة.

❁ ❁ ❁

باب في بقاء الحكم مع زوال العلّة

هذا موضعٌ ربما أوهم فساد العلّة، وهو مع التأمّل بضدّ ذلك نحو:

حِمًى لا يُحَلُّ الدّهْرَ إلا بإذْنِنا ولا نسْأَلُ الأقْوامَ عقْدَ المَيَاثِقِ(١)

ألا ترى أنَّ فاء ميثاق -التي هي واو- انقلبت؛ للكسرة قبلها ياءً، كما انقلبت في «ميزان»، و«ميعاد»، فكان يجب على هذا لمّا زالت الكسرة في التكسير أن تعاوِد الواو، فتقول على قول الجماعة: «المواثيق» كما تقول: «الموازين»، و«المواعيد». فتركهم الياء بحالها ربَّما أوهم أنَّ انقلاب هذه الواو ياءً ليس للكسرة قبلها بل هو لأمرٍ آخر غيرها، إذ لو كان لها لوجب زواله مع زوالها.

والجواب عن هذا وغيره ممَّا هذه حاله أنَّ العلَّة في قلب هذه الأشياء هو ما ذكره القوم: من وقوع الكسرة قبلها لأشياء، منها:

١- أنَّ أكثر اللُّغة وشائع الاستعمال هو إعادة الواو عند زوال الكسرة، كقولهم: «موازين»، و«مواعيد»، وقولهم في «ريح»: «أرواح»، وفي «قِيل»: «أقوال»، وفي «ميثاق»: «مواثيق». فأمّا «مياثق»، فإنه لمَّا كثر عندهم واطّرد في الواحد القلب -وكانوا كثيرًا ما يحملون الجمع على حكم الواحد وإن لم يستوف الجمعُ جميعَ أحكام الواحد نحو «دِيمة» و«دِيم»- صار الأثرُ في الواحد كأنّه ليس عندهم مسبَّبا عن أمر، ومُعرَّضًا لانتقاله بانتقاله، بل تجاوزوا به ذلك وطغَوا به إلى ما وراءه، حتى صار الحرف المقلوب إليه؛ لتمكّنه في القلب كأنَّه أصلٌ في موضعه، وغير مسبّب عندهم عن عِلّة فمعرّض لانتقاله بانتقالها؛

---

(١) لعياض بن درة الطائي، في: نوادر أبي زيد: (٦٥)، وإصلاح المنطق: (١٣٨).

حتى أجروا ياء «ميثاق» مُجرى الياء الأصلية.

٢- أنَّ الغرض في هذا القلب إنّما هو طلب للخفَّة، فمتى وجدوا طريقًا، أو شبهة في الإقامة عليها، والتعلّل بخفتّها سلكوها واهتبلوها. وليس غرضهم -وإن كان قلبها مسبّبا عن الكسرة- أن يتناهوا في إعلامنا ذلك بأن يعيدوها واوًا مع زوالها.

٣- أنَّهم قد قلبوا الواو ياءً قلبًا صريحًا لا عن علّة مؤثّرة أكثر من الاستخفاف نحو: رجل غَذْيان، وعَشيان، والأَريحِيّة، ورَياح، ولا كسرة هناك ولا اعتقاد كسرة فيه قد كانت في واحده؛ فإذا جنحوا إلى الياء هذا الجُنوح العاري من السبب المؤثّر سوى ما فيه من الاسترواح إليه كان قلب الأثقل إلى الأخفّ، وبقاؤه على ذلك لضرب من التأوّل أولى وأجدر.

وعندي مَثَل يوضّح الحال في إقرار الحكم مع زوال العلَّة -على قلّة ذلك في الكلام وكثرة ضدّه في الاستعمال- وهو العُود تقطعه من شجرته غَضّا رطيبًا، فيقيم على ذلك زمانًا ثم يعرض له فيما بعد من الجفوف، واليُبْس ما يعرض لما هذه سبيله فإذا استقرَّ على ذلك اليُبْس وتمكّن فيه حتى ينخَر، لم يُغْن عنه فيما بعد أن تعيده إلى قعر البحر فيقيم فيه مائة عام؛ لأنَّه قد كان بَعُد عن الرطوبة بُعدًا أوغل فيه حتى أيأس من معاودته البتَّة إليها.

ومن بقاء الحكم مع زوال عِلّته قول الراجز:

لَـمَّـا رَأَى أنْ لا دَعَـهْ ولا شِـبَـعْ مَالَ إلى أَرْطاةِ حِقْفٍ فالْطَجَع[1]

---

(١) ينظر في: المنصف: (٢/ ٣٢٩)، والمخصص: (٨/ ٢٤).

وهو افتعل من الضجعة. وأصله: فـ« اضتجع »، فأبدلت التاء طاء؛ لوقوع الضاد قبلها فصارت: فـ« اضطجع »، ثُمَّ أبدل الضاد لامًا. وكان سبيله إذ أزال جَرْس الضاد أن تصحّ التاء، فيقال: فـ« التجع » كما يقال: « التحم »، و« التجأ »، لكنَّه أُقِرّت الطاء بحالها؛ إيذانًا بأنَّ هذا القلب الذي دخل الضاد إلى اللام لم يكن عن استحكام، ولا عن وجوب.

❁ ❁ ❁

باب في توجّه اللفظ الواحد إلى معنيين اثنين

❁ **وذلك في الكلام على ضربين:**

أحدهما: - وهو الأكثر - أن يتّفق اللفظ البتَّة، ويُختلَف في تأويله، وعليه عامّة الخلاف نحو: هذا أمرٌ لا يُنادَى وليدُه[1]. فاللّفظ غير مختلَف فيه، لكن يختلَف في تفسيره.

- فقال قوم: إن الإنسان يذهل عن ولده؛ لشدّته فيكون هذا كقول الله تعالى: ﴿يَوۡمَ تَرَوۡنَهَا تَذۡهَلُ كُلُّ مُرۡضِعَةٍ عَمَّآ أَرۡضَعَتۡ﴾ [الحجّ، من الآية: ٢].

- وقال قوم: هو أمرٌ عظيمٌ، فإنَّما يُنادَى فيه الرجال، والجِلَّة لا الإماء والصِّبْية.

- وقال آخرون: الصبيان إذا ورد الحيّ كاهنٌ، أو حوّاءٌ، أو رَقَّاءٌ؛ حُشِدوا عليه، واجتمعوا له. أي: ليس هذا اليوم بيوم أنسٍ، ولهوٍ إنَّما هو يومُ تجرّدٍ وجِدٍّ.

- وقال آخرون - وهم أصحاب المعاني-: أي: لا وليد فيه فيُنادى، وإنَّما فيه الكُفاة والنَّهَضَة.

وعلى ذلك عامّة ما جاء في القرآن، وفي حديث النبيّ ﷺ ومَن بعده -رضوان الله عليهم-، وما وردت به الأشعارُ، وفصيحُ الكلام.

وهذا بابٌ في نهاية الانتشار وليس عليه عَقْد هذا الباب. وإنَّما **الغرض الباب الآخر الأضيق[2] الذي ترى لفظه على صورة، ويحتمل**

(١) ينظر: فصل المقال في شرح كتاب الأمثال: (٤٧١).

(٢) وهذا هو الثاني ممّا أشار إليه مطلع الباب.

أن يكون على غيرها كقوله:

نَطْعُنُهُم سُلْكَى ومَخْلُوجَةً كَرَّكَ لأمَيْنِ على نابِلِ[١]

فهذا ينشد على أنَّه[٢]: كرَّك لامين أي ردّك لامين - وهما سهمان - على نابل.

أي كما تردّ السهمين على البرّاء للسهام؛ إذا أخذتهما لتنظر إليهما ثم رميتهما إليه فوقعا مختلفين: هكذا أحدهما، وهكذا الآخر.

ويروى أيضًا على أنَّه: كرّ كلامين، أي: كَرَّك كلامين على صاحب النبل كما تقول له: ارمِ ارمِ، تريد السرعة، والعجلة.

ومن ذلك قول الله تعالى: ﴿وَيْكَأَنَّهُۥ لَا يُفْلِحُ ٱلْكَٰفِرُونَ﴾[٣]، فذهب الخليل[٤]، وسيبويه[٥] فيه إلى أنَّه «وَيْ» مفصولٌ، وهو اسم سمِّي به الفعل في الخبر، وهو معنى «أعجب»، ثُمَّ قال مبتدئًا: كأنَّه لا يفلح الكافرون.

وأنشد فيه:

وَيْ كأَنْ مَنْ يَكُنْ له نَشَبٌ يُحْـ ـبَبْ ومَنْ يَفْتَقِرْ يَعِشْ عَيْشَ ضُرِّ[٦].

وذهب أبو الحسن[٧] فيه إلى أنه: وَيْكَ أنَّه لا يفلح الكافرون أراد: «ويك»، أي: أعجبُ أنَّه لا يفلح الكافرون، أي: أعجبُ؛ لسوء

---

(١) لامرئ القيس، في: ديوانه: (١٧٢)، والزّاهر: (٢/ ٢٣٠)، وتاج العروس: (٥/ ٥٣٨).

(٢) ينظر تاج العروس: (٢٧/ ٢٣٥)، ففيه مزيد بيان لهذا البيت، وتفسيره.

(٣) سورة القصص، من الآية: (٨٢).

(٤) ينظر: الكتاب: (٢/ ١٥٤).

(٥) ينظر: الكتاب: (٢/ ١٥٤).

(٦) لزيد بن عمرو بن نفيل القرشي، في: الكتاب: (٢/ ١٥٥).

(٧) ينظر كلامه حول هذه الآية في معانيه: (٢/ ٦٥٤).

اختيارهم، ونحو ذلك فعلّق أنّ بما في « ويك » من معنى الفعل، وجعل الكاف حرف خطاب بمنزلة كاف ذلك.

ومنه قوله:

وغَلَتْ بهم سَجْحاءُ خادِمَةٌ   تَهْوِي بِهِم في لُجَّة البَحْرِ[1]

يكون: « فعلت » من « التوغّل »، وتكون الواو أيضًا عاطفة فيكون من الغليان.

ومنه قوله:

ووَفْراءَ لَمْ تُخْرَزْ بسَيْرٍ وَكِيعَةٍ   غَدَوْتُ بها طَيًّا يَدِي بِرِشائِها[2]

يكون « فَعْلَى » من « طويت ». ويجوز أن يكون تثنية « طيّ » أي: طيًّا يدي، وأراد: طياها بيدي؛ فقلب. وهذا بابٌ واسعٌ، وأكثره في الشعر.

❁ ❁ ❁

---

(١) للمسيّب بن علس، في: الصبح المنير: (٣٥٢)، والجمهرة: (١/ ١١٩).

(٢) ينسَب إلى الفرزدق، وهو في: المحكم: (٢/ ٢٨٠)، وتاج العروس: (٢٢/ ٣٦٨).

باب في الاكتفاء بالسبب من المسبَّب، وبالمسبَّب من السبب

هذا موضعٌ من العربية شريفٌ لطيفٌ، وواسعٌ لمتأمّله كثير.

فمن ذلك: قول الله تعالى: ﴿فَإِذَا قَرَأْتَ ٱلْقُرْءَانَ فَٱسْتَعِذْ بِٱللَّهِ﴾ [النحل، من الآية: ٩٨]، وتأويله - والله أعلم -: فإذا أردت قراءة القرآن؛ فاكتفى بالمسبَّب الذي هو القراءة، من السبب الذي هو الإرادة.

وقوله عزّ اسمه: ﴿إِذَا قُمْتُمْ إِلَى ٱلصَّلَوٰةِ فَٱغْسِلُوا۟ وُجُوهَكُمْ﴾ [المائدة، من الآية: ٦] أي: إذا أردتم القيام لها والانتصاب فيها.

ونحوه:

قَدْ عَلِمَتْ إنْ لَمْ أجِدْ مُعِينَا لَتَخْلِطِنَّ بالخَلُوقِ طِينَا[1]

يعني امرأته، يقول: إن لم أجد من يعينني على سقي الإبل قامت فاستقت معي، فوقع الطين على خَلُوقِ يديها، فاكتفى بالمسبَّب الذي هو اختلاط الطين بالخلوق من السبب الذي هو الاستقاء[2].

وعليه قول الله تعالى: ﴿فَقُلْنَا ٱضْرِب بِّعَصَاكَ ٱلْحَجَرَ فَٱنفَجَرَتْ مِنْهُ ٱثْنَتَا عَشْرَةَ عَيْنًا﴾ [البقرة، من الآية: ٦٠] أي: فضرب فانفجرت فاكتفى بالمسبَّب الذي هو الانفجار من السبب الذي هو الضرب.

ومثله قول الله عز اسمه: ﴿فَمَن كَانَ مِنكُم مَّرِيضًا أَوْ بِهِۦٓ أَذًى مِّن رَّأْسِهِۦ فَفِدْيَةٌ﴾ [البقرة، من الآية: ١٩٦] أي: فحلق فعليه فدية.

وكذلك قوله: ﴿فَمَن كَانَ مِنكُم مَّرِيضًا أَوْ عَلَىٰ سَفَرٍ فَعِدَّةٌ مِّنْ أَيَّامٍ أُخَرَ﴾ [البقرة، من الآية: ١٨٤] أي: فأفطر فعليه كذا.

---

(١) ينظر في: المحكم: (٤/٥٣٨)، وتاج العروس: (٢٥/٢٥٧).

(٢) بنصه في: المحكم: (٤/٥٣٨).

ومن الاكتفاء بالمسبَّب من السبب، قوله:

إنِّي إذَا ما خَفيتْ نَارٌ لُمرمِلَةٌ   أُلفي بَأرفَعِ تَلٍّ رَافِعًا ناري[١]

وذلك أنَّه إنَّما يُفخَر ببروز بيته لِقرى الضيف، وإجارة المستصرِخ، كما أنَّه إنما يُذمّ من أخفى بيته، وضاءل شخصه بامتناعه من ذلك. فكأنَّه قال: إنِّي إذا منع غيري، وجبن أعطيت، وشجُعت. فاكتفى بذكر السبَب - وهو التضاؤل والشخوص- من المسبَّب، وهو المنْع، والعطاء.

ومنه:

فَإنْ تَبْخَلْ سَدُوسُ بِدِرْهَمَيْهَا   فَإنَّ الرِّيحَ طَيِّبَةٌ قَبُولُ[٢]

أي: إن بخِلت تركناها وانصرفنا عنها، فاكتفى بذكر طِيب الريح المعِين على الارتحال عنها.

❁ ❁ ❁

---

(١) للأحوص الأنصاري، في: ديوانه: (١٠٨)، والكتاب: (١/ ٢٠٢).

(٢) للأخطل، في: ديوانه: (٢٩٤)، و: الكتاب: (١/ ٢٢٩)، وتاج العروس: (٣٠/ ٢١٠).

باب في كثرة الثّقيل وقِلّة الخفيف

هذا موضعٌ من كلامهم طريفٌ. وذلك أنّا قد أحطنا علمًا **بأنّ الضمة أثقل من الكسرة**، وقد ترى مع ذلك إلى كثرة ما توالت فيه الضمّتان نحو: «طُنُب»، و«عُنُق»، و«حُشُد»، و«جُمُد»، وقِلّة نحو: «إِبِل». وعِلّة ذلك أنّ **بين المفرد والجملة أشباهًا**، منها:

- وقوعُ الجملة موقعَ المفرد في الصفة، والخبر، والحال.

- أنّ بعض الجُمَل قد تحتاج إلى جملة ثانية احتياج المفرد إلى المفرد. وذلك في الشرط وجزائه، والقسم وجوابه.

- أنّ المفرد قد أُوقِع موقع الجملة في مواضع كنَعَمْ، ولا؛ لأنّ كلّ واحدٍ من هذين الحرفين نائبٌ عن الجملة؛ ألا ترى إلى قولك: نَعَمْ، في موضعِ: قد كان ذاك.

فلمّا كانت بين المفرد وبين الجملة هذه الأشباه والمقارَبات وغيرها؛ شبَّهوا توالي الضمتين في نحو: «سُرُح»، و«عُلُط» بتواليهما في نحو: زيدٌ قائمٌ. وعلى ذلك قال بعضهم: الحمدُ لُلّه، فضمّ لام الجرّ؛ إتباعًا لضمّة الدال، وليس كذلك الكسر في نحو إِبِل؛ لأنّه لا يتوالى في الجملة الجرّان كما يتوالى الرفعان.

ومما يُسأل عنه من هذا الباب **كثرةُ الواو فاءً وقِلّة الياء هناك**. وذلك نحو: «وعد»، و«وزن»، و«ورد»، و«وفد»، على قلّة باب «يمن»، و«يسر».

وسبب كثرة الواو هناك أنّك قادرٌ متى انضمّت، أو انكسرت أن تقلبها همزة. وذلك نحو: «أُعد»، و«أجوهٍ»، و«إسادة»، و«إفادة».

وإذا تغيَّر الحرف الثقيل فكان تارةً كذا، وأخرى كذا كان أمثل من أن يلزم محجَّة واحدة. والياء إذا وقعت أوّلاً وانضمّت، أو انكسرت لم تُقلَب همزةً، ولا غيرها.

❁ ❁ ❁

باب القول على فوائت الكتاب

الأمثلة المأخوذة على صاحبه سنذكرها، ونقول[1] فيها ما يَدْحَضُ عنه ظاهر مَعَرَّتها لو صحَّت عليه. **ولو لم تكن فيها حيلة تدرأ شناعة إخلاله بها عنه؛ لكانت مَعْلاة له لا مَزْراة عليه، وشاهدة بفضله،** ونقصِ المتتبِّع له بها لا نقصِه، إن كان أوردها مريدًا بها حطَّ رتبته، والغضَّ من فضيلتِه. وذلك لِكُلْفة هذا الأمر، وبعد أطرافه وإيعار أكنافه أن يُحاط بها أو يشتمِل تحجّر عليها. وإنَّ إنسانًا أحاط بِقاصي هذه اللُّغات المنتشِرة وتحجّر أذراءها المترامية على سعة البلاد، وتعادي ألسنتها اللِّداد، وكثرة التواضع بين أهليها من حاضرٍ وبادٍ، حتى اغترق جميع كلام الصُرَحاء، والهُجَناء، والعبيد، والإماء في أطرار الأرض ذات الطول والعرض ما بين منثور إلى منظومٍ ومخطوب به إلى مسجوع؛ فلم يُخلِل من جميع ذلك -على سعته وانبثاثه وتناشره واختلافه - إلا بأحرف تافهة المقدار متهافتةٍ على البحث والاعتبار -ولعلَّها أو أكثرها مأخوذةٌ عمَّن فسدت لغته فلم تلزم عهدته- لجديرٌ أن يُعلَم بذلك توفيقه وأن يُخَلَّى له إلى غايته طريقه.

❁ ذكر الأمثلة الفائتة للكتاب:

وهي: تِلِقّامة، وتِلِعَّابة، فِرْناس، فُرَانِس، تَنُوفَي، تَرُجمان شحم، أُمْهج، مُهْوَأَنّ، عُياهِم، ترامِز، وتُماضر، ينابعات، دِجَنْدِح، عِفِرِّين، تِرْعاية، الصِّنَّبر، زَيْتُون، مَيْسُون، كُذُبْذُب وكُذُّبْذُب، هَزَنْبَزَان، عَفَزَّران، هَدَيْكر، هُنْدَلِع، دُرْداقِس خُزرانق، شَمَنْصِير، مُؤْقٍ، مأْقٍ، جَبَرُوَة، مَسْكِين، مَنديل، حُوْرِت، تَرْقُوَة، خَلْبُوت، حَيُوت، سَمَرْطُول،

---

(١) سأكتفي بإيرادالفوائت، وأصفح عن ردود ابن جنّي؛ لطول الكلام، ولعدم التسليم ببعضها.

قَرَعْبَلانة، عُقْرُبَّان، مَأْلُك، إِصرِّي، إِزِلْزِل، إِصْبُع، خِرْفُع، زِئْبُر، ضِئْبُل، خُرُنْباش، زَرْنُوق، صَعْفوق، كُنادِرُ الماطِرون، خَزْعال قِسْطال، وَيْلمَّة، فِرْنَوس، سُرَاوع، ضَهْيَد، عَتْيَد، الحُبْلِيل الأُرْبُعاوَي، مُقْبَئِنّ، يَرْنَأ، تَعَفْرَت.

وعلى الجملة فإنَّ هذه الفوائت عند أكثر الناس إذا فُحِص عن حالها وتؤمِّلت حقَّ تأمّلها فإنها -إلا ما لا بال به- **ساقطةٌ عن صاحب الكتاب.** وذلك أنَّها على أضرب:

- فمنها ما ليس قائله فصيحًا عنده.

- ومنها لم يُسمع إلا في الشعر، والشعر موضع اضطرار وموقف اعتذار. وكثيرًا ما يحرَّف فيه الكلم عن أبنيته، وتُحال فيه المُثُل عن أوضاع صِيغَتها لأجله ألا ترى قوله:

أبـوك عـطـاءٌ ألأمُ النَّـاسِ كُـلِّـهـمْ فقُبِّح من فَحْلٍ وقُبحْتَ من نَجْلِ(١)

يريد «عَطِيَّة».

- ومنها ما هو لازم له. وعلى أنَّا قد قلنا في ذلك ودللنا به على أنَّه من مناقب هذا الرجل ومحاسنه: أن يُستدرَك عليه من هذه اللُّغة الفائضة السائرة المنتشرة ما هذا قدره، وهذه حال محصوله.

❁ ❁ ❁

---

(١) للبعيث يهجو جريرًا، في ديوانه: (٢١)، والمحكم: (٢/ ٣١١)، والضرائر لابن عصفور: (١٨٨).

باب في الجِوار

تجاور الألفاظ

في المتَّصل

-منه مجاورة العين لِلّام بحملها على حكمها. وذلك قولهم في صُوّم.

-ومنه: قول جرير :

أحبّ المؤقِدان إليّ مؤسى.

فقد تصورّ الضمة -لمجاورتها الواو- إنها كأنها فيها؛ فهمزها كما تهمز في أدْؤرٍ، ونحو ذلك. وعليه أيضًا أجازوا النقل لحركة الإعراب إلى ما قبلها، في الوقف نحو: هذا بَكُرْ، ومررت بِبَكِرٍ، لمّا جاورت اللام بكونها في العين صارت لذلك كأنّها في اللام لم تفارقها.

-ومن جوار المتّصل استقباح الخليل نحو: العقُق في بيت رؤبة:

بزًا وقد أوْنَ تأوينَ العُقُقْ.

مع الحِمَق مع المخترَق. وذلك لأنّ هذه الحركات قبل الرويّ المقيّد لمّا جاورته، وكان الرويّ في أكثر الأمر وغالب العرف مطلقًا لا مقيّدا صارت الحركة قبله كأنّها فيه فكاد يلحق ذلك بقبح الإقواء.

في المنفصل

نحو: ما ذهبوا في قولهم: هذا جُحْر ضبّ خربٍ، وقول الحُطَيئة:

فَإيّاكُم وَحَيّةَ بَطنِ وادٍ
هَموزَ النابِ لَيسَ لَكُم بِسِيِّ.

فيمن جرّ "هموز الناب".

وتجد في تجاور المنفصلين ما هو لاحق بقبيل المنفصل الذي أُجري مُجرى المتّصل في نحو: قولهم: ها الله ذا، أجروه في الادّغام مجرى دابّة، وشابّة، ومنه قراءة بعضهم: (فَلَا تّنَاجَوْا)، و(حَتّى إِذَا ادّارَكُوا فِيهَا)؛ بإثبات الألف في ذا، وَلا.

تجاور الأحوال

وهو غريب، وذلك أنهم لتجاور الأزمنة ما يعمل في بعضها ظرفاً ما لم يقع فيه من الفعل، وإنّما وقع فيما يليه نحو قولهم: أحسنت إليه إذْ أطاعني، وأنت لم تحسن إليه في أوّل وقت الطاعة، وإنما أحسنت إليه في ثاني ذلك، فالإحسان مسبّبٌ عن الطاعة، وهي كالعِلّة له ولا بدّ من تقدّم وقت السبب على وقت المسبّب كما لا بدّ من ذلك مع العِلّة. لكنه لمّا تقارب الزمانان وتجاورت الحالان في الطاعة والإحسان، أو الطاعة واستحقاق الإحسان صارا كأنهما وقعا في زمانٍ واحدٍ.

ومثله: لمّا شكرني زرته، ولمّا استكفاني كفيتُه، وزرته إذا استزارني، وأثنيت عليه حين أعطاني، وإذا أتيته رحب بي وكلّما استنصرته نصرني، أي: كلّ وقت استنصره فيه ينصرني، وإنّما ينصرك فيما بعد زمان الاستنصار.

ويؤكّد عندك حالَ إتباع الثاني للأوّل وأنّه ليس معه في وقته دخولُ الفاء في هذا النحو من الكلام كقولك: إذا سألته فإنّه يعطيني وإذا لقيته فإنه يَبشّ بي. فدخول الفاء هنا أوّل دليل على التعقيب، وأنّ الفعلين لم يقعا معًا في زمانٍ واحدٍ. وقد ذكرنا هذا ليزداد القول به وضوحًا وإن كان ما مضى كافيًا

ولمّا اطّرد هذا في كلامهم، وكثر على ألسنتهم وفي استعمالهم تجاوزه، واتّسعوا فيه إلى ما تناءت حالاه وتفاوت زماناه. وذلك كأن يقول رجلٌ بمصر في رجل آخر بخراسان: لمّا ساءت حاله حسّنتها، ولمّا اختلّت معيشته عمرتها. ولعلّه أن يكونَ بينَ هاتين الحالينَ السّنة، والسّتان.

باب في نَقض الأصول، وإنشاء أصول غيرِها منها

وذلك كقولنا: بأبأت بالصبيّ بأبأةً، وبِئباء، إذا قلت له: بِئبا. وأصل هذا أنَّ الباء حرفُ جرّ، والهمزة فاء الفعل، فوزن هذا على هذه المقدّمة: بفبفت بَفْبَفة وبِفْبافا، إلا أنّا لا نقول مع هذا: إن هذه المُثُل على ما ترى لكن نقول: إنّ بأبأت الآن بمنزلة: رأرأت عيناه، وطأطأت رأسي، ونحو ذلك ممّا ليس منتزعًا ولا مركبًّا. فمثاله إذًا: فعللت فعللةً وفِعلالاً، كدحرجت دحرجةً ودحراجًا.

- ومن ذلك: الخازِبازِ، فالألف فيهما أصلٌ بمنزلة ألف «كافٍ»، و«دال»؛ وذلك لأنَّها أسماءٌ مبنيةٌ، وبعيدةٌ عن التصرّف والاشتقاق. فألِفاتها أصولٌ فيها كألِفات «ما»، و«لا»، و«إذا» ونحوها.

فـ«الخِزْباز» الآن بمنزلة «السِربال»، و«الغِربال»، وألفه محكومٌ عليها بالزيادة كألفهما، ألا ترى الأصل كيف استحال زائدًا كما استحالت باء الجر الزائدة في «بأبي أنت» فاءً في «بأبأت بالصبيّ». وكذلك أيضًا استحالت ألف «قافٍ»، و«دالٍ»، ونحوهما، وأنت تعتقد فيها كونها أصلاً غير منقلبة إلى اعتقادك فيها القلب؛ لمَّا اعتزمت فيها الاشتقاق. وذلك قولك: قوَّفت قافًا، ودوّلت دالاً.

ومن ذلك قولهم في التصويت: «هاهيت»، و«عاعيت»، فهذه الألف عندهم الآن في موضع العين، ومحكومٌ عليها بالانقلاب، وعن الياء أيضا وإن كان أصلها ألفًا أصلاً في قولهم: «هاءِ»، و«عاءِ». فهي هنا كألف «قاف»، و«كاف»، و«دال»؛ أصلٌ غير زائدة ولا منقلبة، وهي في هاهيت، وأختيها عينٌ منقلبةٌ عن ياء عندهم، أَفلا ترى إلى استحالة التقدير فيها وتلعّب الصنعة بها؟

❁ ❁ ❁

باب في الامتناع من نقض الغرض

- فمن ذلك امتناعهم من ادّغام الملحَق، نحو: «جَلْبب»، و«شَمْلَل»، و«شُرْبُب»، و«رِمدِد»؛ وذلك أنّك إنّما أردت بالزيادة، والتكثير البلوغ إلى مثال معلوم فلو ادّغمت في نحو: «شُرْبُب» فقلت: «شُرُبّ»؛ لانتقض غرضك الذي اعتزمته، من مقابلة الساكن بالساكن، والمتحرّك بالمتحرّك؛ فأدّى ذلك إلى ضدّ ما اعتزمتَه ونُقِض ما رُمته. فاحتُمِل التقاء المثلين متحرّكين لما ذكرنا من حِراسة هذا الموضع وحفظه.

- ومِنه: امتناعهم من تعريف الفعل؛ لأنَّ الغرض فيه إفادته، فلا بدّ من أن يكون منكورًا لا يسوغ تعريفه؛ لأنّه لو كان معرفةً لما كان مستفادًا؛ لأنَّ المعروف قد غَنِي بتعريفه عن اجتلابه ليفاد من جملة الكلام.

- ومِنه: امتناعهم من إلحاق عَلَم التأنيث؛ لما فيه عَلَمه حتى دعاهم ذلك إلى أن قالوا: «مسلمات»، ولم يقولوا: «مسلمتات»؛ لئلا يُلحقوا علامة تأنيث مثلها؛ وذلك أنَّ إلحاق علامة التأنيث؛ إنَّما هو ليُخرِج المذكّر قبله إليه، ويَنقله إلى حكمه، فهذا أمرٌ يجب عنه وله أن يكون ما نقل إلى التأنيث قبل نقله إليه مذكّرًا كـ«قائم» من «قائمة»، و«ظريفٍ» من «ظريفة». فلو ذهبت تلحِق العلامة العلامة لنقضت الغرض؛ لأنَّ التاء في قائمة قد أفادت تأنيثه، وحصَّلت له حكمه، فلو ذهبت تُلحقها علامةً أخرى فتقول: «قائمتات»، لنقضْتَ ما أثبتَ من التأنيث الأوّل بما تجشّمته من إلحاق عَلَم التأنيث الثاني له؛ لأنَّ في ذلك إيذانًا بأنّ الأوّل به لم يكن مؤنّثًا.

❁ ❁ ❁

بابٌ في التّراجع عند التناهِي

هذا معنى مطروقٌ في غير صناعة الإعراب كما أنَّه مطروقٌ فيها.

فمن ذلك قولهم: إنَّ الإنسان إذا تناهى في الضحك بكى، وإذا تناهى فِي الغمّ ضحك، وإذا تناهى في العظة أهمل، وإذا تناهت العداوة استحالت مودّة.

وأمّا طريق صناعة الإعراب في مثله فقول أبي إسحاق في ذكر العِلّة التي امتَنع لها أن يقولوا ما زال زيدٌ إلاّ قائمًا: نفي، و نفيُ النفي إيجابٌ. وعلى نحو هذا ينبغي أن يكون قولهم: «ظُلْمة»، و«ظُلَم»، و«سِدْرة»، و«سِدَر»، و«قَصْعة»، و«قِصاع». وذلك أنَّ **الجمع يحدث للواحد تأنيثًا** نحو قولهم: هذا جملٌ، وهذه جمالٌ، وهذا رجلٌ، وهذه رجالٌ قد أقبلت. وكذلك «بَكْر»، و«بِكارة»، و«عَير»، و«عُيورة»، و«صبيّ»، و«صِبية»، ونحو ذلك. فلمّا كانت «ظلمة»، و«سِدرة»، و«قصعة» مؤنّثاتٍ، وأردت أن تكسّرها؛ صرت كأنَّك أردت تأنيث المؤنّث: فاستحال بك الأمر إلى التذكير فقلت: «ظُلَم»، و«سِدَر»، و«قصاع»؛ فتراجعت للإيغال في التأنيث إلى لفظ التذكير.

وعلى نحو مما نحن بصدده ما قالوا: ثلاثة رجال، وثلاث نسوة، فعكسوا الأمر على ما تراه. ولأجل ذلك قالوا: امرأة صابرة، وغادرة؛ فألحقوا علم التأنيث فإذا تناهَوْا في ذلك قالوا: «صَبُور»، و«غَدُور» فذكَّروا. وكذلك رجلٌ ناكحٌ، فإذا بالغوا قالوا: رجل نُكَحة.

❁ ❁ ❁

باب فيما يُؤمنه علم العربيّة من الاعتقادات الدينية[١]

هذا الباب من أشرف أبواب هذا الكتاب، والانتفاع به ليس إلى غاية، ولا وراءه من نهاية. وذلك أنّ أكثر مَن ضلّ مِن أهل الشريعة عن القصد فيها، وحاد عن الطريقة المثلى إليها فإنّما استهواه، واستخفّ حِلمه ضعفُه في هذه اللُّغَة الكريمة الشريفة التي خوطب الكافّة بها[٢]. وذلك أنّهم لمّا سمعوا قول الله - سبحانه وعلا عما يقول الجاهلون علوًّا كبيرًا - ﴿أَن تَقُولَ نَفْسٌ يَٰحَسْرَتَىٰ عَلَىٰ مَا فَرَّطتُ فِى جَنۢبِ ٱللَّهِ﴾ [الزمر، من الآية: ٣٩] وقوله - عزّ اسمه -: ﴿فَأَيْنَمَا تُوَلُّوا۟ فَثَمَّ وَجْهُ ٱللَّهِ﴾[٣] وقوله تعالى: ﴿مِّمَّا عَمِلَتْ أَيْدِينَآ﴾[٤] وقوله: ﴿وَيَبْقَىٰ وَجْهُ رَبِّكَ﴾[٥]، ونحو ذلك من الآيات الجارية هذا المجرى، ونعوذ بالله من ضَعْفة النظر وفساد المعتبر - ولم يشكّوا أنّ هذه أعضاء له، وإذا كانت أعضاء كان هو لا محالة جسما مُعَضًّى على ما يشاهدون من خَلْقه عزّ وجهه وعلا قدره، وانحطّت سوامي الأقدار و الأفكار دونه. ولو كان

---

(١) سأخالف في هذا الباب منهجي الذي سرتُ عليه، من الاختصار، والاقتصاد في التعليق؛ لعظم هذا الأمر، ولمؤازرة ابنِ جنّي في هذا الباب، وغيره من كتبه لمذهب المعتزلة ومن شايعهم. لذا سأبيّن زيف آرائه المخالفة؛ إظهارًا للحقّ، وتنبيهًا لمن يعنى بمطالعة كتبه.

(٢) المرجع في فهم الكتاب والسنة: هو النصوص المبينة لها، وفهم السلف الصالح، ومن سار على منهجهم من الأئمة، ولا يُعارَض ما ثبت من ذلك بمجرّد احتمالات لغويّة.

(٣) سورة البقرة، من الآية: (١١٥). وما قال في هذه الآية قال مثله أهل السنّة والجماعة، فقد قال مجاهدٌ والشافعيُّ، وغيرهما: يعني: قبلة الله. وليست هذه الآية من آيات الصفات، ومن عدّها في الصفات فقد غلط. ينظر: مجموع الفتاوى: (٣/١٩٣).

(٤) سورة يس، من الآية: (٧١). تواتر في السنة مجيء اليد في الكتاب، وفي حديث النبي -صلى الله عليه وسلم-، فلله تعالى يدان مختصتان به ذاتيتان له كما يليق بجلاله. ينظر: مجموع الفتاوى: (٦/٣٦٣).

(٥) سورة الرحمن، من الآية: (٢٧). صفة الوجه صفة ثابتة لله عز وجل بالكتاب، والسنة، وإجماع سلف الأمة، دليل ذلك قوله: ﴿وَيَبْقَىٰ وَجْهُ رَبِّكَ ذُو ٱلْجَلَٰلِ وَٱلْإِكْرَامِ ۝٢٧﴾؛ حيث أثبت الله عز وجل لنفسه وجهًا، وأضافه إليه.

لهم أنسٌ بهذه اللغة الشريفة، أو تصرّف فيها، أو مزاولة لها لحمتهم السعادة بها ما أصارتهم الشِّقوة إليه بالبعد عنها(١).

وكان القوم الذين خوطبوا بها أعرف الناس بسعة مذاهبها، وانتشار أنجائها جرى خطابهم بها مجرى ما يألفونه، ويعتادونه منها، وفهموا أغراض المخاطب لهم بها على حسب عُرْفهم وعادتهم في استعمالها. وذلك أنهم يقولون: هذا الأمر يصغر في جَنْب هذا أي: بالإضافة إليه، وقرنه به، فكذلك قول الله تعالى: ﴿أَن تَقُولَ نَفْسٌ يَٰحَسْرَتَىٰ عَلَىٰ مَا فَرَّطتُ فِى جَنۢبِ ٱللَّهِ﴾، أي: فيما بيني وبين الله، إذا أضفت تفريطي إلى أمره لي ونهيه إياي. وإذا كان أصله اتساعًا جرى بعضه مجرى بعض.

وكذلك قوله - سبحانه -: ﴿فَأَيْنَمَا تُوَلُّوا۟ فَثَمَّ وَجْهُ ٱللَّهِ﴾؛ إنما هو الاتجاه إلى الله، ألا ترى إلى بيت الكتاب:

أَسْتغفِرُ الله ذَنْبًا لَسْتُ مُحْصِيَه ... ربَّ العِبادِ إليهِ الوجْهُ والعَملُ(٢)

وإن شئت قلت: خرج مخرج الاستعارة. وذلك أنّ وجه الشيء أبدًا هو أكرمه وأوضحه، فهو المراد منه والمقصود إليه.

وقوله تعالى: ﴿مِّمَّا عَمِلَتْ أَيْدِينَآ﴾ إن شئت قلت: لمّا كان العُرْف أن يكون أكثر الأعمال باليد جرى هذا مجراه. وإن شئت قلت: الأيدي هنا جمع اليد التي هي القوّة فكأنه قال: مما عملته قوانا أي: القُوَى التي أعطيناها الأشياء لا أنّ له - سبحانه - جسمًا تحلّه القوّة أو الضعف.

---

(١) هذه مغالاةٌ لا يُقَرُّ عليها؛ لأنَّ أمور العقيدة، وأحكام الشرع، لا تؤخذ من اللغة مُجرَّدةً عن الجمع بين نصوص الوحيين، ولمّا اعتمد أهلُ الكلام، وبعض أهل النِّحل على اللُّغة وعقولهم؛ وقعوا في تيهٍ لم يخرجوا منه إلا من سلّمه الله من ذلك.

(٢) ينظر: كتاب سيبويه: (١/ ٣٧)، ومعاني القرآن للفراء: (٢/ ٣١٤).

ونحوه قولهم في القسم: لعمر الله إنما هو: وحياةِ الله أي: والحياة التي آتانيها الله، لا أن القديم سبحانه محلّ للحياة كسائر الحيوانات. ونسب العمل إلى القدرة وإن كان في الحقيقة للقادر؛ لأنَّ بالقدرة ما يتمّ له العمل كما يقال: قطعه السيف وخرقه الرمح. فيضاف الفعل إليهما؛ لأنّه إنما كان بهما.

وقوله تعالى: ﴿وَلِتُصْنَعَ عَلَىٰ عَيْنِيٓ﴾ [طه، من الآية: ٣٩] أي: تكون مكنوفًا برأفتي بك، وكلاءتي لك؛ إذ أنَّ مَن يشاهده الناظر له والكافل به أدنى إلى صلاح أموره، وانتظام أحواله ممن يبعد عمن يدبّره ويلي أمره.

وإذا صحَّ هذا الموضع ثبت به لنا أصلٌ شريفٌ يعرفه من يعرفه. ولولا ما تعطيه العربيَّة صاحبها من قوّة النفْس ودُرْبة الفكر لكان هذا الموضع، ونحوه مَجُوزًا عليه غير مأبوه له. وأنا أعجب من الشيخين أبوي عليّ[1] -رحمهما الله- وقد دوّخا هذا الأمر وجوّلاه، وامتخضاه، وسقياه ولم يمرر واحدٌ منهما ولا من غيرهما، على قربه وسهولة مأخذه.

❁ ❁ ❁

(١) هما الفارسيّ، والجبّائي، وكلاهما من المعتزلة.

باب في تجاذُب المعاني والإعراب

وذلك أنّك تجد في كثيرٍ من المنثور، والمنظوم الإعراب والمعنى متجاذِبين: هذا يدعوك إلى أمر، وهذا يمنعك منه. فمتى اعتورا كلامًا ما أمسكت بعُرْوة المعنى، وارتحت لتصحيح الإعراب.

فمِن ذلك قول الله تعالى: ﴿إِنَّهُۥ عَلَىٰ رَجْعِهِۦ لَقَادِرٌ ۝٨ يَوْمَ تُبْلَى ٱلسَّرَآئِرُ﴾ [الطارق، الآيتان: ٨ - ٩] فمعنى هذا: إنّه على رَجْعه يوم تُبلى السرائر لقادر، فإن حملته في الإعراب على هذا كان خطأ؛ لفصلك بين الظرف الذي هو ﴿يَوْمَ تُبْلَى ٱلسَّرَآئِرُ﴾، وبين ما هو معلَّق به مِن المصدر الذي هو الرَجْع، والظرف من صلته، **والفصل بين الصلة، والموصول بالأجنبيّ أمرٌ لا يجوز.** فإذا كان المعنى مقتِضيًا له والإعراب مانعًا منه، احتلت له بأن تُضمِر ناصبًا يتناول الظرف، ويكون المصدر الملفوظ به دالاً على ذلك الفعل حتى كأنَّه قال فيما بعد: يرجعه يوم تُبلى السرائر. ودلَّ ﴿رَجْعِهِۦ﴾ على (يرجعه) دلالة المصدر على فعله.

وإذا كان هذا ونحوه قد جاء في القرآن فما أكثره، وأوسعه في الشعر! فمن ذلك قوله:

لَسْنَا كَمَنْ حَلَّتْ إِيادُ دَارَهَا   تَكْرِيتَ تَرْقُبُ حَبَّهَا أَنْ يُحْصَدا[(١)]

فـ« إياد » بدلٌ مِن « مَن »، وإذا كان كذلك لم يمكنك أن تنصب « دارها » بـ « حلّت » هذه الظاهرة؛ لما فيه من الفصل، فحينئذٍ تضمر له فعلاً يتناوله فكأنَّه قال فيما بعد: حلَّت دارها. وإذا جازت دلالة المصدر على فعله والفعلِ على مصدره؛ كانت دلالة الفعل على الفعل الذي هو

---

(١) ينظر: تاج اللُّغة: (٦/٢٢٠٧)، وتاج العروس: (٥/٥٩).

مثله أدنى إلى الجواز، وأقرب مأخذًا في الاستعمال.

وما أكثَرَ استعمال الناس لهذا الموضع في محاوراتهم وتصرُّف الأنحاء في كلامهم!.

وهذا الموضع من هذا العلم كثيرٌ في الشعر القديم والمولَّد. فإذا اجتاز بك شيءٌ منه فقد عرفت طريق القول فيه، والرفق به إلى أن يأخذ مأخذه بإذن الله تعالى. ومنه قول الحُطيئة:

أَزْمَعْتُ يَأْسًا مُبِينًا مِن نَوالِكُم　　وَلَن تَرى طَارِدًا لِلحُرِّ كَاليَاسِ[1]

أي: يأسًا من نوالكم مبينًا. فلا يجوز أن يكون قوله: «من نوالكم» متعلِّقا بيأس، وقد وصفه بـ«مبين»، وإن كان المعنى يقتضيه؛ لأنَّ الإعراب مانعٌ منه. لكن تضمِر له حتى كأنَّك قلت: يئست من نوالكم.

ومِن تجاذب الإعراب والمعنى ما جرى من المصادر وصفًا نحو قولك: هذا رجلٌ دَنَف، وقومٌ رِضًا، ورجلٌ عَدْل. فإن وصفته بالصفة الصريحة قلت: رجل دنِفٌ، وقومٌ مرضيّون، ورجلٌ عادل. هذا هو الأصل. وإنما انصرفت العرب عنه في بعض الأحوال إلى أن وصفَتْ بالمصدر لأمرين: أحدهما صناعيّ، والآخر معنويّ. أمَّا الصناعيّ فليزيدك أُنسًا بَشبَه المصدر للصفة التي أوقعْتَه موقعها كما أُوقعت الصفة موقع المصدر في نحو قولك: أقائمًا، والناس قعود، أي: تقوم قيامًا والناس قعود، ونحو ذلك.

وأمَّا المعنويّ فلأنّه إذا وُصف بالمصدر صار الموصوف كأنّه في الحقيقة مخلوق من ذلك الفعل. وذلك؛ لكثرة تعاطيه له واعتياده إياه.

---

(١) للحطيئة، في ديوانه: (٨٥)، وشرح الشافية لابن الحاجب: (٤/ ١٢١).

فقولك إذًا: هذا رجلٌ دنِف - بكسر النون - أقوى إعرابًا؛ لأنَّه هو الصفة المحضة غير المتجوّزة. وقولك: رجلٌ دَنَف، أقوى معنى لما ذُكِر: من كونه كأنَّه مخلوق من ذلك الفعل. وهذا معنًى لا تجده ولا تتمكن منه مع الصفة الصريحة. فهذا وجه تجاذب الإعراب والمعنى، فاعرفه وأمض الحكم فيه على أيّ الأمرين شئت.

❁ ❁ ❁

باب في التفسير على المعنى دون اللفظ

هذا موضعٌ قد أتعب كثيرًا من الناس، واستهواهم ودعاهم -من سوء الرأي وفساد الاعتقاد- إلى ما مذِلوا به، وتتايعوا فيه، حتى إنَّ أكثر ما ترى من هذه الآراء المختلفة، والأقوال المستشنعة؛ إنَّما دعا إليها القائلين بها تعلُّقهم بظواهر هذه الأماكن دون أن يبحثوا عن سرّ معانيها، ومعاقد أغراضها.

- فمن ذلك: قول سيبويه في بعض ألفاظه: «حتَّى» الناصبة للفعل، يعني في نحو قولنا: اتَّق الله حتى يُدخلَك الجنَّة. فإذا سمع هذا مَن يضعف نظره[1] اعتدّها في جملة الحروف الناصبة للفعل، وإنّما النصب بعدها بـ«أن» مُضمرة. وإنَّما جاز أن يتسمَّح بذلك مِن حيث كان الفعل بعدها منصوبًا بحرف لا يُذكَر معها؛ فصارت في اللّفظ كالخَلَف له، والعِوض منه، وإنَّما هي في الحقيقة جارّة لا ناصبة.

- ومنه: قولهم: أهْلَك والليلَ، فإذا فسَّروه قالوا: أراد: الحقْ أهلك قبلَ الليل. وهذا تفسيرُ المعنى، لا تقديرَ الإعراب؛ فإنَّه على: الحق أهلك، وسابق الليل.

- ومنه: ما حكاه الفَرَّاء[2] من قولهم: معي عشرة فاحْدُهُنَّ، أي: اجعلهنّ أحد عشر. وهذا تفسير المعنى أي: أتْبعهنّ ما يليهنّ، وهو من

---

(١) من قال بهذا القول فهو متمسّكٌ بظاهر لفظ سيبويه، وينبغي أنْ لا يُرمَى بمثل هذا، وإلّا فقد يجرّ إلى الطعن في سيبويه. قال سيبويه: «هذا باب حتى، اعلم أنَّ «حتى» تنصب على وجهين: فالناصب للفعل ههنا هو الجار للاسم إذا كان غايةً». الكتاب: (٣/ ١٦).

(٢) ينظر: تهذيب اللُّغة: (٥/ ١٢٧).

حدوث الشيء إذا جئت بعده. وأمَّا اللَّفظ فإنَّه من (و ح د)؛ لأنَّ أصل «أَحَد»: «وَحَد»، وقلب هذه الواو المفتوحة المنفردة شاذٌّ، ومذكورٌ في التصريف.

❁ ❁ ❁

باب في قوّة اللفظ لقوّة المعنى

هذا فصلٌ من العربية حَسَنٌ.

- منه قولهم: «خَشُن»، و«اخشوشن». فمعنى «خَشُن» دون معنى «اخشوشن»؛ لِما فيه من تكرير العين، وزيادة الواو. ومنه قول عمر ﷺ: اخشوشِنوا، وتمعددوا: أي اصلُبوا وتناهَوا في الخُشْنة.

- وكذلك قولهم: أعشب المكان. فإذا أرادوا كثرة العُشْب فيه قالوا: اعشوشب.

- ومثله: «حلا»، و«احلولى»، و«خَلُق»، و«اخلولق»، و«غدِن»، و«اغدودن». ومثله باب «فَعَل»، و«افتعل»، نحو: «قدر»، و«اقتدر». فـ«اقتدر»، أقوى معنى من قولهم: «قدر».

- وعليه قول الله ﷻ: ﴿لَهَا مَا كَسَبَتْ وَعَلَيْهَا مَا ٱكْتَسَبَتْ﴾ [البقرة، من الآية: ٢٨٦] وتأويل ذلك: أنَّ كسب الحسنة بالإضافة إلى اكتساب السيئة أمرٌ يسيرٌ، ومستصغَر؛ لقوله -عزَّ اسمه-: ﴿مَن جَآءَ بِٱلْحَسَنَةِ فَلَهُۥ عَشْرُ أَمْثَالِهَا وَمَن جَآءَ بِٱلسَّيِّئَةِ فَلَا يُجْزَىٰٓ إِلَّا مِثْلَهَا﴾ [الأنعام، من الآية: ١٦٠]؛ فالحسنة تصغر بإضافتها إلى جزائها صِغر الواحد إلى العشرة، ولمَّا كان جزاء السيئة إنما هو بمثلها لم تحتقر إلى الجزاء عنها؛ فعُلِم بذلك قوّة فعل السيِّئة على فعل الحسنة.

- ومِنه: رجلٌ جميلٌ، ووضيءٌ، فإذا أرادوا المبالغة في ذلك قالوا: «وُضَّاء»، و«جُمَّال»؛ فزادوا في اللفظ لزيادة معناه، قال:

والمَرْءُ يُلْحِقُهُ بِفِتْيَانِ النَّدَى ... خُلُقُ الكَرِيمِ وَلَيْسَ بِالوُضَّاءِ[1]

---

(١) لأبي صدقة الدبيري، في: الصحاح: (١/٨١)، وتاج العروس: (١/٤٨٩).

وكأنَّ أصل هذا إنَّما هو لتضعيف العين في نحو المثال، نحو: « قَطَّع »، و« كسَّر »، وبابهما. وإنَّما جعلنا هذا هو الأصل لأنَّه مطرَّدٌ في بابه أشدّ من اطّراد باب الصفة. وذلك نحو قولك: « قَطَع »، و« قطَّع »، وقام الفرس، وقوَّمتِ الخيلُ، ومات البعير، وموّتت الإبل؛ ولأنّ العين قد تضعَّف في الاسم الذي ليس بوصف نحو: « قُبَّر »، و« تُمَّر »، و« حُمَّر »، فدلَّ ذلك على سعة زيادة العين.

ونحوٌ من **تكثير اللفظ لتكثير المعنى العدولُ** عن معتاد حاله. وذلك « فُعَال » في معنى « فعيل »، نحو: « طُوَال » فهو أبلغ معنى من « طويل »، و« عُرَاض »؛ فإنَّه أبلغ معنى من « عريض ». فـ« فُعال » -وإن كانت أخت « فعيل » في باب الصفة- فإنَّ « فعيلاً » أخصّ بالباب من « فُعال »؛ ألا تراه أشدّ انقيادًا منه. فتقول: « جميل »، ولا تقول: « جُمَال »، و« بطيء »، ولا تقول: « بُطاء »، و« شديد »، ولا تقول: « شُداد »، ولحم غريض ولا يقال غُرَاض. فلمَّا كانت « فعِيل » هي الباب المطَّرد، وأريدت المبالغة عُدِلت إلى « فُعَال ». فضارعت « فُعال » بذلك « فُعَّالا ». **والمعنى الجامع بينهما: خروجُ كلٍّ واحدٍ منهما عن أصله.** أمَّا « فُعال » فبالزيادة، وأمّا« فُعَال » فبالانحراف به عن « فعيل ».

وبعدُ فإذا كانت الألفاظ أدلّة المعاني، ثُمَّ زيد فيها شيء أوجبت القسمة له زيادة المعنى به. وكذلك إن انحُرِف به عن سَمْته كان ذلك دليلاً على حادثٍ متجدّدٍ له. وأكثر ذلك أن يكون ما حدث له زائدًا فيه لا منتقصًا منه، ويظهر هذا في مثالي التحقير والتكسير. فالتكسير عرض للإخراج عن الواحد، والزيادة في العدّة؛ فكان أقوى من التحقير؛ لأنَّه مُبَقٍّ للواحد على إفراده. ولذلك لم يعتدّ التحقير سببًا مانعًا من الصرف كما اعتدّ التكسير مانعًا منه.

❁ ❁ ❁

باب في نقض الأوضاع إذا ضامّها طارئٌ عليها

مِن ذلك: لفظُ الاستفهام إذا ضامّه معنى التعجّب استحال خبرًا. وذلك قولك: مررت برجلٍ أيّ رجل. فأنت الآن مخبِرٌ بتناهي الرجل في الفضل ولست مستفهِمًا. وكذلك مررت برجل أيِّما رجلٍ؛ لأن ما زائدة. وإنَّما كان كذلك؛ لأنَّ أصل الاستفهام الخبر، والتعجّبُ ضربٌ من الخبر. فكأنَّ التعجّب لمّا طرأ على الاستفهام إنَّما أعاده إلى أصله: من الخبريّة.

ومِن ذلك: لفظُ الواجب إذا لحِقته همزة التقرير عاد نفيًا، وإذا لحقت لفظ النفي عاد إيجابًا. وذلك كقول الله سبحانه: ﴿ءَأَنتَ قُلْتَ لِلنَّاسِ﴾ [المائدة، من الآية: ١١٦]، أي: ما قلت لهم[1]. وقوله: ﴿ءَآللَّهُ أَذِنَ لَكُمْ﴾ [يونس، من الآية: ٥٩] أي: لم يأذن لكم. وأمّا دخولها على النفي فكقوله ﷻ: ﴿أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ﴾ [الأعراف، من الآية: ١٧٢] أي: أنا كذلك، وقولِ جرير:

أَلَسْتُمْ خَيْرَ مَنْ رَكِبَ المَطَايَا ... وَأَنْدَى العَالَمِينَ بُطُونَ رَاحِ[2]

أي: أنتم كذلك.

❁ ❁ ❁

---

(١) اختلف أهل التأويل في معنى هذا السؤال وليس هو باستفهام وإن خرج مخرج الاستفهام على قولين: أحدهما: أنه سأله عن ذلك توبيخا لمن ادعى ذلك عليه ليكون إنكاره بعد السؤال أبلغ في التكذيب وأشد في التوبيخ والتقريع. الثاني: قصد بهذا السؤال تعريفه أن قومه غيروا بعده، وادعوا عليه ما لم يقله. ينظر: الجامع لأحكام القرآن: (٦/ ٣٧٥).

(٢) في ديوانه: (١٠٢).

باب في الاستخلاص من الأعلام معاني الأوصاف

من ذلك قول الشاعر:

أنا أبو المِنْهالِ بَعْضَ الأَحْيانْ لَيْسَ علَيَّ حَسَبِي بِضُؤْلانْ[(١)]

يحتمل أمرين: **أحدهما**: أن يكون أراد: أنا مثل أبي المنهال؛ فيعمل في الظرف (بعض الأحيان) على هذا معنى التشبيه أي: أُشبه أبا المنهال في بعض الأحيان.

والآخر: أن يكون قد عُرِف من أبي المنهال هذا الغَنَاءُ والنجْدة؛ فإذا ذكر فكأنَّه قد ذُكرا، فيصير معناه إلى أنه كأنَّه قال: أنا المُغني في بعض الأحيان، أو أنا النجد في بعض تلك الأوقات.

أفلا تراك كيف انتزعت من العَلَم الذي هو أبو المنهال معنى الصفة، والفعلية.

ومنه قولهم في الخبر: إنما سُمِّيت هانئًا لتهنأ. وعليه جاء نابغة؛ لأنَّه نبغ فسمّي بذلك. فهذه صفةٌ غلبت فبقي عليها بعد التسمية بها بعضُ ما كانت تفيده من معنى الفعل من قبل.

وقد مرّ بهذا الموضع الطائيّ الكبير فأحسن فيه واستوفى معناه فقال:

فَلا تَحْسَبًا هِنْدًا لها الغدرُ وحدها سجِيَّةُ نَفْسٍ كُلُّ غانيةٍ هِنْدُ[(٢)]

فقوله: (كلُّ غانية هند) متناهٍ في معناه، وآخذٌ لأقصى مداه، فكأنَّه قال: كلُّ غانيةٍ غادرةٌ، أو قاطعةٌ، أو خائنةٌ، أو نحو ذلك.

---

(١) في: تهذيب اللغة: (١٢/ ٤٧)، والمحكم: (٨/ ٢٢٣).

(٢) في ديوانه: (١/ ٢٧٥)، وزهر الآداب: (١/ ٤٥٩).

ومنه قول الآخر:

إنَّ الذِّئابَ قَدِ اخْضَرَّتْ بَراثِنُها والناسُ كُلُّهُمُ بَكْرٌ إذا شَبِعُوا[١]

أي: إذا شبعوا تعادَوا، وتغادروا؛ لأنَّ بكرًا هكذا فعلها.

ومثله في النكرة: نظرت إلى رجلٍ خزٌّ قميصُه، أي: ناعم، ومررت بقاعٍ عَرْفَجٍ كُلُّه، أي: جافٌّ، وخشن.

❁ ❁ ❁

---

(١) ينظر في: المحكم: (٧/٢١)، ولسان العرب: (٤/٧٦).

باب في أغلاط العرب

دخل هذا النحوُ في كلامهم؛ لأنَّهم ليست لهم أصولٌ يراجعونها، ولا قوانين يعتصمون بها، وإنَّما تهجُمُ بهم طباعهم على ما ينطقون به، فربّما استهواهم الشيء فزاغوا به عن القصد.

فمن ذلك:

غدًا مَالكٌ يَرْمِي نِسَائي كَأنَّمَا ... نِسَائي لِسَهْمَيْ مَالِكٍ غَرَضانِ
فيارَبِّ فاترك لي جُهَينة أعصُرا ... فمالِك موتٍ بالقضاء دهاني(١)

هذا رجلٌ مات نساؤه شيئًا فشيئًا فتظلّم من مَلَك الموت عليه السلام. وحقيقةُ لفظه غلطٌ وفسادٌ؛ وذلك أنَّ هذا الأعرابيّ لمّا سمعهم يقولون: مَلَك الموت، وكثر ذلك في الكلام سبق إليه أنَّ هذه اللفظة مركبة من ظاهر لفظها فصارت عنده كأنَّها «فَعَل»؛ لأنّ «مَلَكًا» في اللفظ على صورة «فَلَك» فبنى منها «فاعِلاً»، فقال: مالِك موتٍ، وغدا مالك، فصار في ظاهر لفظه كأنّه «فاعِل»؛ وإنَّما مالك هنا على الحقيقة والتحصيل «مافِل»، كما أنَّ «مَلَكًا» على التحقيق «مَفَل».

فإن قلت: فمن أين لهذا الأعرابيّ -مع جفائه وغلظ طبعه- معرفَة التصريف حتى بنى من ظاهر لفظ مَلَكٍ فاعلا فقال: مالِك؟

قيل: هَبْه لا يعرف التصريف أتراه لا يحسن بطبعه، وقوّة نفسه، ولطف حِسّه هذا القدر! هذا ما لا يجب أن يعتقده عارفٌ بهم أو آلِفٌ لمذاهبهم؛ لأنَّه وإن لم يعلم حقيقة تصريفه بالصنعة فإنَّه يجده بالقوّة، ألا ترى أنَّ أعرابيًّا بايع أن يشرب عُلبة لبن، ولا يتنحنح فلمّا شرب بعضها

---

(١) في: المحكم: (٧/ ٥٨)، ولسان العرب: (١٠/ ٤٨٢).

كظَه، الأمر فقال: كبش أملح. فقيل له: ما هذا! تنحنحت. فقال: من تنحنح فلا أفلح.

أفلا تراه كيف استعان لنَفسه بِبُحَّة الحاء، واستروح إلى مُسْكة النفْس بها، وعَلَّلَها بالصُوَيت اللاحق لها في الوقف.

وإنَّما مكّنت القول في هذا الموضع؛ ليقوى في نفسك قوّة حِسّ هؤلاءِ القوم، وأنَّهم قد يلاحظون بالمُنّة والطباع ما لا نلاحظه نحن عن طول المباحثة والسماع. فتأمّله فإن الحاجة إلى مثله ظاهرة.

ومِن ذلك: همزهم «مصائب»، وهو غلطٌ منهم. وذلك أنّهم شبهوا «مصيبة» بـ«صحيفة»؛ فكما همزوا «صحائف» همزوا «مصائب»، وليست ياء «مصيبة» زائدة كياء «صحيفة»؛ لأنَّها عينٌ، ومنقلبة عن واو هي العين الأصلية. وأصلها مُصْوِبة؛ لأنها اسم الفاعل مِن أصاب، كما أن أصل مقِيمة: مقوِمة؛ فنقِلتِ الكسرة من العين إلى الفاء فانقلبت الواو ياء. وجمعها القياسيّ مصاوب.

وقد حُكيت عنهم «منارة»، و«منائر»، و«مزادة»، و«مزائد». وكأنّ هذا أسهل من «مصائب»؛ لأنّ الألف أشبه بالزائد من الياء.

ومِن أغلاطهم: حَلأت السّوِيق، ورثأت زوجي بأبيات، واستْلأَمت الحَجَر ولبَّأْت بالحج.

وأمّا «مَسِيل» فذهب بعضهم في قولهم في جمعه: «أَمْسِلة» إلى أنّه من باب الغلط؛ لأنّه أخذه من سال يسيل، فهو عندهم على «مفعِل»، وهو غير غلط؛ لأنّهم قد قالوا فيه: «مُسُل» وهذا يشهد بكون الميم فاء.

ومِن أغلاطهم ما يتعايبون به في الألفاظ والمعاني من نحو قول ذي الرمّة:

والمقلتينِ وبَيَاضِ الجِيدِ والكَشْح من أدْمَانةٍ عَنُودِ

وكان الأصمعيّ يعيب الحُطَيئة ويتعقّبه فقيل له في ذلك، فقال: وجدت شعره كله جَيِّدًا فدلَّني على أنَّه كان يصنعه. وليس هكذا الشاعر المطبوع: إنَّما الشاعر المطبوع الذي يرَمي بالكلام على عواهنه: جيِّده على رديئه.

وهذا باب في غاية السعة. وتقصِّية يذهب بنا كل مذهب. وإنَّما ذكرت طريقه، وسَمْته؛ لتأتَّم بذلك، وتتحقّق سعة طرقات القوم في القول.

❁ ❁ ❁

باب في سَقَطات العلماء

حُكي عن الأصمعيّ أنَّه صَحف قول الحُطَيئة:

وغَــرَرْتَــنــي وزَعَــمْــتَ أنَّـــ ـــكَ لابِنٌ بـالـصَّـيْـفِ تـامِرْ[1]

فأنشده:

(... لاتَــني بــالــضيف تــامُــر)

أي: تأمر بإنزاله وإكرامه. وتبعد هذه الحكاية في نفسي؛ لفضل الأصمعيّ، وعلوّه غير أنّي رأيت أصحابنا على القديم يسندونها إليه، ويحملونها عليه.

وحكِي أن الفرّاء صَحف، فقال: «الجَرّ»: أصل الجبل، يريد «الجُرَاصل»: «الجبَل».

وذهب ابن الأعرابيّ في قولهم: يوم أَرْونان إلى أنه من الرَّنَّة. وذلك أنها تكون مع البلاء والشدّة. قال أبو عليّ رَحِمَهُ ٱللَّهُ: ليس هذا من غلط أهل الصناعة؛ لأنَّه ليس في الكلام «أَفْوَعال»، وأصحابنا يذهبون إلى أنه «أَفعلان» من «الرُّونة»، وهي الشدّة في الأمر.

وذهب أبو العباس ثعلب إلى أنَّ: أُسْكُفَّة الباب من قولهم: استكفَّ أي: اجتمع. وهذا أمرٌ ظاهر الشناعة؛ لأنَّ «أُسْكُفَّة»: «أُفْعُلَّة»، والسين فيها فاء، وتركيبه من (س ك ف)، وأمَّا «استكفَّ» فسينه زائدة؛ لأنَّه «استفعل»، وتركيبه من (ك ف ف). فأين هذان الأصلان حتى يُجمَعا ويدانَى من شملهما! ولو كانت «أسكفّة» من «استكفّ» لكانت «أُسفُعْلة».

---

(١) في: الكتاب: (٢/ ٩١)، والنوادر: (٢٤٩).

وكذلك لو كانت «مندوحة» من انداح بطنه -كما ذهب إليه أبو عبيدة- لكانت «مَنْفُعلة». وهذا أيضًا في البُعد والفُحش كـ«أُسْفعلة». ومع هذا فقد **وقع الإجماع على أن السين لا تزاد إلا في «استفعل» وما تصرّف منه**. و«أسكفة» ليس من الفعل في قَبيل ولا دَبِير.

وذهب أحمد أيضا في «تَنُور» إلى أنَّه «تَفْعُول» من النار، ولو كان «تفعولاً» من النار؛ لوجب أن يقال فيه: «تَنْوُور» كما أنَّك لو بنيته من القول لكان: «تقوولاً»، وإنّما «تَنُور»: «فَعُّول» من لفظ (ت ن ر).

وأمّا ما تعقب به أبو العبَّاس محمد بن يزيد كتاب سيبويه في المواضع التي سمَّاها **مسائل الغلط** فَقلَّما يلزم صاحبَ الكتاب منه إلا الشيء النَزْر. وكان يقول: إنَّ هذا كتاب كنا عملناه في أوان الشبيبة، والحداثة، واعتذر أبو العباس منه.

وأمّا **كتاب العين** ففيه من التخليط، والخلل والفساد ما لا يجوز أن يُحمل على أصغر أتباع الخليل فضلاً عن نفسه، ولا محالة أنَّ هذا تخليط لحِق هذا الكتاب من قِبل غيره رَحِمَهُ ٱللَّهُ. وإن كان للخليل فيه عملٌ فإنَّما هو أنَّه أوما إلى عمل هذا الكتاب إيماء، ولم يلِهِ بنفسه، ولا قرَّره، ولا حرَّره. ويدلّ على أنَّه قد كان نحا نحوه أنّي أجد فيه معانيَ غامضة، ونَزَوات للفكر لطيفة، وصَنعة في بعض الأحوال مستحكِمة.

وأمّا كتاب الجمهرة ففيه أيضا من اضطراب التصنيف، وفساد التصريف ما أعذِر واضعه فيه؛ لبعده عن معرفة هذا الأمر. ولمَّا كتبته وقعت في متونه وحواشيه جميعًا من التنبيه على هذه المواضع ما استحييت من كثرته.

ومن ذلك إنكار أبي حاتم على عُمَارة بن عَقِيل جمعه «الريح» على «أرياح». قال: فقلت له فيه: إنّما هي «أرواح». فقال: قد قال ﷻ: ﴿وَأَرْسَلْنَا ٱلرِّيَٰحَ لَوَٰقِحَ﴾ [الحجر، من الآية: ٢٢]، وإنّما الأرواح جمع رُوح. فعلمت بذلك أنّه ممن لا يجب أن يؤخذ عنه.

وقال أبو الحسن لأبي حاتم: ما صنعت في كتاب المذكّر والمؤنّث قال: قلت: قد صنعتُ فيه شيئًا. قال: فما تقول في «الفردوس» قال، قلت: ذكر. قال: فإنَّ الله ﷻ يقول: ﴿ٱلَّذِينَ يَرِثُونَ ٱلْفِرْدَوْسَ هُمْ فِيهَا خَٰلِدُونَ﴾ [المؤمنون، من الآية: ١١] قال: قلت: ذهب إلى الجنّة فأنّث. قال أبو حاتم: فقال لي التوّزي: يا عاقل! أما سمعت قول الناس: أسألك الفردوس الأعلى. فقلت: يا نائم: «الأعلى» هنا «أفعل» لا «فَعْلَى»! قال أبو الفتح: لا وجه لذكره هنا؛ لأنَّ «الأعلى» لا يكون أبدًا «فعلى».

وقد أتينا في هذا الباب من هذا الشأن على أكثر ممّا يحتمله هذا الكتاب؛ تأنيسًا به، وبسطًا للنفس بقراءته. وفيه أضعاف هذا، إلا أنَّ في هذا كافيًا من غيره بعون الله.

❁ ❁ ❁

باب في صدق النَقَلة، وثقة الرُواة والحَمَلة

هذا موضعٌ من هذا الأمر، لا يعرِف صحَّته إلا مَن تصوّر أحوال السلف فيه تصوّرهم، ورآهم من الوفور والجلالة بأعيانهم، واعتقد في هذا العلم الكريم ما يجب اعتقاده له، وعَلِم أنَّه لم يوفَّق لاختراعه وابتداء قوانينه وأوضاعه إلا البَرّ عند الله سبحانه الحظيظ بما نوّه به وأعلى شأنه.

من ذلك عِفَّة أبي عمرو بن العلاء ومن كان معه، فقد نُقِل عنه أنّه قال: ما زدت في شعر العرب إلا بيتًا واحدًا. يعني ما يرويه للأعشى من قوله:

وأَنْكَرَتْني ومَا كَانَ الَّذِي نَكِرَتْ مِن الحَوادِثِ إلّا الشَّيْبَ والصَّلَعَا[1]

أفلا ترى إلى هذا البدر الطالع الباهر، والبحر الزاخر الذي هو أبو العلماء، وكهفهم وبَدْء الرواة وسيفهم كيف تخلُّصه من تبعات هذا العلم، وتحرّجه وتراجعه فيه إلى الله، وتحوّبه حتى إنَّه لمّا زاد فيه -على سعته، وانبثاقه، وترامِيه وانتشاره- بيتًا واحدًا وفّقه الله للاعتراف به، وجعل ذلك عنوانًا على توفيق ذويه وأهليه.

وهذا الأصمعيّ -وهو صَنَّاجة الروُاة، والنَقَلة وإليه محطّ الأعباء والثَقَلة، ومنه تُجْنَى الفِقَر والمُلَح، وهو ريحانة كل مغتبَق ومصطبَح- كانت مشيخة القرّاء وأماثلهم تحضره -وهو حَدَث-؛ لأَخْذ قراءة نافع عنه. وكم قدر ما حذف من اللُّغَة فلم يثبته؛ لأنَّه لم يقَو عنده إذ لم يسمعه.

---

(١) في: معجم مقاييس اللُّغَة: (٥/ ٤٧٦)، وتاج العروس: (١٤/ ٢٨٩).

فأما إسفاف من لا عِلْم له، وقولُ من لا مُسْكة به: إنّ الأصمعيّ كان يزيد في كلام العرب، ويفعل كذا، ويقول كذا فكلامٌ معفوّ عنه غير معبوء به، ولا منقوم من مثله؛ حتى كأنّه لم يتأدّ إليه توقُّفه عن تفسير القرآن، وحديث رسول الله، وتحوّبه من الكلام في الأنواء.

ولله أبو العباس أحمد بن يحيى، وتقدّمه في نفوس أصحاب الحديث ثقةً، وأمانةً، وعصمةً، وحصانة. وهم عِيار هذا الشان، وأساس هذا البنيان.

وهذا أبو عليّ رَحِمَهُ اللهُ كان من تحوّبه، وتأنيه، وتحرّجه كثير التوقّف فيما يحكيه دائم الاستظهار لإيراد ما يرويه. فكان تارة يقول: أنشدت لجرير فيما أحسب وأخرى: قال لي أبو بكر فيما أظنّ وأخرى: في غالب ظنّي كذا وأُرى أنيّ قد سمعت كذا.

هذا جزء من جملةٍ، وغصن من دَوْحة، وقَطْرة من بحر ممّا يقال في هذا الأمر. وإنّما أَنَّسنا بذكره ووكَلنا الحال فيه إلى تحقيق ما يضاهيه.

❁ ❁ ❁

باب في الجمع بين الأضعف، والأقوى في عَقْدٍ واحدٍ

وذلك جائزٌ عنهم، وظاهُر وجهِ الحكمة في لغتهم قال الفرزدق:

كلاهُمَا حِين جدَّ الجَريُ بَيْنَهُمَا   قَدْ أَقْلَعَا وكلَا أَنْفَيْهِمَا رَابي[(١)]

فقوله: (كلاهما قد أقلعا) ضعيفٌ؛ لأنَّه حَمْلٌ على المعنى وقوله: (وكلا أنفيهما رابي) قويّ؛ لأنَّه حَمْلٌ على اللفظ.

ومنه:

لئِنْ فتَنَتْني لَهْيَ بالأَمْسِ أَفْتَنَتْ   سَعِيدًا فأَمْسَى قَدْ قَلا كُلَّ مُسْلِمِ[(٢)]

و« فتن » أقوى من « أفتن »، حتى إنَّ الأصمعيّ لمّا أنشِد هذا البيت شاهدًا لـ« أفتن » قال عن الشاعر: لست آخذ بلغته.

ولسنا ندفع أنَّ في الكلام كثيرًا من الضعف فاشيًا، وسَمْتًا منه مسلوكًا متطرَّقًا. وإنَّما غرضنا هنا أن نُري إجازة العرب جمعها بين قويّ الكلام، وضعيفه في عَقْدٍ واحدٍ، وأنَّ لذلك وجهًا من النظر صحيحًا.

ومنه:

لَمْ تَتَلَفَّعْ بِفَضْلِ مِئْزَرِها   دَعْدٌ، ولَمْ تُسْقَ دَعْدُ في العُلَبِ[(٣)]

فصرَف ولم يصرِف. وأجود اللُّغتين ترك الصرف.

---

(١) في: نوادر أبي زيد: (١٦٢)، وأسرار العربية: (٢٨٧).

(٢) نُسِب إلى أعشى همدان وإلى غيره، وهو في: الصبح المنير: (٣٤٠)، والزاهر: (١/٤٠٨).

(٣) يُنسب لجرير، ولعُبيد الله بن قيس الرّقيّات، وهو في: الكتاب: (٣/٢٤١)، وأدب الكاتب: (٢٨٢)، وما ينصرف وما لا ينصرف: (٦٨).

ومنه:

إنّي لأكْنِي بأجبالٍ عَنَ اجْبُلِها ... وباسمِ أوديةٍ عن اسْمِ واديها[1]

و«أجبال» أقوى من «أجبل»، وهما في بيتٍ واحدٍ.

ووجه الحكمة في الجمع بين اللغتين: القويّة، والضعيفة في كلام واحدٍ هو: أن يُروك أنَّ جميع كلامهم -وإن تفاوتت أحواله- على ذكْرٍ منهم، وثابتٍ في نفوسهم، وليؤنّسوك بذاك، حتى إنك إذا رأيتهم، وقد جمعوا بين ما يَقْوى وما يضعف في عَقْدٍ واحدٍ، ولم يتحامَوه ولم يتجنَّبوه، ولم يقدح أقواهما في أضعفهما؛ كنت إذا أفردت الضعيف منهما بنفسه ولم تضممه إلى القويّ فيتبينَ به ضعفُه وتقصيره عنه آنسَ به وأقلَّ احتشاما لاستعماله.

ونظير هذا الإنسانُ يكون له ابنان، أو أكثر من ذلك فلا يمنعه نجابة النجيب منهما الاعترافَ بأدْونهما وجمَعه بينهما في المقام الواحد إذا احتاج إلى ذلك.

ومن ذلك حكاية أبي العباس مع عُمَارة وقد قرأ: ﴿وَلَا ٱلَّيْلُ سَابِقُ ٱلنَّهَارَ﴾ [يس، من الآية: ٤٠]، فقال له أبو العباس: ما أردتَ فقال: أردت: سابقٌ النهارَ. فقال: فهلاّ قلته! فقال عمارة: لو قلتُه لكان أوزن.

وهذا يدلّك على أنهم قد يستعملون من الكلام ما غيره آثر في نفوسهم منه؛ سعةً في التفسّح، وإرخاءً للنفس، وشُحًا على ما جَشِموه فتواضعوه أن يتكارهوه فيُلْغوه ويُطرحوه. فاعرف ذلك مذهبًا لهم، ولاتطعن عليهم متى ورد عنهم شيء منه.

❁ ❁ ❁

(١) في: المقتضب: (٢/ ٢٠٠)، والكامل: (١/ ٨٤).

باب في جمع الأشباه من حيث يَغمُض الاشتباه

هذا غَورٌ من اللغة بَطينٌ، يَحتاج مجتابه إلى فَقاهةٍ في النفس، ونصاعةٍ من الفكر، ومساءلةٍ خاصّة، ليست بمبتذَلةٍ ولا ذات هُجْنة.

ومن ذلك أن يُقال لك: من أين تجمع بين قول الله سبحانه: ﴿يَوْمَ تُبْلَى ٱلسَّرَآئِرُ ۝٩ فَمَا لَهُۥ مِن قُوَّةٍ وَلَا نَاصِرٍ﴾ [الطارق: الآيتان: ٩ - ١٠] مع قول الشاعر:

زَمانَ عَلَيَّ غُرابٌ غُدافٌ فطَيَّرَهُ الشَّيْبُ عنّي فَطَارا(١)

فالجواب: أنَّ في كلِّ واحدٍ من الآية والبيت دليلاً على قوّة شبه الظرف بالفعل. أمَّا الآية؛ فلأنَّه عطف الظرف في قوله: ﴿فَمَا لَهُۥ مِن قُوَّةٍ﴾ على قوله: ﴿يَوْمَ تُبْلَى ٱلسَّرَآئِرُ﴾ **والعطف نظير التثنية**، وهو مُؤْذن بالتماثل والتشابه. وأمَّا البيت؛ فلأنَّه عطف الفعل فيه على الظرف الذي هو قوله: (عليّ غراب غداف).

ومن ذلك أن يقال: من أين تجمع قول الأعشى:

ألَمْ تَغْتَمِضْ عَيناك لَيْلَةَ أرْمَدَا وعَادَك مَا عَادَ السَّليمَ المُسَهَّدا(٢)

مع:

وطَعْنةُ مُسْتَبْسِلٍ ثَائِرٍ تَرُدُّ الكَتِيبةَ نِصْفَ النَّهار(٣)

ومع:

ولم يضعْ جارُكُم لَحْمَ الوَضَمْ(٤)

---

(١) في: المحكم: (٥/ ٥١١)، ولسان العرب: (١/ ٦٤٢).

(٢) للأعشى، في: ديوانه: (١٣٥)، وخزانة الأدب: (٦/ ١٦٣).

(٣) في: المعاني الكبير: (٢/ ٩٧٦).

(٤) للعجّاج، في: ديوانه: (٢٢٦)، والمحكم: (٣/ ٣٧٢).

ومع:

حتى إذا اصطَفُّوا له جِدَارا[١]

والجواب: أنَّ التقاء هذه المواضع كلّها هو أن نُصِب في جميعها على المصدر ما ليس مصدرًا. وذلك أنَّ قوله: **(ليلة أرمدا)**؛ انتصب «ليلة» منه على المصدر وتقديره: ألم تغتمض عيناك اغتماض ليلة أرمد؛ فلّما حَذَف المضاف الذي هو «اغتماض» أقام «ليلة» مقامه؛ فنصبها على المصدر.

وكذلك قوله: «تردّ الكتيبة نصفَ النهار»؛ إنَّما نصف النهار منصوبٌ على المصدر لا على الظرف، ألا ترى أنَّ ابن الأعرابيّ قال في تفسيره: إنَّ معناه: تردّ الكتيبة مقدار نصف يوم، أي: مقدارَ مسيرة نصف يوم.

وكذلك قول العجَّاج: «ولم يَضِعْ جارُكم لحمَ الوضَمْ»، فـ«لحم الوضم» منصوبٌ على المصدر، أي: ضياع لحم الوضم.

وكذلك قوله: «حتى إذا اصطفّوا له جِدارا»، فـ«جدارا» منصوبٌ على المصدر، معناه: اصطفاف جدار، ثُمَّ حُذِف المضاف، وأُقِيم المضاف إليه مُقامه.

ومن ذلك أن يقال لـ من أين يجمع قولُ العجّاج:

وكَحلِ العَيْنَينِ بالعَوَاوِرِ[٢]

---

(١) للعجّاج، في: ديوانه: (٣١٨).

(٢) يُنسب إلى العجّاج وإلى غيره، وهو في: ملحقات ديوانه: (٣٩٩)، والكتاب: (٢/ ٣٧٤)، والمحتسب: (١/ ١٠٧).

مع قول الآخر:

لـمّـا رأى أنْ لا دَعَـهْ ولا شَـبِـعْ   مالَ إلى أَرْطَاةِ حِقْفٍ فالْطَجَعْ[١]

واجتماعهما أنَّه صحَّح الواو في «العواور»؛ لإرادة الياء في «العواوير»، كما أنَّه أراد: فـ«اضطجع» ثُمَّ أبدل من الضاد لامًا، فكان قياسه إذْ زالت الضاد، وخلفتها اللام أن تظهر تاء «افتعل» فيقال: «الْتَجَع» كما يقال: «التفت»، والتحف. لكن أُقِرَّت الطاء بحالها ليكون اللفظ بها دليلاً على إرادة الضاد التي هذه اللام بدل منها كما دلَّت صحَّة الواو في «العواور» على إرادة الياء في «العواوير».

❁ ❁ ❁

---

(١) في: المنصف: (٢/ ٣٢٩)، والمقرب: (١١١).

باب في المستحيل، وصحَّة قياس الفُروع على فساد الأصول

اعلم أنَّ هذا الباب، وإن ألانه عندك ظاهرُ ترجمته، وغَضّ منه في نفسك بَذاذَة سَمْته، فإنَّ فيه ومن ورائه تحصينًا للمعاني، وتحريرًا للألفاظ وتشجيعًا على مزاولة الأغراض. والكلام فيه من موضعين:

أحدهما: ذكر استقامة المعنى من استحالته.

والآخر: الاستطالة على اللَّفظ بتحريفه، والتلعّب به؛ ليكون ذلك مَدْرجة للفكر، ومَشْجَعة للنفس، وارتياضًا لِمَا يرد من ذلك الطَّرْز.

وذلك قولك: إذا فرضت أنَّ سبعةً في خمسةٍ أربعون، فكم يجب أن يكون على هذا ثمانية في ثلاثة فجوابه أن تقول: سبعة وعشرون وثلاثة أسباع. وبابه - على الاختصار - أن تزيد على الأربعة والعشرين سُبُعها، وهو ثلاثة وثلاثة أسباع، كما زدت على الخمسة والثلاثين سبعها - وهو خمسة - حتى صارت: أربعين.

فمن المُحال أن تنقض أوّل كلامك بآخره. وذلك كقولك: قمت غدًا، وسأقوم أمس، ونحو هذا. فإن قلت: فقد تقول إن قمتَ غدًا قمتُ معك. وتقول: لم أُقم أمس وتقول: أعزَّك الله، وأطال بقاءك، فتأتي بلفظ الماضي ومعناه الاستقبال:

وَلَقَدْ أَمُرُّ على اللَّئِيمِ يَسُبُّنِي فَمَضَيْتُ ثُمَّتَ قُلْتُ لا يَعْنِيني[1]

أي: ولقد مررت.

---

(١) ينظر: في المحكم: (١٠/ ٥١١)، وتاج العروس: (٣١/ ٣٦١).

وقال:

وإِنِّي لآتِيكُمْ تَشَكُّرَ ما مَضَى مِن الأَمْرِ واسْتِيجَابَ ما كان في الغَدِ[1]

أي: ما يكون.

قال أبو بكر: كان حكم الأفعال أن تأتي كلّها بلفظٍ واحدٍ؛ لأنّها لمعنى واحدٍ غير أنّه لمّا كان الغرض في صناعتها أن تفيد أزمنتها خولف بين مُثُلها ليكون ذلك دليلاً على المراد فيها. فإن أُمِن اللبس فيها جاز أن يقع بعضها موقع بعض. وذلك مع حرف الشرط، نحو: إن قمت جلست؛ لأنَّ الشرط معلومٌ أنَّه لا يصحّ إلا مع الاستقبال. وكذلك لم يُقم أمس وجب لدخول لم ما لولا هي لم يجز، ولأنَّ المضارع أسبق في الرتبة من الماضي، فإذا نُفِي الأصل كان الفرع أشدّ انتفاء. وكذلك أيضًا حديث الشرط في نحو: إن قمت قمت، جئتَ فيه بلفظ الماضي الواجب؛ تحقيقًا للأمر، وتثبيتًا له أي: إن هذا وعد مَوْفِيّ به لا محالة؛ كما أنَّ الماضي واجبٌ ثابتٌ لا محالة.

ونحو من ذلك لفظ الدعاء، ومجيئه على صورة الماضي الواقع؛ نحو: أيّدك الله، وحرسك الله؛ إنَّما كان ذلك تحقيقًا له وتفاؤلاً بوقوعه أنَّ هذا ثابتٌ -بإذن الله- وواقعٌ غيرَ ذي شكّ. وعلى ذلك يقول السامع للدُّعاء إذا كان مريدًا لمعناه: وقع، إن شاء الله، ووجب لا محالة أن يقع ويجب.

وأما قوله: (ولقد أمرّ على اللئيم يسبّني)؛ فإنّما حَكَى فيه الحال الماضية، والحال لفظها أبدًا بالمضارع نحو قولك: زيدٌ يتحدّث ويقرأ، أي: هو في حال تحدّث وقراءة.

---

(١) ينظر: في المحكم: (٦/ ٦٨٠)، وتاج العروس: (١٢/ ٢٢٧).

فهذه طريقة استحالة المعنى.

وأمّا صحّة قياس الفروع على فساد الأصول، فكأن يُقال: لو كانت الناقة من لفظ «القنو» ما كان يكون مثالها من الفعل؟

فجوابه: «عَلَفة». وذلك أن النون عين، والألف منقلبة عن واو، والواو لام القنو، والقاف فاؤه. ولو كان «القنو» مشتقًّا من لفظ «الناقة» لكان مثاله «لَفَع». فهذان أصلان فاسدان والقياس عليهما آوٍ بالفرعين إليهما.

وكذلك لو كانت «الأُسْكُفّة» مشتقّة من «استكفّ» الشيءُ - على ذهب إليه ثعلب لكانت «أُسْفعلة»- ولو كان «استكفّ» مشتقًا من «الأسكفّة» لكان على اللفظ: «افتعلّ» بتشديد اللام وعلى الأصل: «افتعلل»؛ لأنَّ أصله على الحقيقة: «استكفف».

وذهب بعض أشياخ اللُّغة في «يستعور» إلى أنَّه: «يفتعول» وأخذه من «سعر». وهذا غلط. ولو كان من قولهم: عرَّس بالمكان لكان: «يلتفوعًا». ولو كان من «سَرُع» لكان: «يفتلوعًا». ولو كان من «عسر» لكان: «يعتفولاً».

والمسائل من هذا النَّجْر تمتدّ وتنقاد إلا أنَّ هذا طريق صنعتها. فاعرفه وقِسه.

❁ ❁ ❁

الفهارس العامة

وتشتمل على:

- فهرس الآيات.
- فهرس الشعر.
- فهرس الموضوعات.

فهرس الآيات القرآنية

الآية	رقمها	الصفحة
سورة الفاتحة		
﴿بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ﴾	١	٨٥
سورة البقرة		
﴿فَقُلْنَا ٱضْرِب بِّعَصَاكَ ٱلْحَجَرَ فَٱنفَجَرَتْ مِنْهُ ٱثْنَتَا عَشْرَةَ عَيْنًا﴾	٦٠	٢٦٣
﴿قَالُوا۟ ٱلْـَٔـٰنَ جِئْتَ بِٱلْحَقِّ﴾	٧١	٢٣١
﴿وَإِنَّ مِنْهَا لَمَا يَهْبِطُ مِنْ خَشْيَةِ ٱللَّهِ﴾	٧٤	١٣٨
﴿بَلَىٰ مَنْ أَسْلَمَ وَجْهَهُۥ لِلَّهِ وَهُوَ مُحْسِنٌ فَلَهُۥٓ أَجْرُهُۥ عِندَ رَبِّهِۦ وَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ﴾	١١٢	١٨٢
﴿فَأَيْنَمَا تُوَلُّوا۟ فَثَمَّ وَجْهُ ٱللَّهِ﴾	١١٥	٢٧٣، ٢٧٤
﴿فَمَن كَانَ مِنكُم مَّرِيضًا أَوْ عَلَىٰ سَفَرٍ فَعِدَّةٌ مِّنْ أَيَّامٍ أُخَرَ﴾	١٨٤	٢٦٣
﴿أُحِلَّ لَكُمْ لَيْلَةَ ٱلصِّيَامِ ٱلرَّفَثُ إِلَىٰ نِسَآئِكُمْ﴾	١٨٧	١٥٥، ١٨٣
﴿وَلَـٰكِنَّ ٱلْبِرَّ مَنِ ٱتَّقَىٰ﴾	١٨٩	١٧٣
﴿وَلَا تُلْقُوا۟ بِأَيْدِيكُمْ إِلَى ٱلتَّهْلُكَةِ﴾	١٩٥	١٤٩
﴿فَمَن كَانَ مِنكُم مَّرِيضًا أَوْ بِهِۦٓ أَذًى مِّن رَّأْسِهِۦ فَفِدْيَةٌ﴾	١٩٦	٢٦٣
﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى ٱلَّذِى حَآجَّ إِبْرَٰهِـۧمَ فِى رَبِّهِۦٓ﴾	٢٥٨	١٨٢
﴿أَوْ كَٱلَّذِى مَرَّ عَلَىٰ قَرْيَةٍ﴾	٢٥٩	١٨٢

الآية	رقمها	الصفحة
﴿قَالَ أَعْلَمُ أَنَّ ٱللَّهَ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٖ قَدِيرٞ﴾	٢٥٩	١٩٦
﴿فَخُذْ أَرْبَعَةٗ مِّنَ ٱلطَّيْرِ فَصُرْهُنَّ إِلَيْكَ﴾	٢٦٠	١١٥
﴿لَهَا مَا كَسَبَتْ وَعَلَيْهَا مَا ٱكْتَسَبَتْ﴾	٢٨٦	٢٨١
سورة آل عمران		
﴿لَتُبْلَوُنَّ فِيٓ أَمْوَٰلِكُمْ وَأَنفُسِكُمْ﴾	١٨٦	١٧٢
سورة النساء		
﴿فَبِمَا نَقْضِهِم مِّيثَٰقَهُمْ﴾	١٥٥	١٤٩
سورة المائدة		
﴿إِذَا قُمْتُمْ إِلَى ٱلصَّلَوٰةِ فَٱغْسِلُواْ وُجُوهَكُمْ﴾	٦	٢٦٣
﴿ءَأَنتَ قُلْتَ لِلنَّاسِ﴾	١١٦	٢٨٣
سورة الأنعام		
﴿مَن جَآءَ بِٱلْحَسَنَةِ فَلَهُۥ عَشْرُ أَمْثَالِهَا وَمَن جَآءَ بِٱلسَّيِّئَةِ فَلَا يُجْزَىٰٓ إِلَّا مِثْلَهَا﴾	١٦٠	٢٨٢
سورة الأعراف		
﴿أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ﴾	١٧٢	٢٨٣
﴿وَلِلَّهِ ٱلْأَسْمَآءُ ٱلْحُسْنَىٰ فَٱدْعُوهُ بِهَا﴾	١٨٠	٢١٣
سورة يونس		
﴿ءَآللَّهُ أَذِنَ لَكُمْ﴾	٥٩	٢٨٣

الآية	رقمها	الصفحة
سورة يوسف		
﴿وَسْئَلِ ٱلْقَرْيَةَ ٱلَّتِى كُنَّا فِيهَا﴾	٨٢	١٨٩
سورة الحجر		
﴿وَأَرْسَلْنَا ٱلرِّيَٰحَ لَوَٰقِحَ﴾	٢٢	٢٩١
سورة النحل		
﴿لَا تَتَّخِذُوٓاْ إِلَٰهَيْنِ ٱثْنَيْنِ﴾	٥١	١٤٦، ٢٤٠
﴿فَإِذَا قَرَأْتَ ٱلْقُرْءَانَ فَٱسْتَعِذْ بِٱللَّهِ﴾	٩٨	٢٦٣
سورة الإسراء		
﴿قُلِ ٱدْعُواْ ٱللَّهَ أَوِ ٱدْعُواْ ٱلرَّحْمَٰنَ أَيًّا مَّا تَدْعُواْ فَلَهُ ٱلْأَسْمَآءُ ٱلْحُسْنَىٰ﴾	١١٠	٢١٣
سورة الكهف		
﴿يُرِيدُ أَن يَنقَضَّ﴾	٧٧	١٣٨
سورة مريم		
﴿أَلَمْ تَرَ أَنَّآ أَرْسَلْنَا ٱلشَّيَٰطِينَ عَلَى ٱلْكَٰفِرِينَ تَؤُزُّهُمْ أَزًّا﴾	٣٨	١٢٣
سورة طه		
﴿وَلَأُصَلِّبَنَّكُمْ فِى جُذُوعِ ٱلنَّخْلِ﴾	٧١	١٥٤
﴿فَقَبَضْتُ قَبْضَةً مِّنْ أَثَرِ ٱلرَّسُولِ﴾	٩٦	١٧٣

الآية	رقمها	الصفحة
سورة الروم		
﴿لِلَّهِ ٱلْأَمْرُ مِن قَبْلُ وَمِنۢ بَعْدُ﴾	٤	١٧٣
سورة يس		
﴿وَلِتُصْنَعَ عَلَىٰ عَيْنِيٓ﴾	٣٩	٢٧٥
﴿وَلَا ٱلَّيْلُ سَابِقُ ٱلنَّهَارِ﴾	٤٠	٥٥، ٢٩٥
﴿مِّمَّا عَمِلَتْ أَيْدِينَآ﴾	٧١	٢٧٣، ٢٧٤
سورة الصافات		
﴿وَأَرْسَلْنَٰهُ إِلَىٰ مِاْئَةِ أَلْفٍ أَوْ يَزِيدُونَ﴾	١٤٧	١٩٠
سورة الزمر		
﴿يَٰعِبَادِ فَٱتَّقُونِ﴾	١٦	٢٤٩
﴿أَن تَقُولَ نَفْسٌ يَٰحَسْرَتَىٰ عَلَىٰ مَا فَرَّطتُ فِى جَنۢبِ ٱللَّهِ﴾	٣٩	٢٧٣، ٢٧٤
﴿حَتَّىٰٓ إِذَا جَآءُوهَا وَفُتِحَتْ أَبْوَٰبُهَا﴾	٧٣	١٩١
سورة الشورى		
﴿وَيَمْحُ ٱللَّهُ ٱلْبَٰطِلَ﴾	٢٤	٢٤٩
سورة الأحقاف		
﴿كَأَنَّهُمْ يَوْمَ يَرَوْنَ مَا يُوعَدُونَ لَمْ يَلْبَثُوٓاْ إِلَّا سَاعَةً مِّن نَّهَارٍۭ﴾	٣٥	١٣٧

❁ ❁ ❁

فهرس الشعر

البيت		الصفحة
أَقْـلِـبُ أَمْـرِي ظَـهْـرَه لـلـبَـطْـنِ		١٥٥
أَقُولُ لـمَّـا جَاءنـي فَـخْـرُهُ	سُـبْـحَانَ مِـنْ عـلـقـمـةَ الـفَـاخِـرِ	١٣٤
أَلَا زَعـمَـتْ بَـسْـبَاسـةُ الـيومَ أَنَّـني	كَبِرْتُ وأَن لا يُحسِنَ اللَّهْوَ أَمْثَالي	١٨٢
أَلا هَـلْ أتـاهـا -والـحـوادثُ جَـمَّـةٌ	بِأن امْرأَ القيس بن تَـمْـلك بيَـقْـرا	٧٣
أَلَـسْـتُـمْ خَـيْـرَ مَـنْ رَكِـبَ الـمـطَـايَـا	وَأَنْـدَى الـعَـالَـمِـيـن بُـطُـونَ رَاحِ	٢٨٣
أَلَـمْ تَـغْـتَـمِـضْ عَـيـناك لَـيْـلَـةَ أَرْمَـدَا	وعَـادَك مَـا عَـادَ الـسَّـلـيـمَ الـمُـسَـهَّـدا	٢٩٦
أَمْ كَيْفَ ينفع ما تُعْطِي العَلُوقُ به	رِئْـمـان أَنْـفٍ إذا مـا ضُـنَّ بـالـلَّـبَـنِ؟	١٣٢
أَمّـا ابـن طَـوْقٍ فـقـد أوفـى بِـذمـتّـه	كـمَـا وَفـى بِـقـلاص الـنـجـم حـاديـهـا	٧٩
أَمـيـلُ مع الـذِّمام عـلـى ابـنِ عَـمّـي	وأحْـمِـلُ لـلـصَّـديـقِ عـلـى الـشَّـقِـيـقِ	١٩٨
إِنَّ الـذِّئـابَ قَـدِ اخْـضَـرَّتْ بَـراثِـنُـهـا	والـنـاسُ كُـلُّـهُـمْ بَـكْـرٌ إذا شَـبِـعُـوا	٢٨٥
إِنَّ الـفَـقِـيـرَ بَـيْـنَـنَـا قَـاضٍ حَـكَـمْ	أن تَـرِدَ الـمَـاءَ إِذَا غَـابَ الـنُّـجُـمْ	٢٤٩
إِنَّ الـكـريـمَ وأبـيـك يَـعْـتِـمِـلْ	إنْ لـم يـجـدْ يـومًـا عـلـى مَـنْ يـتّـكـلِ	١٥٢
إِنّ مَـحَـلاً وإنّ مُـرْتَـحَـلا	وإنّ فـي الـسَّـفـر إذْ مـضَـوا مَـهَـلا	١٧٥
أنـا أبـو الـمِـنْـهـالِ بَـعْـضَ الأحْـيـانْ	لَـيْـسَ عـلـيَّ حَـسَـبِـي بِـضُـؤْلانْ	٢٨٤
أَنْـتَ مـن الـغَـوائِـلِ حـيـن تُـرْمَـى	ومـن ذَمِّ الـرجـالِ بِـمُـنْـتَـزاحِ	١٥٧
أَنّـى جَـزَوْا عـامـرا سَـيْـئـاً بـفـعـلـهـمُ	أم كيف يجزونني السُّوأى من الحَسَنِ؟	١٣٢

فهرس الموضوعات

الموضوع | رقم الصفحة

الموضوع | رقم الصفحة

الموضوع	رقم الصفحة

الموضوع	رقم الصفحة

الموضوع	رقم الصفحة

❁ ❁ ❁